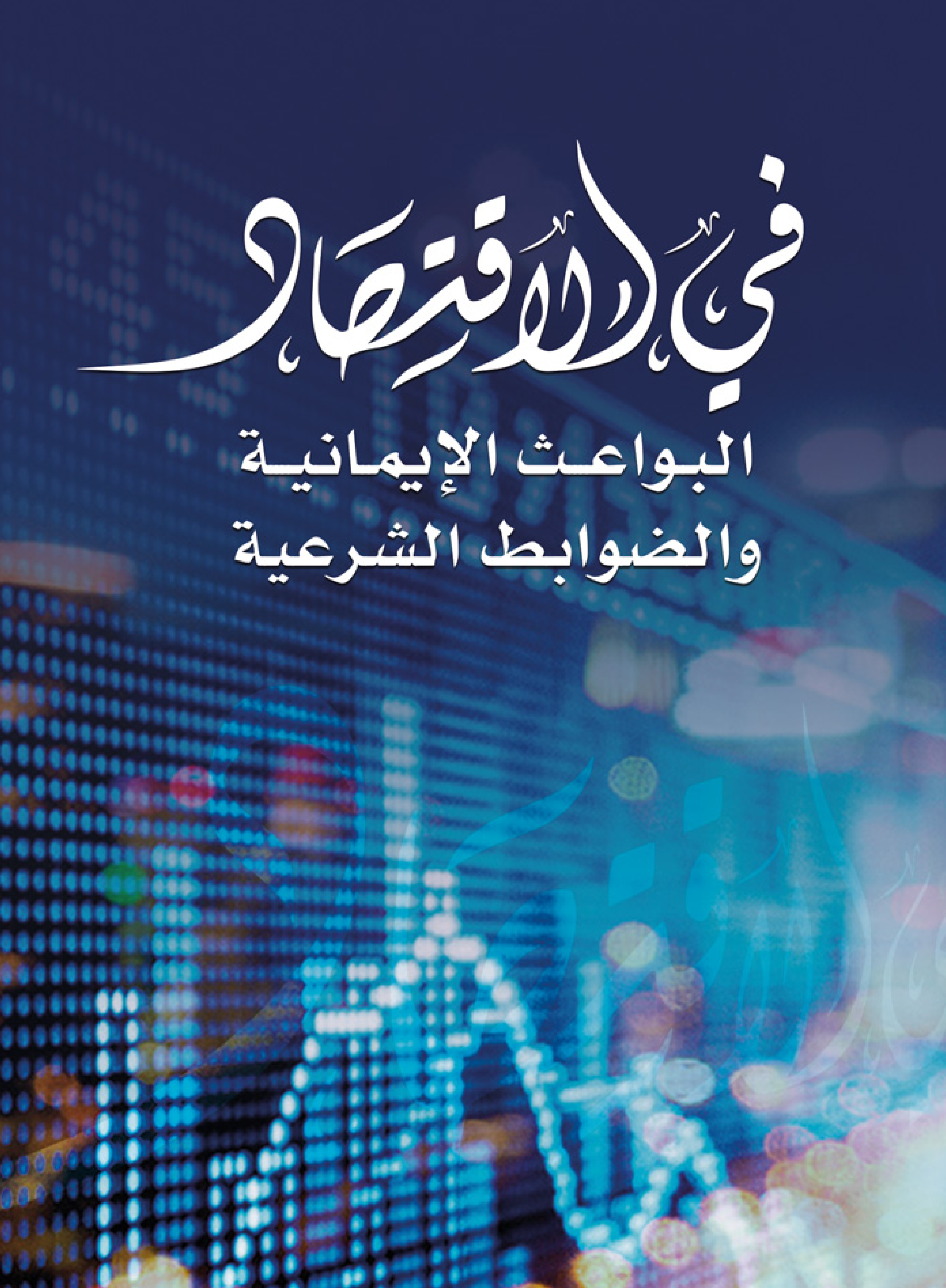
عبد السلام ياسين

في الاقتصاد

البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية



في الاقتصاد

البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية

الطبعة الرابعة: 2018/1439
ISBN: 9789953506289



لبنان – بيروت – البسطا التحتا – الباشورة
هاتف وفاكس المكتب: ٦٥٩٩٩٨ / ٠٠٩٦١
هاتف وفاكس المطبعة: ٨١٣٢٠٣ / ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: darlubnan@hotmail.com
الموقع الإلكتروني: darlubnan.com

رقم الحساب للتحويل المصرفي

Darlubnan for Printing and Publishing

First National Bank-Jnah

Account No: 007-111940012

Swift code: FINKLBBE

Iban: LB 89 0108 0000 0000 0071 1194 0012

بسم الله الرحمن الرحيم

في الاقتصاد

البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية

عبد السلام ياسين

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه.

كنت كتبت فصول هذا الكتاب منذ أكثر من ثنتي عشرة سنة، لم نستطع نشره لما عاقت عوائق السلطان. أبينا أن ننسلك في نظام «دين الانقياد»، وأن نثلث شهادة أن لا إله إلا الله رب العباد، وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدنا والعماد.

فرقد المخطوط في درجه إلى أن رجعت إليه اليوم لأجد أن مضمونه لا يزال يقظا وإن تقادمت بعض الإحصائيات، وإن أصبح المذهب الاشتراكي والعالم الشيوعي الذي شغل عند الكتابة حيزا من الاهتمام في خبر كان.

لأهل الاختصاص أن يكتبوا عن الاقتصاد من جانب الأرقام والكم والتحولات والموازنات، وهم في سعة ليزعموا أن علم الاقتصاد علم مضبوط أو يكاد. وتتقلب النظريات، ويخضع الكم وتخضع الأرقام لضرورات الوقت، وأجواء المصالح، ورياح التغير، وكبسات التجارة العالمية ونكساتها. لا سيما والظاهرة التي ميزت العقد الأخير من السنين هي تسوق العالم وعالمية السوق. أصبح العالم وما يضطرب في العالم يحيي حياة سوقية ويتحرك حركة طبعها طبع السوق، وحسابها حساب السوق، وبواعثها بواعث السوق، وضوابطها ضوابط السوق. إن كانت السوق يوما تنضبط بشيء غير حساب المصالح الأنانية، وفرصة يغتنمها الأقوى الأدهى الأغنى ليبتز حق الأضعف الأفقر.

ما كانت نيتي أن أزاحم أهل الاختصاص، وأنى لي !

إن كتبت عن بواعث الإيمان وضوابط الشرع -فيما يخص الاقتصاد- فلست مغترا أن يتحول السوق عن طبعه يوما، ولا أن يصبح أهل السوق وقد تخلقوا بأخلاق الإيثار والرحمة وإيتاء الفقير واليتيم والمعذب في الأرض. لا ينتظر من عالم السوق، من العالم السوق، أن تزوره نخوة الكرم أو تغشاه المروءة أو يتحمله الإيمان وهو تقمصته روح الجاهلية واقتعد في سدته الدولار.

لكن الحكم الإسلامي، وهو حقيقة الغد في حساب السياسة، ووعد الوحي، ومطمح الأمة، لابد أن يسهم المؤمنون في إنارة طريقه كيلا يحيد اقتصاد الدولة الإسلامية عن سكة الشريعة، أو تتبطنه الروح الخبيثة روح الاستكبار والإفساد في الأرض.

أعود بعد أكثر من ثنتي عشرة سنة لأضيف إلى الفصول الراقدة خاتمة تتبصر في أحوال الدنيا وأهلها بعد الأحداث الحافلة التي راجت وماجت.

ولتتأمل ما صنع الله في خلق الله من خلال التأمل في البلاء النازل بالعباد. ولتسأل عن مسلك المؤمنين، وسياسة المؤمنين، وتطلع المؤمنين، وهم غدا حاملون الأعباء، وجائلون في الأرجاء.

عم يتمخض هذا الاهتزاز الزلزالي المتسارع رأي العين ؟ أستغفر الله ! بل كيف يستمطر المؤمنون رحمة الله ونصر الله والمقادير تعصف بالناس ؟

على أي مستوى يتدافع المؤمنون في معمعة السياسة والاقتصاد مع قوى الاستكبار والإفساد في الأرض ؟

ما هي رؤية الإسلاميين لحاضر متلبد الغيوم، ومستقبل يتوجس منه خيفة أعداء الإسلام وخصومه، ويستبشر به أهل الإيمان ؟

والله غالب على أمره، والحمد لله رب العالمين.

سلا، ليلة الاثنين 7 شعبان 1415

الفصل الأول

التخلف

- ما هو التخلف ؟
- المخلفون من الأعراب
- نمو التخلف
- تعبئة وجهاد
- نموذجهم أصل البلاء

ما هو التخلف ؟

أنت متخلف بالنسبة لمن تقدمك. فالتخلف صفة اعتبارية يتصف بها أحد طرفي المقارنة. وتطلق الكلمة في عصرنا على الشعوب والدول غير المصنعة إذا قورنت بالدول والشعوب التي سبقت إلى التصنيع. التخلف والتقدم مقياس وضعه الغربيون، فيعرفون أنفسهم بأنهم المتقدمون ومن سار على شاكلتهم، وكأنهم ركب الإنسانية الممثلون لها، لا حضارة إلا حضارتهم، ولا نجاة إلا في اقتباس نموذجهم وتقليده، والسير على آثارهم.

وبما أن الدولة المصنعة غنية، فغناها حجة في ميزان المادية على أن الفقر تخلف. بما أنها سيدة العلوم التجريبية والتقنية، فالدول التي لا تتقن ذلك دول متخلفة.

بما أنها مصنعة تنتج الأسلحة والصواريخ، فالدول العزلاء متخلفة.

بما أنها تتمتع باقتصاد منظم، بضائعها رائجة مطلوبة، وأسواق العالم أمامها مفتوحة، فالدول التي لا تنتج وتغرق في الديون، وتبيع موادها الخام بالثمن البخس، وتدفع الثمن الباهظ في اقتناء حاجاتها دول متخلفة.

بما أنها تتمتع بأنظمة سياسية مستقرة، ديموقراطية لبرالية أو عمالية أو اشتراكية أو شيوعية، فالدول غير المستقرة التي تحكمها العشائر التقليدية، أو الانقلابات العسكرية، أو الاستبداد الفردي دول متخلفة.

بما أنها تجمع أسباب القوة في كل هذه الاعتبارات، فالشعوب الضعيفة من هذه الجوانب السياسية الاقتصادية الاجتماعية العلمية التقنية الصناعية العسكرية شعوب متخلفة.

هذه اعتبارات مادية واقعية تخضع للأرقام، ويبرزها الحساب، ويحكم بسدادها العقل. ولا جدال في أن هذا التقدم المادي التنظيمي العلمي معيار صحيح صالح لقياس الشعوب والدول من حيث قدرتها على الوجود، وأحقيتها في البقاء في عالم مبني على التدافع بين الخلق، فلا مكان فيه للشعوب الجاهلة المريضة الفقيرة الضعيفة المفككة.

المعيار المادي هذا صالح لمعرفة الأمم المؤهلة لقيادة العالم من الأمم المؤهلة لتبقى مهينة مغلوبة، صالح لتمييز الأمم الحية من الأمم الميتة كما يميز الطبيب الجسم السليم من الجثة الهامدة بقياس تماسك الهيكل العظمي، وشدة العضلات، واتزان الأعصاب، وحيوية المخ، وسلامة القلب، ونشاط الدورة الدموية، وانتظام وظائف الأعضاء الداخلية والظاهرة، وتناسق الكل وكفاءته.

هذا المعيار المادي لا بديل له لمقارنة جسمنا وجسمهم، حسنا وحسهم، عُددنا وعُددهم، أموالنا وأموالهم، مدارسنا ومدارسهم، نظامنا ونظامهم، علومنا الكونية وعلومهم، مهارتنا ومهارتهم، منتوجاتنا ومنتوجاتهم، اقتصادنا واقتصادهم، أرقامنا وأرقامهم. كل ما هو مشترك بين كافة البشر من هذه المقومات المادية لا يمكن أن يقاس إلا بهذا المعيار المشترك.

فنحن الشعوبَ المسلمةَ، الأمة المسلمة، الدولَ المفتونةَ، متخلفون جدا على هذا السلم. ومن البؤس التاريخي أن لا نعترف لأنفسنا بذلك، وأن لا نصرخ به ملء حناجرنا، وأن نُموِّه على أنفسنا بالمسليات القومية التي تغني الأمجاد الماضية الحقيقية، أو الأوهام الحاضرة لتنسي واقعنا المتخلف.

نعم سيدي أعزك الله !

ويصبح المعيار المادي للتقدم والتخلف آلة تضليل إن زعم الزاعم استعماله لقياس ما لا يقع تحت عنوانه، ولا يستقيم ببرهانه.

إنما أتينا من تضليل الدعاية الجاهلية التي تحصر التقدم، كل التقدم، في المظاهر المادية التنظيمية الاختراعية. أقصد بالدعاية الغزو الحضاري الشامل بما فيه من الغزو العسكري والاستعماري الفعلي والمسخ الثقافي. بمعيار واحد تقاس كل المقومات: الشخصية الجاهلية شخصية متقدمة رغم كفرها وأنانيتها وقسوتها واحتقارها للإنسانية. الشخصية الإسلامية متخلفة رغم أنها، بل بسبب أنها تنبني على الإيمان بالله ورسوله وغيبه، ورغم أنها، بل بسبب أنها ترتكز على الأخلاق الفاضلة والأخوة الإنسانية. بمعيار واحد يقال للدين والفضيلة والأخوة تخلف، ولكل ما يناقض ذلك تقدم.

جمع التعريف تحت كلمة «تخلف» كل نواحي وجود الإنسان المغلوب حضاريا: نمطه في التفكير مع قلة خبرته العلمية، عقيدته مع عدم جدواه في الاقتصاد، أخلاقه مع انهزامه أمام الاستعمار. وبكلمة «تقدم» ترتبط معاني النفعية الفردية الأنانية بالخبرة الصانعة، ومعاني الكفر بالله بالازدهار الاقتصادي، وشراسة الاستعمار بالقوة. يؤخذ ذلك كله فتكون متقدما، أو يترك كله فذلك التخلف.

لا يكون النظام السياسي مستقرا إلا بعلمانية، ولا الاقتصاد ناجحا إلا بمراباة واحتكار، ولا المجتمع راقيا إلا إن سادته قيم النموذج الغربي اللبرالي والاشتراكي.

يصور معيار التخلف والتقدم التطور التاريخي الذي أدى بالأمم الأوربية إلى أن تتعلم الفنون، وتجمع رأس المال، وتتصنع، وتستقر على النظام الديمقراطي الرأسمالي، ثم الطبقي الاشتراكي، على أنه التطور الحتمي المرغوب فيه، ويصور مستقبل الإنسانية على صورة

ماضي أوروبا، ويزعم أن نموذج ذلك التطور عالمي علمي لا بديل له، فكل أمة تسعى لتتعلم الفنون لابد لها من تبني عقلانية تؤله العقل وتكفر بما عداه.

وكل أمة تريد أن تجمع رأس المال لا محيد لها عن تكييف قوانينها بما يناسب حرية الملكية الفردية اللبرالية أو الملكية الجماعية الاشتراكية. وكل أمة تريد أن تتصنع لا بدلها من أدوات إنتاج وقوى إنتاج وعلاقات إنتاج على غرار ما سبقت إليه أوربا الرائدة. وكل مجتمع يريد أن يرقى في سلم الحضارة ويتقدم في حلبة المباراة لابد أن يقتبس من الحضارة الأستاذة نظام الحكم والسلوك والعادات والتربية والفنون، والكفر بالله وباليوم الآخر أول شيء.

لا ينفصل بعض ذلك عن بعض.

لا تسأل عن الغاية من هذه المسيرة التاريخية والتطور الحتمي على درب التنمية الاقتصادية، والتقدم الصناعي، والابتكار العلمي. فإن السؤال عن الغاية، وعن أسرار الوجود من علامات التخلف والرجعية التي تنم عن عقلية غير صالحة لمجاراة العصر واللحاق بالركب الحضاري.

ركب إلى أين ؟ تقدم نحو أية هاوية ؟

على حافة حرب نووية تدمر العالم يقف الركب الإنساني، المستكبرون والضعفاء، الأغنياء والفقراء، الدول المصنعة وغير المصنعة، الشعوب المتطورة والبدائية، مستفهما عن مصير الإنسان. يقف الركب الإنساني متسائلا أين المفر ؟ عقلاء الإنسانية يقفون ويستفهمون ويتساءلون. أما الحركة الدائبة، يد الله التي تدفع الكل إلى قدر يعلمه سبحانه، فإنها لا تقف.

ولا يليق بأمة الإسلام ودولة القرآن أن تعاني التخلف مرضا في جسمها، ولا أن تبحث عن التقدم الوارد من غيرها، معاناة العاجز وبحث البليد. بل يليق بها أنها تقيس هي ولا تقاس، وأن تبسط على نفسها وعلى العالمين معايير الحق والباطل، معايير الإيمان والكفر، لتضع عناصر التقدم والتخلف مواضعها الشرعية، وتحكم من خلال الشرع على كل شائنة خسيسة فينا وفي غيرنا أنها باطل يجب أن يزال، وعلى كل مزية فينا وفي العالم أنها حق يجب أن يثبت.

المخلفون من الأعراب

إن هذه الكلمات الجديدة السارية في لسان العصر، المترجمة إلى العربية، مثل تقدم، تخلف، حضارة، اقتصاد، حرية الخ، ألفاظ مشحونة بتيار جذاب. إنها تتجلى للفكر بمجلى الأشياء والمعاني الإيجابية. ولا يزيدها الغموض الذي يصحبها عندما تستعمل في الجدل والنقد والمطالبة إلا قدرة على الإغراء.

وإن من آكد ما يجب على المفكر المسلم أن يتميز بألفاظه في هذا المجال الفكري المشترك، في سوق الخطاب السياسي الحضاري الفكري الذي يعج بهذه المصطلحات المستحدثة التي تجر من ورائها تاريخ بلاد نشأتها، ونكهة تلك الأرض ولونها وروحها.

كنا تركنا تحديد مفاهيم الألفاظ التي نستعملها ليميزها السياق وتؤدي الوظيفة الفكرية التي نختارها لها نحن. ولن يتسع لنا المكان هنا لنرجع إلى كل لفظة نتعقبها، ونحلفها أن تبقى في الحياد إن لم تشهد شهادة الإسلام. نترك السياق والمقاصد العامة من كتابتنا تحدد لها صلاحياتها التي نعطيها. لكن هذه الكلمة «التخلف» التي تمثل

مفتاح الفهم لموقعنا من الإعراب، وتمثل اسم المرض الكلي الذي أصاب جسمنا فهددت إصابته كياننا تحتاج أن نزيدها توضيحا، وأن نستفسر عن مفهومها الفكري وعن مدلولها العملي.

كلمات التقدم، والتنمية، والحضارة، والثقافة، والاقتصاد، والحرية الخ تشكل أشباحا متألقة بالأمل في مخيلات المستضعفين والمغلوبين والمقهورين. تشكل ماهيات قائمة بذاتها مستقلة بوجودها في خطابات الجدل السياسي والمطالبة. تسيطر على الفكر المعاصر سيطرة هذا الفكر على واقع العالم. تسير في ظل بنود الإنجازات المادية والقيم المواكبة لها عند المنجزين المسيطرين الغزاة. ومن يجيء يتكلم بقال الله وقال رسول الله يبدو للناس غريبا رجعيا... يبدو متخلفا.

أين صنعت تلك الدبابات التي تجوس خلال الديار ؟ في بلاد الحرية، والتقدم، والحضارة، والديموقراطية والاشتراكية ! هذا هو الجواب، وذلك هو السؤال !

من يملك المصاريف العالمية والأموال، ومن يتحكم في بضائع الدنيا وأسواقها وأثمانها ؟ بلاد الحرية والاشتراكية والتقدم والحضارة !

من يسير سياسة العالم، وينصب الدول ويعزلها، ويوجه قرارات الحرب والسلم، واختيارات الزمان والمكان والأحداث ؟ بلاد التقدم والحرية والاشتراكية والحضارة !

إنما يسمع الناس كلمة المنتج الصانع العالم الغني القوي. ولأم غيره الهبل !

بعبارة أوضح: لن تكون للكلمات القرآنية، والمفاهيم الإسلامية، والمدلولات التي تشير إليها قيمة في معايير العصر المادية إن لم يكن

الاقتصاد القوي، والصناعة ذات البأس، والوجود السياسي الموحد للأمة، من وراء الكلمات والمفاهيم والمدلولات.

وبعبارة أوضح، يقول الصديق رضي الله عنه: «ما ترك قوم الجهاد إلا ضربهم الله بالذل». وإن مقومات الجهاد المادية، التي تدل كلمة «تخلف» عن غيابها، مطالب ملحة ضرورية واجبة وجوب الجهاد نفسه، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

في انتظار أن تخفق بنود العز الإسلامي على هامة الزمان، نتخذ أسباب القوة ابتداء من تأصيل المفاهيم الإسلامية في معينها: الوحي. وينبغي أن يكون واضحا لدينا، مستقرا في أذهاننا أن شأننا المصيري مرتبط بتمسكنا تمسكا كليا بما هو الحق والهدى والخير والمعروف. فإذا كان شأننا الفكري شتيتا ملفقا أعمى، نجري هنا وراء «تقدم» ومن هناك نقتبس تكنولوجيا، ومن ثم نستورد نظاما على غير منهاج جامع، وانقطاعا عن أصلنا ومناط هدانا وعزنا، فلن يكون شأننا المصيري إلا شأن الأدعياء الهجناء الزنماء.

تتجاور في معجم الألفاظ القرآنية كلمة «الاستخلاف» في الأرض الذي وعد الله به عباده المؤمنين وكلمة « التخلف» التي تصف الجبناء القاعدين عن الجهاد البخلاء بأموالهم وأنفسهم عنه. في سورة التوبة وسورة الفتح ذكر المتخلفين من الأعراب، يتجلى من آياتهما البينات أن الأعرابية المتخلفة عن الجهاد تقترن بأخلاق النفاق، والتربص، والشك في نصر الله ووعده، والبخل في النفقة، وإيثار الراحة، والاشتغال باللذات والأهل والولد عن الأمر العام، والخوف من العدو ذي البأس الشديد، والتولي عن الله ورسوله وطاعة غيرهما، والتلهف على الغنيمة الباردة.

قال الله عز وجل في حق المخلفين المنافقين الأنانيين الجبناء البخلاء العاجزين: ﴿**رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ (التوبة، 93).

وقال عز من قائل في حق الموعودين بوراثة الأرض ﴿**وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً**﴾ (التوبة، 55).

فكل صفة وعمل وخلق وفكر وموقف يلحقنا بالخوالف المطبوع على قلوبهم باطل.

وكل إيمان وصفة وعمل صالح وخلق وفكر وموقف وحركة تؤهلنا للاستخلاف في الأرض حق.

بهذا المعيار نقيس، وإليه نرد، وعنه نصدر. وبه يكون للتخلف معنى زائد على كونه سعيا ضعيفا في الأرض، وللتقدم معنى زائد على كم الإنتاج ووفرة العلوم والصناعة وإحكام النظام السياسي. بالمعيار القرآني الإيماني يكون للتخلف والتقدم مغزى سماوي يعلق الحكم على مبدئهما، ومعادهما، وكلياتهما، وجزئياتهما، بصلاحياتهما الغائية.

نمو التخلف

هناك فجوة هائلة بين الدول المصنعة الغنية المتعلمة الغالبة وبين الدول الفقيرة الجاهلة المغلوبة. وأسباب السباق ووسائله غير متكافئة بين دول يطير بها البحث العلمي والقدرة على تحقيق نتائجه واقعا

متحركا وبين أخرى لا تملك إلا رصيدا يزداد إلحاحا من التطلعات الخائبة والمطالبات العاجزة، فهي تزحف على الأرض واهنة.

وتزداد الفجوة انفتاحا والهوة عمقا بين الفريق المهيمن والفريق المغلوب مع الأيام. وهذا ما يسمى بلسان العصر «نمو التخلف». من مصلحة الفريق المصنع الغني القوي أن يبقى الفريق المتخلف في إطار تخلفه لكيلا يفلت من الهيمنة التي تجعل منه سوقا للبضائع الاستهلاكية، وزبونا لشراء الأسلحة المربحة صفقاتها، المدمرة قذائفها للأخضر واليابس. فتحتاج الدول المتخلفة المتناحرة فيما بينها بالوكالة عن أطراف الهيمنة العالمية إلى إعادة بناء ما تهدم، فتعود إلى حاميها ومسلحها تشتري منه وسائل إعادة بناء ما هدمته القذائف.

هناك إلى جانب مصلحة الدول المتطورة عامل داخلي في دول التخلف، وهو قابليتها للبقاء في تخلفها، وعجزها عن التحرر من أسباب الاستبداد، والاضطراب، والظلم الاجتماعي، والبلادة الفكرية، والسلبية في ميادين العلوم، والتنظيم، والإنتاج، والحكم، والإدارة.

ينبغي أن تكون نظرة دولة الإسلام إلى التخلف والنمو وأسبابهما نظرة متكاملة، فلا تشغلنا مراقبة الهيمنة الاستكبارية الخارجية، وعدم تكافئنا معهم في ميادين المساومة، عن مراقبة آليات التخلف الداخلية في مجتمعنا، الكامنة في نفوسنا وعقولنا، الظاهرة في مواقفنا واختياراتنا. لا يشغلنا عتو رأس المال العالمي، وعدوان الشركات المتعددة الجنسية، وإخسار سماسرة الرأسمالية ومفاوضو الدول «الصديقة» الاشتراكية لميزاننا عند البيع والشراء، والعقد السياسي والاقتصادي، و«التعاون» التقني والعسكري، عن استفحال الداء الباطني فإنا إن نشتغل

بالصراخ على اللص والشكوى منه لن تنتهي آلامنا. إنما تنتهي إن حصَّنَّا المكان وقمنا عليه حراسا أشداء.

إن لنمو التخلف آليات داخلية لا يفيد في تغييرها الصياح على المتلصص، ولا مسالمته، ولا محاربته، ولا إصدار قوانين في الداخل تأمر بهذا وتعاقب على ذلك. إنما يفيد تغير شامل في موقفنا، قومة عامة بها نستعيد زمام أمرنا، ونوجه مصيرنا الاقتصادي والعسكري والتاريخي وفق إرادة مستقلة، واعية، منظمة، يساندها الشعب، ويلبي نداءها.

سكن الاستعمار بين ظهرانينا عاديا علينا بخيله ورجله، وجميع أسلحته، حتى وطد بيننا للعش الذي فيه ولد ونشأ وترعرع التخلف. فلما انسحب بجسمه خلف فينا آليات سلبية استمرت في الاشتغال من بعده، مكتفيا بإشارات من بعيد، أو تدخلات مباشرة إن اقتضى الحال، أو بقلب أنظمة الحكم التي لا تحتفظ على تلك الآليات وعلى مقصدها. فلكي تقف عجلة التخلف التي تسحبنا إلى وراء وإلى تحت لابد من إفساد خطة صانع التخلف الخارجي من وجهين: وجه الانقطاع عنه والتحرر منه، ووجه إعادة بناء آليات اجتماعية، سياسية، فكرية، تنظيمية نفسية، لا تعايش للتخلف معها.

ليس التقدم الصناعي، ولا الرخاء الاقتصادي، ولا الكفاءة الفكرية، ولا الاستقرار السياسي ماهيات قائمة بذاتها، وأشياء تبتاع وتلصق بواقع متخلف أو تلبسه كما يلبس الثوب. فمن الحكام على المسلمين من يستورد الخبراء والمصانع الجاهزة والمديرين الأكفاء يزرعهم في البلاد، وينفق كل مدخرات المسلمين في الصفقات الهائلة التي تتحلب لها أفواه الشركات الكبرى والحكومات الغربية. بذلك الاستيراد وهذا الإنفاق تنزرع في بلادنا مراكز لامتصاص ما عندنا من أموال وتصديرها للخارج. تلك الأموال أصبحت لفساد وجوه

إنفاقها سببا آخر لزيادة تخلفنا، إذ فاتنا أن نركز بها جهدنا على تحويل الإنسان، وتعويده الاعتماد على الذات، وتجنيده لإصلاح الزراعة، وتأسيس صناعة على مستوانا.

يدفع المعتوهون أموال الأمة لشراء الصناعة والتقدم ممن يريدون لنا أن نبقى أبد الدهر بقرة حلوبا لهم. وتتكدس المصانع الجاهزة في ديارنا. يظن بعضنا أنها قواعد لنهضتنا، وما هي إلا معاقل للعدو، من قنواتها يستعيد باليد اليسرى، يد التاجر الحاذق، ما فاته انتهابة باليد الأخرى يد الاستعمار المباشر أو الوسيط.

عجلات التخلف وآلياته التي تنتج مزيدا من التخلف تسمى في الخطاب الاحتفالي الرسمي: عقلنة المجتمع، وعصرنة العلاقات الإنتاجية، واقتباس التكنولوجيا، والتصنيع، والإصلاح الزراعي، والتعاون الدولي، والقروض العالمية، والخبراء التقنيون، وتراكم رأس المال، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والرأسمالية، والاشتراكية إلى آخر قاموس الاقتصاد. ويساهم المفرنجون من أبنائنا في صياغة نظريات النمو بنفس العقلية التي يفكر بها الرأسماليون والاشتراكيون، كل حسب انتمائه المذهبي. يصوغون نظريات خرجت من نفس البوتقة الفكرية التي تمخضت عن آليات التخلف، يزينونها بإضافات «الخصوصيات» القومية و«الأصالة» المحلية. لكن البضاعة هي نفس البضاعة، يتعرف عليها أهل ذلك الحي فيصفقون لعباقرتنا في تقليد الأسياد.

ماذا تعني عقلنة المجتمع وعصرنة الإنتاج والعلاقات وسائر ذلك المسْرَدِ ؟ إنها إن تكن إرادة منا، وقيادة منا، وعقلا مستنيرا بنور الإيمان، يتغير مفهومنا للعقلنة وباقي ألفاظ المسرد. أما إن جاءنا ذلك النظر من خارج نفوسنا وعقولنا وأصولنا، حائدا عن غاية أمتنا وأهدافها

الحالية والمستقبلة، جاهلا آلامها الماضية والمستوطنة، فكل ما يفرغه علينا إنما هو تخطيط غريب عنا، مرتبط بشركات الدراسات، وأبناك التمويل، ومصالح الاحتكارات الاستعمارية.

تعبئة وجهاد

بمنظار الإيمان يتجلى لنا أن القومة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الجهاد الكلي، وركيزة من ركائزه. وأن الحاجة إلى منهاج إسلامي للخروج من ربقة التخلف لا تنفصل عن الحاجة إلى تطبيق المنهاج الإسلامي للقومة في شموليته. وأن محاربة التخلف والانتصار في معارك التنمية والاقتصاد قضيتان أساسيتان للدعوة والدولة. قضيتا جهاد يقتضي أن تندمج الطليعة في الأمة، وتتحرك الأمة بكاملها، كل في خندق رصده للعدو، أو ورش بنائه للمستقبل. وإن تحرك الأمة في هذا الاتجاه باستقلال إرادة، ووضوح رؤية، ومضاء عزيمة، لهو البرهان القطعي على أن الأمة بدأت زحفها الجهادي للخروج من ورطة المهانة والهزيمة، والفقر والجهل والمرض، بقوة من ذاتها، وبمواهب من نفسها وجهدها.

في مقود القافلة الإسلامية الغادية بحول الله في طريق القوة والكفاية والعزة، لن تجد متفرنجين مندمجين مع العدو فكرا وعادة وعقيدة. لن تجد صداقات وبطانات مع العدو. لن تجد «المسؤول» النظيف المظهر، الكئيب المخبر، الذي يعيش على مواعد المؤتمرات الاستعراضية، والمآدب التي تباع فيها المعلومات عن فرص البلد وإمكانياته لمن يؤدي العمولة. لن تجد زبناء الهلتون المراقص والمفاسق، ولا رواد الندوات الوثيقة الصلة بالماسونية والصهيونية والرأسمالية والمخابرات. إنما تجد

جند الله المعبأ لخدمة قضية أمته المادية الاقتصادية، يعتبرها عبادة مجزية عند الله. جند ملتحم مع الأمة، متفاعل مع همومها، مشارك لمعاشها آمالا وآلاما.

ما نسبك الإيماني يا من تريد إخراج شعبك من التخلف ؟ إذا كنت تنتسب فكريا وعاطفيا وعقيدة وعادة لغيرنا، فأنى لك أن تحوز ثقة الأمة، فبالأحرى أن تحركها بحركتك !

نموذجهم أصل البلاء

إن البلاد المتخلفة لا تخرج من طوق التخلف مهما ملكت من مواد خام، ومن أموال كسبتها من تصدير موادها، ومن يد عاملة. لا تخرج من التخلف إن لم يتغير موقف الناس وذهنيتهم ولم يشاركوا في صنع مصيرهم. وكل مظاهر النمو المستوردة إلى شعب لم ينهض لصنع مستقبله إنما هي زينة زائفة، ورموز عن التخلف المزمن كاشفة.

تحتاج دولة القرآن النموذج في التنمية، والإستراتيجية لقيادة معارك التنمية، نابعين من تركيبنا الإيماني الجهادي المتجدد، مستمدين من أصلنا، واعيين بأهدافنا وغايتنا، فطنين بالواقع العالمي وخصائص العصر، يمكناننا من اكتساب الوسائل العلمية، واستعمال عوامل الاقتصاد المادية والمعنوية والبشرية بكيفية تحرك الواقع لصالحنا. ولن نجد في النموذج التائه بلا غاية من وراء مسلسل الإنتاج والاستهلاك، وتلك الإستراتيجيات القائمة على حروب نهب الشعوب واستعباد العباد.

قال صاحبنا المهتدي رجاء جارودي: «إن أصل مشاكل العالم في هذا العصر، من مشكل الجوع إلى مشكل التسلح وهما وجهان

لنفس المشكل، إلى مشكل انعدام معنى وغاية الحياة في الغرب (...) إلى مشكل العنف الفردي والجماعي، إلى مشكل القمع الداخلي، إنما هو النموذج الغربي للنمو. مؤدى هذا النموذج أن ننتج أكثر فأكثر، وبسرعة متزايدة، كل الأشياء، بقطع النظر عن كونها مفيدة، أو غير مفيدة، أو ضارة، أو قاتلة مثل الأسلحة النووية وغيرها. وأن نفرض استهلاك هذه الأشياء على الجميع بواسطة الإشهار والتسويق، وبالأخص بواسطة المنافسة الخسيسة التي يتولد عنها التفاوت الاجتماعي. يوهم هذا النموذج أن «السعادة» و»التنمية» مرادفان «لمستوى المعيشة» ولكمية المنتوجات المستهلكة. يستغل هذا النموذج بؤس الجائعين وأحلامهم في العالم ليقنعهم أن باستطاعتهم، وأن من واجبهم، أن يسلكوا مسلكه ليخرجوا من بؤسهم، وليروا أحلامهم تتحقق. والأرقام تدل على إفلاس هذا النموذج «لسوء التنمية»، وإفلاس «سوء إدارة الكرة الأرضية»، كما تدل على مدى الكارثة !»

الفصل الثاني

التحرر من التبعية

- أوربا تزحف على العالم
- فشل النموذج الاشتراكي
- استقلال الجهاد والعمل
- قطع حبال الجاهلية
- التعامل مع الكفار
- عمر بن الخطاب والاكتفاء الذاتي
- المسخ الثقافي

أوربا تزحف على العالم

اكتشف الأوربيون في أواخر القرن الخامس عشر من تاريخهم الطريق إلى أمريكا، وطافوا حول العالم ملتفين من خلف الكتلة الإسلامية التي كانت واقفة سدا منيعا في وجههم بقيادة دولة آل عثمان المرحومة. ونشطت حركة الأوربيين في العالم، فنشط اقتصادهم بما نهبوه من أموال الهند، وذهب أمريكا، وخيرات الأرض المسلوبة.

تحرك البرتغال، والإسبان، والإنجليز، والفرنسيس، والطليان والهولنديون، وبسطوا نفوذهم على مناطق شاسعة بالنار والحديد والعساكر الغازية. وفرض عليهم تنافسهم الاستعماري على العالم أن يتقنوا فنون الصناعة والحرب والتجارة، كما فرضتها عليهم المنافسة الداخلية بينهم. أما الشعوب المسودة فقد قيدت كما تقاد الأغنام، بل كما يسوق الأنعام سواق حطم، لا يبقى ولا يرحم. حدثان تاريخيان يلخصان جرائم الاستعمار: قتل الهنود الحمر بأمريكا واستئصالهم، واستعباد الأفارقة ليحرثوا أرضهم من بعدهم. عشرات الملايين من سكان أمريكا الأصليين المسلحين بالقوس والنشاب حصدتهم المدافع، وأبادتهم الحرب المنظمة الزاحفة. ومات الملايين من الأفارقة السودان سلسلوا في السفن القذرة، وعذبوا، وبيعوا، وأهينوا، واستعملوا استعمال الدواب الرخيصة في حقول القطن. على مدى خمسمائة سنة استنزف الإنسان الأبيض المتحضر جدا، العنصري الفاحش العنصرية، قارات العالم من أموالها وخيراتها ورجالها.

وأهم ما استنزف من المستضعفين شخصيتهم ومعناهم، فترك لهم وجودا مسخا بعد أن اضطرته للانسحاب الصوري يقظة الشعوب، وموازنة الرعب النووي، بعد معاهدة يالطا التي قسمت مناطق النفوذ في العالم بين معسكري الجاهلية.

ترك فينا الاستعمار هذه الشخصية المسخ بعد خروج عساكره من أرضنا. يبقى علينا أن نخرج نحن من سيطرته المعنوية المرتكزة على استمرار نفوذه السياسي والاقتصادي والمالي والثقافي والحضاري. الرفض الجذري للتبعية الحضارية والتقليد والولاء للأجنبي الجاهلي مطلب عزيز. وأعز منه نصر الشخصية الإسلامية الأصلية، ونصبها مكان الصدارة في ميادين الحكم والتدبير، والإدارة والاقتصاد. رفض حضارتهم، ومعاييرها، وأخلاقها، ونظرياتها، وأساليبها، هدف شريف. وأشرف منه أن لا ننتقل من مذهب جاهلي إلى مذهب جاهلي، من رأسمالية إلى اشتراكية، بل أن نستقل بالنظر والعمل، بالمنهاج والتطبيق، بتحديد الأهداف واستصلاح الوسائل. وليس سوى شرع الله القويم وصراطه المستقيم لنا مذهب.

فشل النموذج الاشتراكي

إن من آفات العصر العظيم أن يغتر المستضعفون بنقد الاشتراكية الغربية للرأسمالية الغربية. تلك معركة داخلية بينهم. لا اختلاف بينهم في نية استعمار العالم، إنما الاختلاف على نصيب كل فريق من أسلاب العالم وعلى أسلوب استتباع الشعوب واستغلالها. والآفة العظمى أن يدفع المستضعفين كره الرأسمالية المجرمة إلى الارتماء في أحضان الاشتراكية، ظنا أن صائغي الشعارات ومنتجي الميج هم من غير جنس تجار الكوكاكولا ومنتجي الفانطوم.

اقترحت الاشتراكية من لدن مولدها حتى اكتمالها في النظرية الشيوعية أن تحرر الإنسان من العبودية الواقعة عليه من خلال العملية الاقتصادية، واستغلال رأس المال للعمل، وامتصاص فائض القيمة من العامل، وتسخير علاقات الإنتاج الرأسمالية لحرمان الطبقة العاملة من وجودها، إلى آخر ما هنالك.

وعند التطبيق قال الاشتراكيون الشيوعيون: إنه لابد في مرحلة بناء الاشتراكية من فرض السلطة على القوى العاملة، ومن إخضاع العملية الاقتصادية للتخطيط، ومن إلزام العمال بوسائل الانضباط، واحترام مواعيد الخطة، ومعايير الإنتاج.

ودخلت الاشتراكية مختبر التجربة التاريخي، فماذا نتج عن تغيير منهج الرأسمالية الحرة في استغلال العمال داخليا، واستغلال الشعوب خارجيا، بمنهج الاشتراكية التي جاءت لتحرر العامل في الداخل والمستعمر من اضطهاد الخارج ؟

أمام قوانين المنافسة العالمية بين القوميات والدول القومية والشركات الكبرى، منافسة تجارية وعسكرية، سياسية واقتصادية، وجدت الاشتراكية نفسها مضطرة لاستعمال نفس الأسلحة التي تستعملها الرأسمالية. ومن وراء ترتيب البيت داخليا الصراع على الهيمنة العالمية. وكانت الاشتراكية الشيوعية مهيأة للصراع بحكم نشأتها في أحضان حزب مركز السلطة، محكم التنظيم، منضبط انضباط الجيش في ساحة القتال. فلما استولى الحزب على السلطة طبق على الاقتصاد الأساليب العسكرية، فجند العمال، وعبأ التكنولوجيا كما تعبأ الأسلحة، وسرت في الكيان الاشتراكي الشيوعي روح الهيمنة، لم تقف عند حدود البلد الأصلي، ولا عند حدود مناطق النفوذ في أوربا الشرقية.

تفوقت الشيوعية على غريمتها وأختها الرأسمالية بالتركيز الفريد في التاريخ لسلطلة الدولة المطلقة الشاملة للاقتصاد، والجيش، والحياة المدنية، والسياسية، والقضائية، والتشريعية. وذلك ما مكنها من تكديس أعداد ضخمة من الصواريخ والرؤوس النووية بالإضافة للأسلحة التقليدية، والفرق العسكرية. أعداد تفوق ما عند الخصوم الإخوة في الجانب الآخر من الكتلة الجاهلية.

ليس المكان هنا للمقارنة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، أيهما أكثر جدوى وفاعلية وإنتاجية في الاقتصاد، وأيهما أنسب لسياسة التنمية. وأيهما أضمن للرخاء. فقد سبق في هذه الفصول التعبير عن رفضنا المبدئي المنهاجي للنموذجين الجاهليين معا، والبيان لأسباب الرفض. وفي هذا الفصل بعد حين إن شاء الله نبين أن حرمة تقليد الكفار دين.

نريد هنا أن نعتبر بفشل الاشتراكية في الوفاء بوعودها النظرية فيما يتعلق بتحرير الإنسان والشعوب من طغيان الرأسمالية البشعة. ونريد لدولة القرآن بقيادة أهل القرآن أن لا تقسرهم الظروف الداخلية والخارجية على استعباد الأجير، وظلم الشعوب كما قسرت غيرنا. نريد أن نتحرر من التبعية للجاهلية تحررا في الصورة والروح، في المبدإ والمنهاج، لنقهر الأشياء بدل أن نقهر الإنسان، لنخضع الاقتصاد لغاية حرية الإنسان والشعوب بدل أن نخضعه وإياها لضروراته.

لا نتصور الدولة الإسلامية إلا ومقود سفينتها في الأيدي المتوضئة. لكن البحارة من عامة المتحركين على ظهرها، والمشتغلين بالآلات المحركة في بطنها، لكن الأمواج من حواليها، والعواصف في أجوائها، قد تؤثر الأثر السلبي على عملية الإقلاع والملاحة في المياه العميقة، وقد تحرف الاتجاه لا قدر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

استقلال الجهاد والعمل

لا غنى لدولة القرآن أول عهدها عن الخبراء ممن تربوا في أحضان العهد البائد، وتغذوا باللبان المخلوطة. وأشد ما تكون دولة القرآن احتياجا لرجال مخلصين تلك اللحظات التاريخية، لحظات التحول من مشاق التبعية إلى الاختيار المستقل.

هاهو المنهاج واضحا على الورق، وهاهي الإرادة الطليعية ومن خلفها آمال الأمة واستعدادها. فإن كان الاختيار في الشؤون الأساسية من اختصاص رجال هواهم مع غيرنا ولو بمقدار شعرة فما يغني المنهاج النظري، والإرادة الحائمة من فوق، وحماس العامة العاجز !

من أين تأتي برجال تخلصوا من كل الشوائب ؟ إن وجدت منهم عشرة فمن أين تأتي بالمآت والآلاف من الخبراء الضروريين لتسيير عجلة الدولة، خاصة محركات الاقتصاد وتوازناته التي على نشاطها وتوقفها وتعطلها تتوقف حياة الدولة وموتها ؟

لا مناص من استعمال أهل الخبرة من أخلاط الناس لا تعرف بالضبط أين مقامهم في مقاعد الأعراب المخلفين. لا تتركهم يرعون أنفسهم فإنهم إلى ذاك المرعى الوبيل تجذبهم العادة، والتربية، والصداقات القديمة. لكن ضع كل واحد موضعه، رفعه أو خفضه، من حيث السلطة والاستقلال بالقرار، إيمانه وسابقته في الإسلام وحظه من الله. ارفعه من حيث الأجرة والوظيفة التقنية حيث رفعته الكفاءة المهنية، والمؤهل العلمي، وإتقان الشغل، وإعطاء النتائج. لا تتجاوز بالناس أقدارهم فتعطي الحكمة غير أهلها فتكون من الجاهلين.

كتب الأستاذ حسن البنا رحمه الله يصف عجز المتفرنجين عن الوفاء بحق الواجب الإسلامي، قال: «ولكن أنى لحكامنا هذا وهم جميعا قد تربوا في أحضان الأجانب، ودانوا بفكرتهم، على آثارهم يهرعون، وفي مرضاتهم يتنافسون ! ولعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا إن الفكرة الاستقلالية في تصريف الشؤون والأعمال، لعلهم لم تخطر ببالهم، فضلا عن أن تكون منهاج عملهم. لقد تقدمنا بهذه الأمنية إلى كثير من الحاكمين في مصر، وكان طبيعيا أن لا يكون لهذا التقدم أثر عملي. فإن قوما فقدوا الإسلام في أنفسهم وبيوتهم وشؤونهم الخاصة والعامة لأعجز من أن يفيضوه على غيرهم، ويتقدموا بدعوة سواهم إليه، وفاقد الشيء لا يعطيه. ليست هذه مهمتهم أيها الإخوان، فقد أثبتت التجارب عجزهم المطلق عن أدائها، ولكنها مهمة هذا النَّشْءِ الجديد، فأحسنوا دعوته، وجدوا في تكوينه، وعلموه استقلال النفس والقلب، واستقلال الفكر والعقل، واستقلال الجهاد والعمل، واملأوا روحه الوثابة بجلال الإسلام وروعة القرآن. وجندوه تحت لواء محمد صلى الله عليه وسلم ورايته. وسترون منه في القريب الحاكم المسلم الذي يجاهد نفسه، ويسعد غيره».

قطع حبال الجاهلية

إنه من غير الممكن أن نحسم بضربة سيف في مادة التاريخ، ونقول: هنا وفي هذه اللحظة انتهى عهد الفتنة. لا يمكن أن نفك ونقطع كل ما يربطنا بماضي الفتنة الموروثة ومخلفات الاستعمار ضربة لازب، لأنه لا يمكن أن نبدل الناس غير الناس، والعلاقات المترتبة على مر الأزمان غير العلاقات، بمجرد إعلان دولة الإسلام. إن ربنا تبارك وتعالى قادر على كل شيء، وفي قلوب الأفراد ينزل سبحانه الهداية في

لحظة تنقل الرجل من كفر لإيمان، ومن شك ليقين. لكن سنته تعالى في التاريخ أن لا يتم هذا الانقطاع إلا بتدرج. تأمل نشأة الدعوة المحمدية وكيف انسل الإسلام من الكفر، وتميز المؤمنون من الكافرين. وتأمل كيف بقيت فئات من الناس متأرجحين بين كفر وإيمان هم المنافقون.

وكذلك تحت الدولة الإسلامية تشرق الأيام البيضاء على مجتمعات ألفت الأعرابية المتخلفة، وألف حكامها، البائدون غدا بإذن الله، السباحة في مياه النفاق، والإلحاد، وعادات الكفار، ومواصلة الاستعمار، والذنبية لمصالحه. يأكلون كما تأكل تلك الأنعام، ويفكرون كما تفكر، ويسلكون في حياتهم الخاصة، والعامة، والمهنية، والسياسية، مثل ما تسلك.

فلو كانت التبعية التي نريد أن نتحرر منها مادة تلمس لعالجنا غلها حتى نفكه من أعناقها، لضربنا قيدها من أيدينا وأرجلنا حتى نكسره، ولشددنا سلاسلها شدا قويا حتى تنفك حلقاتها. لكن التبعية معنى من وراء الحضور المادي للاستعمار. من وراء كل عقل مغرب تبعية تربط صاحبه بمدارس الجاهلية ومذاهبها. من وراء كل طامح لبقاء سلطانه المستبد حبل يربطه بسياسة الاستعمار. من وراء هذه الطبقة الموالية ذوقا وفكرا ونمط حياة ومذهب سلوك للجاهلية تبعية تلحقها بالأعداء. فيوم كانوا في الحكم كانوا يبيعون الأمة مكتوفة الأيدي للعدو، ويوم تأخذ الأمة خيارها وطلائعها، الحكم من تلك الطبقة الخاسرة المخسرة فسيلجأون لمتبوعيهم، وسيستنفرون من استطاعوا وما استطاعوا من حلفائهم، ووسائل حلفائهم، وأفكار حلفائهم، ليثبتوا للناس أن التبعية هي طريق الخلاص.

سيستغلون مصاعب البدايات التي تواجهها دولة الإسلام لينفخوا في كل بوق أن مذهب الإسلام في الاقتصاد جاء بالشدة بعد

الرخاء، وبالتقشف بعد التنعم، وبالتشمير بعد الراحة. وسيجدون الآذان الصاغية من مخلفة الأعراب، العاجزين عن الجهاد، الكارهين للجهاد، المتربصين بأهل الجهاد.

ذلك أن قطع حبال الجاهلية يقتضي تضحية وصبرا من جانبنا. ولن يكون قطع تلك الحبال عملية رمزية، كما يفعل المتفرنجون، يحتفلون بتدشين مشروع فيأتون بمقص للحاكم يقص به تلك الشرائط الملونة، علامة على تفاهة المقلدة المتفرنجين، تفضحها مثل هذه الطقوس كما تفضحها نكايتهم البليغة في دماء الأمة وأموالها، وأعراضها وكرامتها.

إنما قطع حبال الجاهلية هجرة نفسية شاقة، فطام عن الشهوات والمألوفات، بحيث لا نستورد بضاعة إلا من الضروريات، لا نأكل إلا ما نحرث، لا نرهن مستقبلنا لقاء إرضاء الحاجات الترفية التي صنعتها فينا معاشرة الجاهلية. ودون هذا خرط القتاد، دونه جهاد متدرج وصبر طويل. قطع حبال الجاهلية استقلال إرادي في تجارتنا، وماليتنا، وصناعتنا، وتعليمنا، بحيث لا نلبس إلا ما نسجت أيدينا، ولا نساوم على حريتنا لاقتناء الجهاز الحربي اللازم، والجهاز الصناعي الأساسي الضروري لإقلاع اقتصادنا، والأدوية الضرورية لصحتنا، بل نتعامل مع غيرنا ندا لند، تعامل أكفاء لا تابعين. تلك هجرة شاقة، تتم في النفوس أولا، ويتبعها الفطام التدريجي عن رخاوة الحياة الطفيلية التي تعيشها الشعوب المغلوبة الخاملة على مائدة الغرب. وهذا لا يعني الانعزال والانكماش عن العالم.

من الصناعات والنشاطات الاقتصادية ما هو مبني على التبعية من أول يوم مثل السياحة. فلن يكون قطع حبال الجاهلية إيقاف العجلة دفعة واحدة بالنسبة للأقطار الإسلامية التي استثمرت فيها الأموال الطائلة وحرم فيها الشعب المستضعف من الضروري لتبنى

النزل والمنتديات ويزين للزائر الأجنبي منتوجها السياحي. وعلى هذا قس التعامل مع المؤسسات المالية العالمية، والتبادل التجاري، وحبل المواصلات السلكية واللاسلكية والإعلامية، وهو حبل غليظ، واستيراد التكنولوجيا، والعلاقات الثنائية والدولية.

التعامل مع الكفار

سرد الإمام ابن الحاج سبعة أسباب تمنع من التعامل مع الكفار:

1) تعاملنا معهم بالاتجار يعينهم على أمرهم.

2) تعاملنا معهم يضيع فرصة التعاون مع إخواننا المسلمين.

3) إنهم يستعملون المسلمين صناعا أجراء «وفي ذلك ذلة للمسلم وعزة للكافر. فيؤمر المسلم ألا يعمل عندهم».

4) إنهم لا يتحرون من النجاسات. قلت: ولا من الحرام. واسأل مستوردي اللحوم غير المذكاة.

5) «إنهم يتدينون بغش المسلمين».

6) «إنهم إذا شكروا سلعهم بالحسن والجودة لا يمكن الإطلاع على صدقهم، بل الغالب عكسه». لو اطلعت سيدي على عصرنا لملئت رعبا من حروب الدعاية وحملات الإشهار !

7) «ما يفعله بعضهم من رسم الصليب على باب الطاحون وفي أركانها». قلت يعني رحمه الله أنهم يتخذون ترويج بضائعهم مطية لنشر مذهبهم. وكتب رحمه الله: «وأشنع ما ارتكبه بعض الناس في هذا الزمان معالجة الطبيب والكحال (طبيب العيون) الكافرين اللذين لا يرجى منهما نصح ولا خير، بل يقطع بغشهما وأذيتهما لمن ظفرا به من المسلمين (...). فإن القاعدة عندهم أن من نصح منهم مسلما فقد خرج عن دينه ».

عمر بن الخطاب والاكتفاء الذاتي

«ورد أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل إلى السوق في خلافته، فلم ير فيه في الغالب إلا النبط. فاغتم لذلك، فلما أن اجتمع الناس أخبرهم بذلك، وعذلهم (لامهم) في تركهم السوق. فقالوا له: إن الله عز وجل قد أغنانا عن الأسواق بما فتح به علينا. فقال رضي الله عنه: «لئن فعلتم ليحتاجن رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم !» وقد كان بعض السلف إذا رأى النبط يقرؤون العلم يبكي إذ ذاك، وما ذاك إلا أن العلم إذا وقع لغير أهله يدخله من المفاسد ما أنت تراه».

تأمل رحمك الله غم عمر، وبكاء السلف على ضياع العلم والخبرة من الأمة. وقم لتجاهد أسباب التبعية.

المسخ الثقافي

روى ابن ماجة في سننه عن أبي واقد قال: «لما قدم معاذ بن جبل من الشام سجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **ما هذا** ؟ فقال: يا رسول الله ! قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأسقافهم، فرأيت أنك أولى بذلك. فقال: **لا تفعل ! فإني لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها. حتى لو سألها نفسها وهي على قتب** (برذعة الجمل) **لم تمنعه**».

من مداخل الكفر والتبعية علينا تقليدنا لهم وتشبهنا بهم، وانهزامنا أمام إرهابهم الفكري، وليس عن المرأة نتحدث هنا. عن المرأة تحدثنا في كتاب غير هذا، هو كتاب «تنوير المؤمنات».

قال ابن الحاج معلقا على هذا الحديث: «يؤخذ منها (من قصة معاذ) من الفوائد النفيسة التحرر من مخالطة أهل الكتاب، والبعد عنهم إذ أن النفوس تميل غالبا إلى ما يكثر تردداه عليها. ومن هاهنا والله أعلم كثر التخليط على بعض الناس في هذا الزمان، لمجاورتهم ومخالطتهم لقبط النصارى، مع قلة العلم والتعلم في الغالب. فأنست نفوسهم بعوائد من خالطوه، فنشأ من ذلك الفساد. وهو أنهم وضعوا تلك العوائد التي أنست بها نفوسهم موضع السنن».

ينعي علامتنا رحمه الله بدع التشبه التي كانت تتناول أطراف السلوك، وتناوش العقيدة من بعيد، وتعطل سنة من هنا وسنة من هناك. أما المسخ الثقافي الذي نعاني منه في زماننا فهو تشرب في الأعماق لشخصية الكفار، وأفكارهم، وعقائدهم، ومذاهبهم، وعاداتهم، نطعمها مع القمح المستورد، والبضاعة الترفية، والكتب والمجلات، وفي المدارس والجامعات، وفي الأسر وعلى قارعة الطريق. فإحياء سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم يقتضي إعلان حرب شعواء شاملة على القردية.

ذكر الحافظ ابن حجر أنه تتبع الأحاديث الناهية عن التشبه بالكفار، فأحصى منها أزيد من ثلاثين حديثا. وأفرد المحدثون تآليف في الموضوع، منهم الحافظ أحمد بن الصديق رحمه الله. وبين يدي كتابه بعنوان «كتاب الاستنفار لغزو التشبه بالكفار». كتاب يدل على مضمونه عنوانه الذي يشبه نداء الحرب. أورد فيه رحمه الله نيفا ومائة حديث في الموضوع. بين استنادا على آيات وأحاديث نبوية كيف

يحب الكفار أن يخرجونا عن ديننا، وكيف يحرم علينا اتباع أهوائهم، وموالاتهم، والركون إليهم، واتخاذ البطانة والصداقة منهم. وجاء بأحاديث تثبت أن من تشبه بالكفار فهو منهم، وأخرى تمنع تقليدهم في العادات، والعبادات، والعقائد، والأفكار، والأعياد، والشعارات، واللباس، والهيئة، والزينة، والآداب الاجتماعية.

الفصل الثالث

الأموال

- ولا تؤتوا السفهاء أموالكم
- المال لله
- شروط الانتفاع
- لو استقبلت من أمري...
- موارد الدولة الإسلامية
- الزكاة والصدقة
- أخذ العفو
- مصارف المال
- وظائف العبد في ماله

ولا تؤتوا السفهاء أموالكم

إن من أهم سمات هذا الزمان، بل أهم سماته، طغيان المادة، وأسبقية الاقتصاد، وأثره في حياة الأمم. والمال هو محور كل ذلك. امتلاكه وصرفه، استثماره وتعبئته. هو وصمة العار في يد الغني المستكبر بغناه، وأداة ظلم الفقير المنهوب، والعامل المسلوب. ملكية المال تُكَتِّل الطبقات: الأقوياء الأغنياء من جانب، والمحرومون المحكومون من جانب. ملكية المال تحدد العلاقات بين العامل الذي لا يملك إلا كدح نهاره وبؤس لياليه، والمالك الذي يوفر له المال سعة الحال، ويفتح عليه أبواب كل شيء.

سِمَةُ العصر التي تطبع العلاقات البشرية هي علاقة الملكية بالعمل. وعلى حل مشاكل هذه العلاقة يتوقف نجاح الخروج من التخلف والظلم الاجتماعي، ومن ثم متانة القواعد المادية التي تبنى عليها الدول، وتؤسس عليها الأمجاد.

مادة التبعية للأجنبي، ومدار الصراع بين المستعمرين، ورهان مسابقتهم إلى احتلال أرضنا وعقولنا وحياتنا، وواسطة تمركزهم في اقتصادنا وسياستنا هي تملك المال وما يثمنه المال من خيرات الأرض. فما يتأتى لنا الانفكاك من التبعية، والإفلات من قبضة الاستعمار، وأبشع وجوهه المراباة اليهودية العالمية، إلا بحل مشاكل المال داخليا، لنقوى على الاستقلال الخارجي.

كأن هذا المال في عصرنا أصبح حية تسعى: نقدا متموجا، قروضا تخنق، مدخرات في الأبناك تتضخم وتنساب، رأس مال يتصرف في مصائر الشعوب. جاء في الحديث الشريف أن البخيل الذي يكنز

ماله، ولا ينفقه في سبيل الله، ولا يؤتي زكاته، يبعث ماله يوم القيامة على صورة شجاع أقرع له زبيبتان يعذب به البخيل. تلك الروح الثعبانية تتجلى اليوم في رأس المال هنا في الدنيا بعد أن أصبح المال كائنا نشيطا متحركا فتاكا.

فما وجه المعاملة مع هذا الثعبان في دولة القرآن ؟

إن تأصيل الفقه في هذا الميدان لمن أهم ما نفتقر إليه. وإن قيام الدولة الإسلامية وبقاءها على قيد الحياة، بعد القومة وإبطال الباطل، رهن بسلامة اقتصادها وقوته. وهذان رهن بسلامة وجوه التملك، ومطابقة التملك والتصرف في الأموال لروح الشريعة.

لمعرفة الأصل الشرعي في كل هذا نقرأ آية من كتاب الله عز وجل جامعة تعطينا شطر الجواب عن سؤال: لمن هذا المال ؟ وفي عنوان بعد هذا إن شاء الله نقرأ من كتاب الله الشطر الثاني للجواب.

قال الله عز وجل: ﴿**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً**﴾ (النساء، 5)

نزلت هذه الآية الكريمة في حق اليتامى تحت كفالة الوصي وحجره. أمرنا ألا ندفع إليهم أموالنا ماداموا سفهاء لم يبلغوا الرشد.

نبدأ بتأمل المدلولات اللفظية للآية، ثم ننظر بعدئذ في المدى التشريعي الذي تغطيه الآية استنباطا. الأمر في الآية موجه للذين آمنوا كما هو الشأن دائما في خطاب التكليف. لا تؤتوا يا أمة الإسلام. فالخطاب عام على أصله. ثم إن الأموال نسبت إلينا عامة لا إلى السفهاء المحجورين. هي أموالنا، وهي لنا قيم، جعلها الله لنا كذلك، وقد قرئت «قيما» جمع قيمة، كما قرئت «قياما» مصدر قام، فالأموال قيمة حياتنا المادية وبه قيامنا أي قوتنا، والسفيه لغة الخفيف.

بعد هذا نقرأ مع مفسرين معاني الآية وأحكامها، ونتطلع معهم إلى الآفاق التشريعية التي تفتحها لنا. نقرأ مع فقيه من القرن السادس هو القاضي ابن العربي، ومع محدث من القرن الثامن هو الحافظ عماد الدين بن كثير، رحمهما الله تعالى.

قال ابن العربي رحمه الله: «اختلف في هذه الإضافة (إضافة الأموال إلينا في قوله تعالى: أموالكم) على قولين: أحدهما أنها حقيقة، والمراد نهي الرجل أو المكلف أن يؤتي ماله سفهاء أولاده فيضيعوه ويرجعوا عيالا عليه. والثاني أن المراد نهي الأولياء عن إيتاء السفهاء من أموالهم وإضافتها إلى الأولياء. لأن الأموال مشتركة بين الخلق، تنتقل من يد إلى يد، وتخرج من ملك إلى ملك. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ﴾ (النساء، 29) معناه لا يقتل بعضكم بعضا، فيقتل القاتل، فيكون قد قتل نفسه. وكذلك إذا أعطى المال سفيها فأفسده رجع النقصان إلى الكل».

المقالة الثانية التي رواها الإمام القاضي في إضافة الأموال للجماعة ومنع إعطائها السفهاء، لا تخصص الأيتام تحت الحجر بالحكم، بل تعممه. لا تقيد الحكم بمعاملة الأيتام حسب شرط الرشد وارتفاع السفه، بل تطلقه على كل سفيه خفيف الذمة، عاجز عن صيانة هذا المال الذي يرجع تضييعه بالنقصان على الكل.

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «ينهى سبحانه وتعالى عن تمكين السفهاء من التصرف في الأموال التي جعلها الله للناس قياما، أي تقوم بها معايشهم من التجارات وغيرها. ومن هاهنا يؤخذ الحجر على السفهاء. وهم أقسام: فتارة يكون الحجر للصغر، فإن الصغير مسلوب العبارة. وتارة يكون الحجر للجنون، وتارة لسوء التصرف

لنقص العقل أو الدين. وتارة للفلس وهو ما إذا أحاطت الديون برجل وضاق ماله عن وفائها».

هنا يتضح لنا إلى أي حد يمكن أن نستنطق النصوص لتجيب عن حاجاتنا التشريعية. فالأموال لنا وبها قيامنا، والحجر، أي المنع من التصرف، يكون إما لصغر السفيه، أو لجنونه، أو لسوء تدبيره، أو لإفلاسه. فإذا اجتمعت أكثر من علة بأن كان المالك مبذرا، وكان رأس المال في يد الأغنياء دولة به يستعبدون العامل ويستحوذون على الأرزاق، وكان سوء التدبير وإفلاس الرأي يدفع المالك ليقامر بأموال المسلمين، وينفقها في وجوه لا ترجع على الخير بالمالك الأرضي للمال، وهي الأمة، فمنع هذا السفيه، وجماعة السفهاء، وطبقة السفهاء، من التصرف واجب شرعي.

ويتضح لنا أن علة الحجر التي يحكم بها القاضي في النوازل الشخصية بأن هذا الصغير أو المجنون أو سيء التدبير أو المفلس سفيه يمكن، بل يجب، أن تعتبر علة اجتماعية اقتصادية سياسية موجبة لمنع كل من يبدو منه سفه من التصرف في أموال المسلمين، ولو كان العرف والقانون يحكم بأنها أمواله. وإلا «رجع النقصان على الكل» كما قال القاضي آنفا.

المال لله

قال الله تعالى: ﴿**وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللهِ الَّذِي آتَاكُمْ**﴾ (النور، 33)، فنسب المال إلى نفسه عز وجل. وقال عز من قائل: ﴿**آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾ (الحديد، 7)، فجعل سبحانه علاقتنا بما حولنا من أموال علاقة استخلاف ونيابة عن المالك الحقيقي. وهو الله لا إله إلا هو الغني الحميد.

هذا أصل عظيم يعطي للملكية في الإسلام مفهوما يناسب العبودية لله تعالى، عبودية الإنسان الصائر إلى ربه، العابر من دنياه لآخرته، جعل له المال زادا يتبلغ به لإحراز أسباب معاشه، ولم يجعل هو للمال، يملكه المال ويستحوذ فكره ونفسه.

والاستخلاف الإلهي لنا على المال يقيدنا بشرط المالك، بأمره ونهيه. فلا وجود لحق مع الإخلال بالشرط. ولا حرمة شرعية لملكية لا تتقيد بما حده الله بها من أحكام.

إن المذهب الاقتصادي الاجتماعي السياسي يتحدد بموقفه من التناقض بين المالك وغير المالك، بين الأجير وصاحب الشغل. يرتكز المذهب الرأسمالي على حرية التملك، تلك الحرية التي لا تعرف حدودا، أولا تكاد تعرف لأن ظروف الاقتصاد المعقد فرضت على اللبرالية الرأسمالية تقييد بعض حريات رأس المال. ويرتكز المذهب الاشتراكي الشيوعي على الملكية الجماعية التي يعتبرها شرطا علميا لمحو الطبقية وإخضاع الاقتصاد للتخطيط المنظم. تقييد هنا للملكية الفردية، بل نفي لها وإعدام. وتثبيت لها هناك، وتمكين وطغيان. المذهب الشيوعي يسلط الحاكم على المال، ويسلط مالك المال على الدنيا المذهب الجاهلي الآخر.

وإن هما إلا وجهان للطغيان نفسه: سياسة تحكم الاقتصاد، أو اقتصاد يحكم السياسة.

ما أقام العدل بين الناس لا ذلك المذهب الجاهلي ولا هذا. والعدل هو هدف تقنين الملكية، فمن نتائج قوانينهم ترى فساد تلك المذاهب: طبقية رأس المال لا يبزها شناعة إلا الطبقية الجديدة في الأنظمة الاشتراكية.

فساد لحقنا بالتنكير لمبدإ العدل، وبتغيير طبيعة الملكية كما حدها مالك الملك سبحانه. الشريعة عدل كلها، فإذا فقد فينا العدل، وطغى المال، وتكبر الأغنياء، واستضعفوا الناس، فلفقدان الأصل القرآني في تشريعنا المستحدث الموضوع بالعرف والقانون.

وبالرجوع إلى الشريعة، ومحاربة ما أحدثه العرف والقانون الوضعي، وغلبة الأقوياء والماكرين على المال، نسترد قوام العدل وهو استقامة الملكية على شرط المستخلف، في حدود أمره ونهيه، سبحانه لا إله إلا هو. هذه الحدود الإلهية لا تضع وسما على جبهة المال يميز الملكية الفردية عن الملكية الجماعية. بل تحبس المال في نطاق الانتفاع الذي تحصله الأمة منه. فهو مال الله أساسا، ومال الأمة استخلافا، ومال زيد أو عمرو انتفاعا مؤقتا مشروطا بألا يضر امتلاك الفرد بمنافع الأمة.

عرف الشيخ أحمد ولي الله الدهلوي رحمه الله الملكية بقوله: «الكل مال الله، ليس فيه حق لأحد في الحقيقة. لكن الله تعالى لما أباح لهم الانتفاع بالأرض وما فيها، وقعت المشاحة (أي النزاع). فكان الحكم حينئذ أن لا يهيج (يطرد) أحد مما سبق إليه من غير مضارة. فالأرض الميتة التي ليست في البلاد ولا في فنائها (أي الخارجة عن القرية والمدينة السكنية) إذا عمرها رجل فقد سبقت يده إليها من غير مضارة. فمن حكمه ألا يهيج عنها. والأرض كلها في الحقيقة بمنزلة مسجد أو رباط جعل وقفا على أبناء السبيل وهم شركاء فيه، فيقدم الأسبق فالأسبق. ومعنى الملك في حق الآدمي كونه أحق بالانتفاع من غيره».

شروط الانتفاع

تخضع الشريعة سلوك الفرد والجماعة والدولة في ميدان المال والنشاط الاقتصادي لنفس الضوابط الأخلاقية التي تفرضها عليهم في سائر أوجه الحياة. ومحور هذه الضوابط الشرعية العدل، وامتداده وهو الإحسان. فتحصيل المنفعة، وأداء هذه الوظيفة الاجتماعية، شرط مشروط على المالك الفردي. والسعي لتعميم المنفعة والتعاون على أداء تلك الوظيفة شرط مشروط على الجماعة. ومراقبة العملية الاقتصادية للتعريف بما هو نافع، وتخطيط كيفية الانتفاع، والسهر على أن تؤدى وظيفة المال الاجتماعية، شرط مشروط على الدولة.

من القيود التي تضعها الشريعة على التملك والتصرف، وتخول للجماعة حق وواجب قمع من تحرر منها، وتخول للدولة حق وواجب حجره ومنعه من التصرف وتعزيره وإقامة الحد عليه، تحريم الخمر، والقمار، والربا، والفسق، والتبذير، والمجون، والرشوة، والترف، والسرقة، والغش، والفساد في الأرض، والبخل، وما إليها.

إن للمال في النظام الإسلامي أحكاما تعطي مذهبنا الاقتصادي أصالته واستقلاله وذاتيته المتميزة عن النظم البشرية. متميز مذهبنا في موارد المال ومصارفه، في تقييده لحرية الفرد بشرط العدل الاجتماعي، في تركيزه تداول المال على التكافل والتعاون والإنفاق والبذل، لا على التكاثر والتفاخر والكنز.

وبكل هذا يكسب النظام الاقتصادي الإسلامي مقومات أصلية تؤهله ليخوض غمار المعركة المصيرية، جنبا إلى جنب مع النظم البشرية غير تابع لها، ولا تلميذ، ولا مندمج. ريثما يظهر المستقبل على

محك التجربة تفوق شرع الله على قوانين البشر. أستغفر الله العظيم من مقارنة شرع الخالق باجتهاد المخلوقات.

أما بعد، فهذا النظام الإسلامي، الواضح المعالم في النصوص لمن يحسن استنطاقها، العلي الأحكام لمن يحسن استنباطها، لا يزال مشروعا كامنا في قلوب المؤمنين وعقولهم. وعلى دولة القرآن أن ترفعه إلى حيث رفعه الله، وأن تسوي الوضع المعوج على نسقه، وأن تحكم منطقه في سياق الحركة الاقتصادية رجوعا بها إلى المعنى من تهافت المادية، وإلى غاية العدل والإحسان من هوس التكاثر، وإلى أهداف القوة والكفاية وكفالة المستضعفين في الأرض من أنانية الاستكبار والطبقية والأثرة.

لو استقبلت من أمري...

ما هو علاج التفاوت الفاحش بين الطبقات ؟ وما هي القوانين التي يمكن استنباطها من أصولنا لإيقاف جنون النمو غير المتوازن الذي بمقتضاه يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ؟ هل هناك إجراء أخير نهائي يمكن للإمام أن يتخذه لضرب استغلال النفوذ وغيره من الجرائم الاقتصادية ؟ هل يجوز للإمام، أي للدولة الإسلامية، أن تأخذ من الأغنياء وتعطي الفقراء لإقامة ميزان العدل عندما لا تؤدي آليات توزيع الثروة الأساسية وظيفتها مثل آليات الزكاة، والضرائب، والصدقات، والنفقات، والنفقات الجهادية الواجبة عندما يدهم العدو ؟

بعد آية سورة النساء التي تعطينا حق الحجر على السفهاء ومنعهم من التصرف في أموالنا، نجد حديثا شريفا رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: «بينما نحن في سفر، إذ جاء رجل على راحلة له،

فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من كان له فضل ظهر** (أي دابة تركب زائدة على حاجته) **فليعد به على من لا ظهر له. ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له**»، فذكر من أصناف المال ما ذكره، حتى رأينا أنه لا حق لأحد في فضل».

في تلك الظروف، ظروف السفر الجهادي، صدر الأمر الشريف بالقسمة. لم يكن هذا الأمر من باب الحث على الصدقة بل كان تشريعا لحالة يكون لهذا مال زائد عن الحاجة ويقلب ذاك بصره يمينا وشمالا من الخصاصة. كان الصحابة أبصر الناس بمقاصد الشريعة وبأساليب المصطفى صلى الله عليه وسلم في توجيه الخطاب، وقد ظنوا عند صدور الأمر أن لا حق لأحد في فضل مع وجود محتاج.

هذا الحديث الشريف يلتحق بآية إضافة الأموال إلى الأمة، وينعطف على صورة قانون تطبيقي إلى حكمة التمليك الأصلية وهي استخلاف الله عز وجل إيانا في ماله لكي ننفقه: ﴿**وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيه**﴾ (الحديد، 7).

لا ينبغي للإمام أن يقف مكتوف اليدين أمام تفاحش الميزان، لا ينبغي أن يكتفي بجمع الأغنياء فيعظهم بالآيات الواردة في وعيد من يكنز ويبخل ولا ينفق، وإن كان الوعظ من وظائفه بصفته رجل دعوة. لديه أصل تشريعي في إنفاق الفضول ثابت بالسنة، وأصل تشريعي مقرر في القرآن في شأن الحجر على السفهاء. عبر أبو سعيد رضي الله عنه بشعوره أن الأمر الشريف ببذل الفضول ملزم بقوله: «حتى ظننا أن لا حق لأحد في فضل». وفهم أبو ذر رضي الله عنه الوعيد على الاكتناز فهما واسعا فجاهد رضي الله عنه ليخرج الأغنياء أموالهم إلى الفقراء، غير مكتف بالزكاة المفروضة.

أما عمر الفاروق رضي الله عنه، وسننه من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، فقد اتخذ عزمة في آخر أيامه تركها لنا وصية بهذا الصدد. وهي تؤكد ظن أبي سعيد، وفهم أبي ذر، وتسير مع روح الشريعة وهي عدل كلها. روى الطبري أن عمر رضي الله عنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين».

وروى أبو عبيد بن سلام عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في وصيته عند موته: أن يؤخذ من حواشي (فضول) أموال أغنياء الأعراب فيرد على فقرائهم.

وكتاب الأموال هذا كنز من الآثار الصريحة في قصد النبي صلى الله عليه وسلم وقصد أصحابه لإقامة ميزان العدل بالقسط، وقصد خلفائه الراشدين عليهم رضوان الله.

لا يعد نزع الملكية في إطار بذل الفضول تعديا على الملكية الفردية، وإنما هو إرجاعها إلى شرط الاستخلاف، وإلى كون الأموال لنا معشر الأمة قبل أن تكون لفلان وفلان. فمن راعى شرط الاستخلاف وكانت أمواله قياما للأمة لا سندا لطغيانه، بأن ساهم في رعاية ثروة الأمة وحسن قسمتها حتى لا يكون محتاج ذو خصاصة يصرف بصره يمينا وشمالا في أصحاب الفضول والتخمة حوله، فلا سبيل عليه. بل تكرم دولة القرآن كل متمول مستثمر لماله وجهده وذكائه وحيلته وحوله لإنماء ثروة البلاد وتصنيعها وإغنائها.

روى ابن القيم من مذهب الإمام أحمد: «أن قوما إذا اضطروا إلى السكن في بيت إنسان، لا يجدون سواه، أو النزول في خان مملوك، أو استعارة ثياب يستدفئون بها، أو رحى للطحن، أو دلو لنزع الماء، أو قدر أو فأس أو غير ذلك وجب على صاحبه بذله بلا نزاع».

نِعْمَ الاجتهاد هذا الذي يجعل ضروريات المعاش ووسائل الإنتاج حقا مشاعا للأمة استنادا إلى أصل بذل الفضول ! نعم والله !

موارد الدولة الإسلامية

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ للسَّائِلِ وَالْمَحْرُوم﴾ (المعارج، 24-25). الحق المعلوم المفروض بالمقدار والوزن والكيل والتوقيت هو الزكاة، وسنرجع إليها إن شاء الله بعد قليل. لكن هنالك حقا غير الزكاة في الأموال، هنالك مصادر لتمويل حاجات الدولة الإسلامية، وتزويدها بالوسائل الملائمة لطموحها. من الحاجات الضرورية لإنتاج ما به قوام الحياة اليومية للمسلمين، والإنفاق على الجيش، وصناعة السلاح، وسد الثغور. ومن أهداف الطموح الإسلامي التحرر من التبعية الاقتصادية للأجانب، والاستقلال المالي، والتقني، والعلمي، وبسط يد المعاونة لمستضعفي الأرض، وبناء اقتصاد الكفاية والقوة، والتوسعة على المسلمين في معاشهم وصحتهم وسكنهم. وكل ذلك يطلب أموالا قد لا تكفي فيها الزكاة، وقد تكون الدولة الإسلامية القطرية السابقة للتحرر لا تتوفر على موارد منجمية كالنفط أو زراعية، ولا مدخر لديها ولا رصيد.

فلمواجهة الضرورات واقتناء وسائل الطموح المالية يضاف إلى الحق المعلوم وهو الزكاة، الحقوق الأخرى في المال، المتفرعة عن قاعدة بذل الفضول. وهي قاعدة صاغها فقهاؤنا في قولهم: «إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد».

في كتب الفقه أحكام تخص موارد الدولة الإسلامية كانت تعكس حالة تاريخية، السيادة فيها للإسلام. وذكرها هنا إنما هو من

قبيل التاريخ لأن حاضرنا المهزوم لا يعطينا تلك السيادة المنوط بها استخلاص أموال مثل الخراج والجزية، والفيء.

مصادر أخرى مثل العشور، أي الجمارك، والمصادرات المشروعة مثل تضعيف مقدار الزكاة على مانعها تعزيرا له، وحمى الأرض الخاصة وضمها لمال الدولة، والتعزيرات المالية التي تبلغ أقصاها في حالة حجر السفيه بالمعنى الموسع لهذا الحجر، والركاز وهو خمس المعادن، وريع المؤسسات الحكومية من معامل ومصالح عامة كالماء والكهرباء.

فإذا احتاج المسلمون بعد الزكاة وبعد هذه الموارد، فللإمام أن يفرض ضرائب على قدر الحاجة، ولو استغرق ذلك كل الفضول الخاصة. وإن اعتبار قيام دولة الإسلام ونجاحها جهادا واجبا يلحق النفقة من أجل قيامها ونجاحها بالنفقة إذا داهم العدو وتعرضت ديار الإسلام للخطر. وما كنا ندندن في هذه الفصول إلا حول الخطر المحدق بنا وحول وجوب الجهاد، وقوامه المادي الجهاد بالمال. وإن حماية دولة الإسلام مسألة حياة أو موت بالنسبة للأمة.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: «إذا قررنا إماما مطاعا مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال إلى أن يظهر مال بيت المال. ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك (هذا ما يسمى بلسان العصر ضرائب (...) وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لاتساع مال بيت المال في زمانهم. بخلاف زماننا، فإن القضية فيه أخرى، ووجه المصلحة هنا ظاهر. فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام بطلت شوكة الإمام (نترجم: إن لم يفعل أخفقت القومة

وسقطت الدولة)، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار. وإنما نظام ذلك كله شوكة الإمام بعدله. فالذين يحذرون من الدواهي، لو تنقطع عنهم الشوكة، يستحقرون بالإضافة إليها أموالهم كلها، فضلا عن اليسير منها. فإذا عورض هذا الضرر العظيم (ضرر سقوط الدولة) بالضرر اللاحق لهم بأخذ البعض من أموالهم، فلا يتمارى في ترجيح الثاني عن الأول. وهو مما يعلم من مقصود الشرع قبل النظر في الشواهد».

لله دره من إمام ! انظر كيف نفذ ببصره الثاقب إلى المصلحة الحيوية للأمة ولم يقف عند الفروع التشريعية المقيدة بالشواهد، القاصرة، بالتفافها حول النوازل الشخصية، عن رؤية النازلة العظمى التي تحل بالأمة ويكون المال، بذله بعضا أو كلا، هو الحل الوحيد. وتأمل كيف أشار إلى أن المسلمين يعطون عن طيب خاطر بعض أموالهم، بل كلها، إذا تحققوا أن الدولة الإسلامية تعدل ولا تظلم، وإذا تحققوا أن بقاءها خير لهم وأصلح من زوالها، حتى ولو أخذت أموالهم.

ونترجم هذه الفكرة إلى لسان العصر فنقول والله المستعان: إن إقامة دولة الإسلام تقتضي تضحيات يشارك فيها الجميع. فعلى الإمام أن يوزع التضحيات على كل أصناف الأمة، وأن يعدل في الأخذ كما يعدل في العطاء، وأن يفتح للأمة باب الأمل في مستقبل العز لأمتهم، وأن يرفع هممهم عن خسة الحسابات البخيلة إلى أوج التعامل مع الله والغيرة على دين الله.

قال الشاطبي رحمه الله بعدما سبق، يعزز فريضة الجهاد بالمال بفريضة الجهاد بالنفس: «ولو وطئ الكفار أرض الإسلام لوجب القيام بالنصرة، وإذا دعاهم الإمام وجبت الإجابة. وفيه إتعاب

النفوس وتعريضها إلى الهلكة، زيادة إلى إنفاق المال. وليس ذلك إلا لحماية الدين، ومصلحة المسلمين».

الأرض موطوءة يا صاح، بل مغصوبة، والدين يستغيث، ومصلحة المسلمين ضائعة، فيا إمام متى نداؤك يلبى، متى تسمع الأمة أنة المعذبين، ولهفة المستضعفين، متى يكون شعار «الله أكبر» عزمة جهادية تهون معها الأنفس والأموال، لا مجرد جملة تلاك !

الزكاة والصدقة

قال الله عز وجل: ﴿**إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون**﴾ (النحل، 90). يتبع الإحسان العدل كما تتبع النافلة الفرض. وتتبع صدقة التطوع الزكاة الواجبة، تكملها وتسد حواشي الحاجة. فإذا كفت الزكاة لإقامة العدل، وهو الحد الأدنى من قسمة الأرزاق، وإلا تأكد الإحسان، واقتربت درجة التطوع من درجة الإلزام.

ويعم لفظ «الصدقة» الزكاة الواجبة والتصدق التطوعي. قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ولولي الأمر من بعده: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ (التوبة، 103). قال الراغب الإصفهاني رحمه الله: «الصدقة ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة كالزكاة. لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوع به والزكاة للواجب. وقد يسمى الواجب صدقة إذا تحرى صاحبها الصدقة في فعله».

الصدقة المأخوذة من أغنياء الأمة، المردودة على فقرائها، وسيلة لتزكية النفوس والأموال وتطهيرها وتطييبها. تزكية وتطييب وتطهير

للنفس التي صدقت في فعلها حيث يقيها البذل في سبيل الله شحها. وتزكية وتطييب وتطهير للنفوس التي رد عليها نصيب من المال تسد به الحاجة فتختفي أسباب الحقد الطبقي. قال الله تعالى لعبده النبي وعباده ولاة الأمر من بعده: ﴿**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ**﴾ (التوبة، 103). فكان صلى الله عليه وسلم يدعو بالنماء والزكاء والخير والبركة لمؤتي الزكاة فتزكو الأموال ويكثر الخير والبركة.

إيتاء الزكاة وتوزيع محصولها ما هما عمليتان ماديتان حسابيتان جامدتان في الأرقام. بل هما وسيلتان تربويتان زيادة على ماديتهما ووسيلتان يستمطر بهما العبد رضى الله عز وجل وصلاة رسول الله، وتستمطر بهما الأمة بركة السماء. قال الله عز وجل: ﴿**يَمْحَقُ اللهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾ (البقرة، 276). فالزكاة عكس الربا. والمجتمع الزكاتي نقيض المجتمع الربوي. واقتصاد العدل والإحسان ترعاه عناية الله حيث تخذل اقتصاد الترابي والتظالم وحرمان المحتاج. ومن الخذلان غرق المتمولين في الترف والمتاع واللذة والتبذير الاستهلاكي، بعيدين عن ذكر الله وعن ذكر الآخرة والاستعداد لها. وهل فوق ذلك خذلان ؟

إن من قوام كل اقتصاد جاد أن يحكمه الحساب والأرقام والتخطيط. وهذا ما لا بد منه لدولة القرآن، من باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي ضلت ناقته، فلما جاء إليه يشكو ذكر أنه تركها طليقة اتكالا على الله: «**اعقلها وتوكل !**». فالحساب والأرقام والتخطيط اتخاذ للأسباب التي وضعها الله عز وجل في الكون، وهي شرع مرتبط ارتباطا لا فكاك له عن القدر إلا بمعجزة نبي، أو كرامة ولي، أو بركة يدرها الله الكريم الوهاب على عباده المؤمنين المتقين

العادلين المحسنين المزكين. قال الله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**﴾ (الأعراف، 96).

واجه هذه الآية الكريمة بأختها المبينة لأسرار الزكاة، الداعية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإمام الأمة من بعده أن يصلي على مؤتي الزكاة، ينفتح لك باب الفهم لشرع الله وقدره وبركته، لجانبي الدعوة والدولة، لواجبيهما ووظيفتهما في الاقتصاد الإسلامي. ومن أعظم بركات الزكاة أنها تقهر حاسة التملك البهيمية.

اقتصاد الربا ملعون، واقتصاد الزكاة مبارك. قال الشيخ أحمد ولي الله الدهلوي رحمه الله. «اعلم أن عمدة ما روعي في الزكاة مصلحتان: مصلحة ترجع إلى تهذيب النفس، وهي أنها أحضرت الشح، والشح أقبح الأخلاق، ضاربها في المعاد (...) السخاوة تعدلها البراءة من الهيآت الخسيسة الدنيوية. وذلك لأن أصل السخاوة قهر الملكية البهيمية، وأن تكون الملكية هي الغالبة وتكون البهيمية منصبغة بصبغها، آخذة بها (...). وأيضا فالمزاج السليم مجبول على رقة الجنسية (رحمة بني جنسنا). وهذه خصلة عليها يتوقف أكثر الأخلاق الراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس.

فمن فقدها ففيه ثلمة يجب عليه سدها. وأيضا فإن الصدقات تكفر الخطيئات وتزيد في البركات كما بينا فيما سبق.

ومصلحة (وهي المصلحة الثانية للزكاة) ترجع إلى المدينة (أي المجتمع) وهي أنها لا محالة تجمع الضعفاء وذوي الحاجة. وتلك الحوادث تغدو على قوم وتروح على آخرين (يعني أن الفقر والاحتياج يعترى الناس بعد الغنى). فلو لم تكن السنة بينهم

مواساة الفقراء وأهل الحاجات لهلكوا وماتوا جوعا (أي أن التكافل الاجتماعي الذي تحققه الزكاة ضرورة اجتماعية).

وأيضا فنظام المدينة يتوقف على مال يكون به قوام معيشة الحفظة الذابين عنها والمديرين السائسين لها !».

الزكاة أهم المؤسسات الاجتماعية في الدولة الإسلامية. هي ركن من أركان الإسلام، فلا يستحق اسم دولة الإسلام نظام لا يعطي الزكاة وظيفتها الاجتماعية الاقتصادية، ولا يقرن تلك الوظيفة بالدعوة والتربية والتطهير والتزكية، لتؤدي إلى النتائج التكافلية والودية بين المسلمين. فزيادة على أن الزكاة عبادة فردية، يعذب مانعها العذاب الأليم يوم القيامة، فهي تمثل مادة أساسية لإعادة قسمة الثروات، وتمثل حافزا اقتصاديا على الإنتاج، لأنها تؤخذ من رأس المال، فلا يسع صاحب المال إلا أن يسعى إلى تنميته مخافة أن تنتقص منه الزكاة إن بقي مكنوزا لا يتداول ولا يستثمر. ولعل حساب مالك رأس المال الخائف على متاعه أن تنتقص منه الزكاة فينشط لاستثماره سبب من الأسباب الكونية التي يُرْبي الله عز وجل بها الصدقات.

أخذ العفو

إن الإسلام دين هداية لا دولة جباية. لذلك يعتمد على الباعث الإيماني في نفوس المسلمين لينفقوا في سبيل الله أكثر مما يعتمد على وازع السلطان في ذلك. نعم للدولة الإسلامية الحق في فرض غرامة التضعيف على مانعي الزكاة كما هو مفصل في كتب الفقه، لكن الأصل هو قول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولأولياء الأمر: ﴿ **خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ** ﴾ (الأعراف، 199).

أخرج ابن زنجويه عن رجل من ثقيف قال: «استعملني علي بن أبي طالب رضي الله عنه على عكبرا، فقال لي، وأهل الأرض عندي: «إن أهل السواد قوم خدع، فلا يخدعنك ! فاستوف ما عليهم». ثم قال لي: «رح إلي». فلما رجعت قال لي: «إنما قلت لك الذي قلت لأسمعهم. لا تضربن رجلا بسوط في طلب درهم، ولا تقمه قائما، ولا تأخذن منه شاة ولا بقرة. إنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو، أتدري ما العفو ؟ الطاقة». وفي رواية البيهقي: «ولا تبيعن لهم رزقا ولا كسوة شتاء ولا صيفا. ولا دابة يعتملون عليها. ولا تقم رجلا قائما في طلب درهم». قال: قلت: يا أمير المؤمنين ! إذن أرجع إليك كما ذهبت من عندك ! قال: أمرنا أن نأخذ منهم العفو !» يعني الفضل.

لا مجال إذن لإرهاق الضعفاء بالضرائب والجبايات. وليس المكس والمال المنهوب من موارد الدولة الإسلامية، ولا تفقير الناس هدفا لها. وقصة عمر بن الخطاب مع اليهودي الذي افتقر بعد غنى دليل على رفق الإسلام بالرعية. روى الواقدي وابن عساكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقي شيخا من أهل الذمة يستطعم. فسأل عنه فقالوا: هذا رجل من أهل الذمة كبر وضعف. فوضع عمر رضي الله عنه الجزية التي في رقبته، وقال: «كلفتموه الجزية، حتى إذا ضعف تركتموه يستطعم !» فأجرى عليه من بيت المال عشرة دراهم، وكان له عيال.

عدل يقتضي إعفاء الضعيف وذي الحاجة وذي العيال.

مصارف المال

عين الله عز وجل مصارف الزكاة في قوله الكريم: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ**

﴿وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة، 60).

بالنظر في الآية الكريمة يتبين أن الزكاة، وما يتبعها من صدقات تطوع، تصبح فرضا وتلحق بإلزامية الزكاة عند حاجة المسلمين، ضريبة اجتماعية لها أهداف محددة. وكلها أهداف تحقق حماية المجتمع، والدفاع عن الدولة، والتكافل بين المسلمين، وضمان حقوق الضعفاء في الرخاء والأمن الاجتماعيين. إنها نظام كامل للضمان الاجتماعي.

أما مصارف بيت المال الأخرى فالواجب، كما قال ابن تيمية رحمه الله: «أن يبتدئ في القسمة بالأهم فالمهم من مصالح المسلمين، كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة». معناه أن هناك أولويات تعتبر في وضع الميزانية السنوية للدولة، تعطى بمقتضاها الأسبقية للنفقات الضرورية على الكمالية، وللتجهيز وتثبيت قواعد الاقتصاد على نفقات التسيير الزائدة على حد الضرورة. ويخرج من دائرة الأهم والمهم نفقات الفخفخة والسمعة، إلا ما لابد منه من رعاية كرامة الدولة في عالم تسوده المظاهر والدبلوماسية والصورة الإيجابية والسمعة.

فأهم المصارف «المقاتلة الذين بهم النصرة والجهاد». ثم «ذوو الولايات عليهم، كالولاة والقضاة والعلماء والسعاة على المال جمعا وحفظا وقسمة، ونحو ذلك، حتى أئمة الصلاة والمؤذنون». ثم الإنفاق على «ما يعم نفعه من سداد الثغور بالكراع (أي تعبئة الجيش في وجه العدو بالمركوب) والسلاح، وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس كالجسور والقناطر، وطرقات المياه كالأنهار». ثم ذوو الحاجات الذين كان يقدمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في العطاء. وقد قال عمر رضي الله عنه: «ليس أحد أحق بهذا المال من أحد: إنما هو الرجل وسابقته، والرجل وغناؤه، والرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته». وقد

كان أبو بكر رضي الله عنه يسوى في القسمة، فلما ولي الأمر عمر رضي الله عنه أعطى الأسبقية بهذه المعايير الأربعة التي ذكرها. ثم رجع آخر عهده إلى نحو قسمة الصديق رضي الله عنهما».

ولا يجوز للإمام أن يعطي أحدا مالا يستحقه لهوى نفسه، من قرابة بينهما، أو مودة لأجل منفعة محرمة».

لابد من مراقبة صارمة، ومحاسبة دقيقة على كل مستويات الإنفاق لكيلا ينال من أموال المسلمين إلا المستحقون، ولكيلا تصرف أموال المسلمين في وجوه لا تناسب الأهداف الإسلامية ولا تخدمها. يتولى المراقبة والمحاسبة أجهزة الدولة المختصة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشعبيان المنظمان على يد جماعة المسلمين.

وانظر في كتاب الإحياء للإمام الغزالي؛ الجزء الثاني، أبواب الكسب، وموارد السلطان، ومصارف المال، وحدود الحلال والحرام في ذلك، والورع اللازم. ففيه كلام قيم.

وظائف العبد في ماله

إن المال من المغريات الكبرى للعبد، والمفسدات للذمم والأمم، إن كان في يد من لا تسمو همته فوق شهواته. من موقف الناس من المال، في الرخاء والشدة، في الملاء والخلاء، في الأخذ والعطاء، في حضرة الرقيب البشري وفي غيابه، يتبين القوي الأمين من المنافق الخائن. لذلك يقدم أهل الورع من رجال الدعوة لوظائف الأمانة، فهم الأقوى عليها، الأعف عن المال الحرام، الأشد ورعا، يظن بهم ذلك حتى يتبين خلافه.

هذه صورة رائعة لعبد صالح أدى حق الله في ماله ومال المسلمين، نضعها في نهاية هذا الفصل معلمة يهتدي به من يلي أمر المسلمين، وموعظة وذكرى لقوم يؤمنون. قال الإمام علي كرم الله وجهه: «والله لأن أبيت على حَسَكِ السعدان (شوك) مُسهَّدا، وأجر في الأغلال مصفدا، أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد، وغاصبا لشيء من الحطام ! وكيف أظلم أحدا لنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول في الثرى حلولها ! والله لقد رأيت عقيلا (أخوه المملق الفقير)، وقد أملق حتى استماحنى من بُركم (طلب من قمحكم) صاعا. ورأيت صبيانه شعث الشعور، غبر الألوان من فقرهم. كأنما سودت وجوههم بالعظلم (صبغ). وعاودني مؤكدا، وكرر علي القول مرددا. فأصغيت إليه سمعي، فظن أني أبيعه ديني، وأتبع قياده مفارقا طريقي ! فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها. فضج ضجيج ذي دنف (مرض) من ألمها. وكاد أن يحترق من ميسمها. فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل ! أتئن من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرني إلى نار سجرها جبارها لغضبه ! أتئن من الأذى ولا أئن من لظى !

وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفة في وعائها (جاءنا بحلوى في الليل)، ومعجونة شنئتها (كرهتها)، كأنما عجنت بريق حية أو قيئها. فقلت: أصلة رحم، أم زكاة، أم صدقة ؟ فذلك محرم علينا أهل البيت. فقال: لاذا ولا ذاك ! ولكنها هدية. فقلت هبلتك الهبول (ثكلتك أمك) ! أعن دين الله أتيتني لتخدعني ! أمختبط أنت (مختل العقل) أم ذو جنة أم تهجر (تهذي) ! والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت ! إن دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها !

ما لعلي ولنعيم يفنى، ولذة لا تبقي ! نعوذ بالله من سبات العقل وقبح الزلل. وبه نستعين !».

الفصل الرابع

إدارة المال

- أموال النفط
- ترويض المال لأهدافنا
- المصرف الإسلامي
- النقد الإسلامي

أموال النفط

من باب الورع، وعلى إشراقة هذه الذكرى من تاريخ إمام الأمة فخر الإسلام سيدنا علي عليه السلام، ندخل إلى هذا المطلب من مطالب دولة القرآن، وهو إدارة المال.

منعت يا ولي الله أخاك المملق صاع بر من قمح المسلمين ! خفت الله وعذاب الآخرة فتراءى لك قيء الأفاعي في معجونة الرشوة ! فلو اطلعت على أمراء النفط وما فعلوا بأموال المسلمين !

أكتب هذا الفصل عاشر جمادى الأولى 1403، وقد أعلن العرب النفطيون حرب الأسعار على الدول المصدرة للنفط، ومعظمها دول مستضعفة، حرب ترمي لخفض ثمن البرميل حتى تنكسر السوق، فيربح الاستعمار، وتخسر دول مجاهدة مثل دولة الإسلام في إيران. أكتب ومنذ شهور انكشفت في الكويت فضيحة ما يسمى بسوق المناخ، وهي سوق تدليس وغش وقمار، تباع فيها سهوم شركات وهمية، لا وجود لها. فضيحة تهدد دولة الكويت الغنية، ولا ككنوز قارون، بالإفلاس، لأنها تدخلت لتفدي المقامرين الذين بلغت ديون أحدهم عشرة آلاف مليون دولار. نعم آلاف مليون. عشرة ملايير، عشرة ملايير !

منذ سنوات أعلنت وسائل الإعلام الغربية أن شرذمة من عرب البترول قامرت في ليلة واحدة وقمروها بأربعمائة مليون دولار. والرجل الكويتي يفتخر بأنه ضرب الرقم القياسي العالمي التاريخي في المديونية. وما يفيد أن نعدد الأمثلة والعرب النفطيون يدفعون بلا حساب يمولون الحرب العدوانية على دولة الإسلام في إيران

فيقتل المسلمون بعضهم بعضا، وتدمر المدن وتشرد الأسر، وترمل النساء، وييتم الأطفال ؟

على عرب النفط مسؤولية تاريخية لم يسبق لها مثيل في ثقلها وخطورتها. كان سلاح النفط يكون أقوى رادع للاستعمار، ووسيلة لا مثيل لها لمساومة الغرب الذي يمثل النفط الدم الساري في شرايينه الاقتصادية. فلو أن عرب النفط استعملوا سلاح النفط استعمال الرجال لفرضوا على التاريخ المعاصر انحناءة حاسمة يخدمهم من بعدها الناموس الاقتصادي الذي يملكون لو عقلوا مادته الحيوية التي تحكم مصيره من هنا لمائة عام وأزيد.

ولا يبعد الله غير السفهاء ! فعلى دولة الإسلام حين تأخذ زمام الأمر، وزمام النفط، أن تواجه أسلحة الدمار والفناء النووية بسلاح السلام والرخاء، والنفط، في وقت معا مع المواجهة الجهادية الشاملة القائمة في وجه الاستكبار العالمي، تصده عن الإفساد في الأرض.

بمال النفط إن أحسنا إدارته، وبمادة النفط إن طوعنا السوق العالمية لإرادتنا، يمكن أن ندخل على العلاقات العالمية تطورا لصالح الشعوب المستضعفة. فرصة تاريخية، نرجو الله عز وجل أن تكون مدخرة لتساعد الإسلام على الظهور الموعود. حدث تاريخي فريد أن تملك أمة معظم مخزون العالم من مادة يتوقف نشاط العالم وحركته عليها. فباستعمال سلاح النفط يمكننا غدا إن شاء الله أن نفرض إرادتنا على المستكبرين بلا عنف، وأن نرعى مسؤوليتنا الحساسة تجاه المستضعفين، وأن نستبدل بالسمعة السيئة التي استحقها عربي النفط حتى أصبح رمزا للفساد سمعة الأمة الراشدة ذات الرسالة السامية ومعها الوسائل الهائلة لتبليغ الرسالة.

إنها مسؤوليات جسام تنتظرنا، فبوسعنا أن نسيطر على صناديق التمويل العالمية بأموال النفط، وبوسعنا أن نؤسس صندوقا إسلاميا بلا ربا يبيض وجهنا أمام الله عز وجل الذي استخلفنا في الأرض وزودنا بهذه الثروة الكريمة.

العرب النفطيون مسخرة العالم أخلاقا، على هامش التاريخ وتحت أقدام الاستكبار العالمي وجودا لتفاهة الأحلام، ونفسية الأزلام، وذهنية الظلام. وغدا إن شاء الله تعالى بمؤهلنا المعنوي، وهو روح كل شيء، وبمؤهلنا المادي، وهو جسم كل شيء، وبتوفيق الله يفتح علينا بركات كل شيء، نعود إلى قيادة العالم، إلى هداية البشر، إلى كفالة المستضعفين، إلى العزة بالله رب العالمين. لا حول ولا قوة إلا به.

بنا إن شاء الله، وفي يدنا مادة الاقتصاد، يحدث الله انقلابا في تاريخ البشرية. وقد بدأ بالفعل هذا الانقلاب بثورة المسلمين في إيران، ثورة أدهشت العالم بمشاركة ملايين المؤمنين العزل في إسقاط خامس أقوى دولة في العالم، من ورائها طاغوت الاستكبار الأمريكي. ويقر العالم اليوم أن دولة المسلمين في إيران، بعد أن قطعت يد التلصص على أموالها النفطية التي كان الشاه المطرود يرعيها أولياءه الكفار، أرشد إدارة في أموالها من كل ما حواليها من حطام. فبينما يصرخ البعثي العراقي يستنجد ويقترض بغير حساب، فبينما يدفع عرب النفط آلاف الملايين بغير حساب، يعترف صرافو العالم أن خزائن إيران الإسلامية تمتلئ من الخير، وتدير احتياطاتها إلى الخير.

ترويض المال لأهدافنا

مشكلة النظامين الجاهليين، الرأسمالية والاشتراكية، الأولى، ومصيبة العصر الأدهى والأمر، هي أن المال، ملكته الأفراد وملكته

الدولة، يؤدي وظيفة طاغوتية لأنه يناقض العمل، ويهدر قيمته، ويسجنه، ويخنقه. فالمال سيد جبار، ملكته الدولة أو ملكه الأفراد. إنه أخطبوط يمتص مادة الحياة من المجتمع، ويستعبد البشر، ويقيد الحريات، ويفرض على المجتمع سلوك العبد. رأس المال أخطبوط في حد ذاته، وحش كاسر أنيابه الربا. فمن يتحكم في رفع مقدار الربا وخفضه، من يتصرف في المال كما يتصرف الحاوي في ثعابينه، يمكنه أن يتسلط، ويتلصص، ويتحكم. وإنما هي اليهودية لعنها الله، الرابضة في حجر الاستكبار، متحفزة عادية، تقتنص خيرات الأرض، وتسلب الدم والروح من الإنسانية.

على دولة القرآن أن تروض المال حتى يصبح أليفا، وأن تطوعه ليكون خادما مطيعا لا جبارا يقصم ظهر المستضعفين. عليها أن تؤسس بيوت التمويل الإسلامية، يكون التعامل معها على أساس القراض الشرعي، والشراكة المباحة، لا على أساس الربا والغرر والمقامرة.

بإلجام المال وترويضه بالقوانين الإسلامية يصبح من الممكن ربط مصالح العمل برأس المال ربطا لا يجحف بالعامل، ولا يعطى صاحب المال فرصة لتجاوز حقه. وبتلك القوانين يمنع صاحب المال من الإضرار بمصالح الجماعة، ومن السيطرة على السوق كما يسيطر رأس المال المنساب من كل قيود. وبها يلزم المالك أن يوظف المال ويستثمره فيما ينفعه وينفع الناس، لا في الإنتاج، مطلق الإنتاج، للنافع والضار والقاتل.

بإلجام المال بالقوانين الشرعية يمكن أن يوضع حد للاحتكار، فلا يجيء المشروع الضخم، بوسائل مالية ضخمة، ليقضي على المشاريع الصغيرة، ويقذف بها إلى الإفلاس.

لا يصح في الإسلام أن تحتكر الدولة المشاريع كما هو حل الاشتراكية، كما لا يصح أن تسمح أن يحتكر الأغنياء السوق. فإن من قواعد الاقتصاد في الإسلام أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء، أي أن لا يسمح للأغنياء بتضامن مالي على حساب المتوسطين والفقراء، ولا بتآمر احتكاري.

تطلق الرأسمالية حرية المالك في ماله بحيث لا يمنع من أي تحرك اقتصادي منتج مادام لا يصطدم نشاطه بحرية باقي المنتجين. هذا في المبدإ النظري. لكن التطبيق يعري عن وجود إمكانيات للتلوي عن القوانين الرأسمالية، وممارسة الاحتكار والكارتل والتكتل المسيطر، في شركات تكون دولة وسط الدولة، ويغلب قانونها قانون الدولة لوزنها الاقتصادي الهائل.

تطوق الاشتراكية رأس المال إذ تجعله وقفا على الدولة، فتصبح الدولة هي رأس الاحتكار. وفي الإسلام القاعدة النبوية «لا ضرر ولا ضرار». وهي قاعدة تقضي ألا يضار المالك ولا العامل، وألا يتضار المنتجون فيما بينهم بالمنافسة غير الشريفة. ومما يساعد على تطبيق هذه القاعدة وجود وجهين للملكية في الإسلام: ملكية الأفراد وملكية الجماعة، هذه توازن تلك وتضبطها وتحد من غلوائها. وقد اضطر المذهبان الماديان، الرأسمالية والاشتراكية، للاعتراف بالملكية المزدوجة، استثناء من قاعدة كل منهما. فالملكية الجماعية استثناء من الملكية الفردية في المذهب الرأسمالي، والملكية الفردية استثناء من قاعدة التملك الجماعي الاشتراكي. وهو اعتراف فرضته ضرورة الإدارة المتوازنة للمال عليهم. وفي الإسلام تكون الملكية المزدوجة أصلا، والتوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فرعا عنها، ناظرا إلى قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، مطبقا لها.

المصرف الإسلامي

بلغت في هذه الفترة ديون المصارف الربوية العالمية على الدول المستضعفة والقروض من دولة مصنعة غنية لدولة فقيرة أزيد من ستمائة مليار دولار. والرقم وحده مع اعتبار الجوائح والكوارث الطبيعية التي يعاني منها عالم الفقراء كاف للدلالة على ظلم النظام المالي العالمي، وإجحافه بحقوق الشعوب المحتاجة. وتستغل المصارف الربوية العالمية احتياج المستضعفين لتفرض عليهم شروطا مثل الزيادة في الإنتاج الصالح للتصدير. وذلك مما يحول النشاط الاقتصادي إلى العمل على إرضاء المجتمعات الغنية لا إرضاء حاجات الشعب. تفرض عليهم شرط تسهيل الاستثمارات الأجنبية، وذلك ما يمكن الرأسمالية من سف الأرباح محليا وإخراجها من البلد. تفرض تقليص نفقات الدولة على حساب الرخاء الاجتماعي. تفرض تخفيض الأجور وخفض قيمة العملة، وذلك مما يجحف بمستوى معاش الملايين من العمال وذوي الدخل المحدود. ولها بعد ذلك وسائل كبعض الوسائل التي يستعملها الذئب مع الحمل تمكنها من ترسيخ سيطرتها الاقتصادية والسياسية والمالية.

مشكلة البرنامج التنموي في البلاد المتخلفة هي مشكلة التمويل، فتترك الدول الغنية المخططات التنموية تبرز حتى يظن أهلها أنهم قادرون عليها، ثم تنعطف عليهم بالقروض المشروطة، وترفض كل طلب، وكل مشروع، لا يتفق مع مصالحها. فتمول مثلا النشاط التجاري أكثر مما تمول المشاريع الصناعية التي قد تزاحمها في السوق. وتوضع في رقبة الدول الفقيرة ربقة «التقويم الهيكلي» كما توضع السلسلة في عنق السجين في بلاد الظلم وعصور الظلام.

لهذا وجب على دولة الإسلام أن تعتمد على التمويل الداخلي، وأن تعمل على التحرر من التبعية المالية، بتأسيس نظام مصرفي إسلامي يكون مفتاح التنمية، وتساير أهدافه أهداف الدولة الإسلامية، وتربط النزاهة والأخلاقية فيه بمبدإ الإنتاجية والجدوى. نظام نابع من واقعنا، ناظر إلى مستقبلنا، مبناه التعاون على البر والتقوى كما أمر ربنا الغني الحميد.

وقد نجحت نماذج من البنوك الإسلامية بلا فائدة نجاحا لا بأس به. على الدول الإسلامية القطرية المتحررة أن تتعامل معها حتى ولو كانت في ملكية رؤوس لا تدين لما ندين له. لا مفر من التعامل من دولة لدولة مع الأنظمة المتسلطة في بلاد المسلمين، ضرورة مرحلية. ثم هي أموال المسلمين لنا فيها حق، فإن لم نحرر الأصل ورأس المال، فلا أقل من أن نستفيد من التسهيلات حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا.

النقد الإسلامي

كان سلفنا الصالح يحدون من يتلاعب بالنقد، يقطع الدراهم، أو ينقص وزن الفضة والذهب مثلا، أو يزور الفلوس. يعدون ذلك إفسادا في الأرض كما جاء عن الإمام سعيد بن المسيب. قال القاضي ابن العربي: «كسر الدراهم والدنانير ذنب عظيم. لأنها الواسطة في تقدير قيم الأشياء والسبيل إلى معرفة كمية الأموال، وتنزيلها في المعاوضات. حتى عبر عنها بعض العلماء إلى أن يقولوا: إنها القاضي. (...) وقد قال علماؤنا المالكية: إن الدراهم والدنانير خواتيم الله، عليها اسم الله. ولو قطع على قول أهل التأويل من كسر خاتما لله لكان

أهلا لذلك، إذ من كسر خاتم سلطان عليه اسمه أدب. وخاتم الله تقضى به الحوائج، فلا يستويان في العقوبة».

يقول الرأسماليون إن النقد مخزن للقيمة، هذا المعنى المادي نشرفه ونسلمه فنعتبر النقود خواتيم الله في الأرض. ولا تكون كذلك إلا إذا قضيت بها الحوائج كما عبر قاضينا. لا تكون لها حرمة إن كان مدار قيمتها على ارتفاع قيمة الربا، وانخفاضها، ولا تكون لها رجاحة القاضي وثباته إن كانت تسرع بها المطابع للظهور بلا رصيد فتساهم في التضخم المالي الذي يستنزف أرزاق الضعفاء ويزيد الأغنياء غنى. لا حرمة لها إن اعتبرناها سلعة في ذاتها لا خادمة وواسطة لقضاء الحوائج.

ينبغي أن تكون إرادة الدولة الإسلامية هي التي تملي على النقد وظيفته لا مصالح الاستعمار التي جعلت من الدولار في زماننا سلاحا احتكاريا يتحكم في مصائر الدول والشعوب. عندما تتحرر دولتان إسلاميتان قطريتان يكون من أهم مظاهر ووسائل التعاون والتوحيد بينها إصدار عملة إسلامية.

الفصل الخامس

الاقتصاد



- مقدمتان
- المقدمة الأولى: المقاصد والعقبات
- المقدمة الثانية: نحن في العالم
- عمران الأرض

مقدمتان

بعد أن مهدنا بحثنا في الاقتصاد بفصول عن التخلف، وعن ضرورة التحرر من التبعية، وعن الأموال في التشريع الإسلامي، ندخل هنا في صميم الموضوع بحول الله الرازق ذي الطَّول.

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي طبق في عهود خلت لم يكن فيها مفهوم الاقتصاد معروفا كما يحدده الاصطلاح العصري. كانت الأمور تمشي عفويا إلى حد كبير، ولم يكن للدولة أي أثر يذكر، ولا أي هم مقيم مقعد فيما يتعلق بحالة أرزاق العباد. اللهم إلا ما كان من ظلم الحكام الذين طغوا في البلاد يجمعون الأموال من غير حلها، وينفقونها في غير مصارفها.

أما اليوم فالاقتصاد غول مخيف يقض شبحه مضاجع الحكام، على نجاحه يتوقف نجاح كل نظام حاكم، ومن خلاله يتدخل الاستعمار، وبواسطته يتحكم الأغنياء والأذكياء الماكرون والمحتكرون على الرقاب والأرض وما عليها.

وتحتاج الدولة الإسلامية لنظرية اقتصادية إسلامية متكاملة واضحة المعالم تستند عليها في الاختيارات والقرارات. فإن السياسة هي اتخاذ القرار باختيار هذا الحل على ذلك نظرا للأهداف التي تفضلها على غيرها، ونظرا للوسائل التي معك، ونظرا لما تتوقعه من رضى الناس بقرارك لما يأتيهم به من خير. ولب الاختيارات والقرارات التي تتخذها الدولة الحديثة لها مساس مباشر وثيق بالاقتصاد، بل جلها اقتصادية، بل كلها. فيحق القول إن الاقتصاد هو زمام السياسة وجسمها، وحواسها.

وردت كلمة «قصد» و«اقتصاد» في الكتاب والسنة بمعنى الاتجاه إلى الهدف المقصود، وبمعنى التوسط في الأمر، في مثل قول الله عز وجل : ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ (لقمان، 19) حكاية عن لقمان يوصي ابنه، وفي مثل قوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ (فاطر، 32) وهو المتوسط. وجاء في الحديث الشريف لفظ القصد والاقتصاد بمعنى التوسط والمداومة والسير.

نحتاج لنظرية اقتصادية واضحة المعالم لكي نبني نموذجنا طبقا لروح ديننا، استجابة وتحقيقا لعقيدتنا وطموحنا في الكفالة الذاتية والرخاء والقوة. شأن أمة لها قصد، قادرة على سلوك الطريق إلى أهدافها المعنوية والتاريخية، بمداومة واستمرار، عبر عالم مليء بالعقبات.

إننا معشر المسلمين يعيش معظمنا في حزام حول الأرض يتميز بالمناخ المداري الحار الجدب، فأرضنا يحتاج استصلاحها إلى جهد خاص، وأسلوب خاص، واقتصاد خاص. وإننا ننتمي إلى فئة من الشعوب الحيوية في التناسل والتوالد، يتكاثر عدد سكانها من المواليد أربعة أضعاف نمو المنتوج الزراعي. وإن لنا أموالا مبددة شذر مذر. طاقات بشرية هائلة لو جندت، وأرض تحتاج لجهد خاص لتخصب، وموارد مالية وطبيعية وافرة لولا النهب الخارجي والتبذير الداخلي، ولولا الذهنيات المتخلفة، والحاجات التكاثرية المصنوعة المتزايدة.

فالمطلوب مذهب الإسلام في الاقتصاد لتتفاعل هذه المعطيات تفاعلا إيجابيا، فنحصل على القوام المادي الضروري لبقائنا ووجودنا وطموحنا.

بين يدي هذه الصفحات العاجزة في الموضوع غير المتخصصة أضع مقدمتين.

المقدمة الأولى: المقاصد والعقبات

إن الغاية من خلق الله عز وجل هذا الكون، هي أن يعطي خلقه من الجن والإنس إطارا حياتيا يكون ظرفا لوجودهم، ولكسبهم أسباب السعادة أو الشقاء من الأعمال، ولنشرهم بعد الموت، ولحشرهم إلى دار الجزاء، إلى جنة أو نار. يقول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ (الذاريات، 56). فالمقصود من الخلق هو الفرد من الجن والإنس يريد له الله الخالق الرازق أن يحقق عبوديته لخالقه. والآيات التي تخبرنا أن هذا الكون خلق من أجلنا، وسخر لنا، دنياه وآخرته، سماؤه وأرضه، كثيرة.

فأنت إذن أيها العبد درة الوجود، حولك يدور، وأنت عروسه ومعناه ومغزاه. ما خلقت لتكون عجلة من عجلات الاقتصاد، ولا دابة تأكل وتتمتع بلا هدف. فلا يجوز أن يعتبر الفرد في المجتمع الإسلامي مجرد خادم للاقتصاد، ولا عبدا للجماعة، ولا عاملا أصم من عوامل الإنتاج. ينبغي أن توفر له الدولة ويوفر له الاقتصاد حريته في اختيار الدين الذي يدين به، وحريته في الرأي، وحريته في السعي إلى تحقيق غاية وجوده، وبالتالي اللازم، حريته في كسب معاشه. لأنه إن استعبد واضطهد وضيق عليه في معاشه فقد سائر الحريات، وضل عن غايته. وحريته في الكسب تعنى أن يكدح ويتعب ويعمل بِجد ليأكل من عرق جبينه، لا أن يعيش طفيليا. فإنه إن عاش طفيليا على المجتمع، بالكسب الحرام من ظلم، وابتزاز، وغش، وكسل، وحيلة، ودروشة، وتواكل، فقد خان قانون العبودية لله عز وجل.

إنسان حر، عبد بالخلق خيره الله بما أعطاه من حرية بين أن يكون عبدا بالالتزام للشريعة قانون العبودية، وبين أن يكون عبدا لهواه.

فيناسبه اقتصاد حر، ونظام سياسي يمكنه من التشاور واختيار حكامه بحرية، ويناسبه تحرك في المجتمع وفي العالم بحرية.

الاقتصاد الحر نعني به اقتصاد العبد السائر على قانون ربه الذي حدد الحلال والحرام، والواجب والحق، ونظام الملكية والميراث، وحقوق الأجير والشريك، وحق الله في المال، ومصرفه للبائس والسائل والمحروم، وحث على السعي والنشاط في الكسب، وحذر من الاغترار بالحياة الدنيا والمتعة الدوابية. فإذا اختار الإنسان داخل المجتمع الإسلامي ألا يدين بالإسلام، فالإسلام يضمن حريته الكاملة في التصرف داخل حدود العبودية لله لا خارجها. وإن تبين للجماعة أن الإنسان الفرد في المجتمع الإسلامي سفيه لا يستحق الحرية حجر عليه كما يحجر على الصبي غير المسؤول. وإن كان الإنسان الفرد في المجتمع الإسلامي اختار أن يكون عبدا لهواه، مستهترا بأحكام الرب جل وعلا، سلبت منه تلك الحرية الاقتصادية والسياسية وأقيم عليه الحد والتعزير.

الاقتصاد الحر بالمفهوم الرأسمالي يعني حرية الغاب، وأخلاق المنافسة الغابوية، والربا، والاحتكار، وظلم الشعوب، واستعباد العامل، ودرجه في عداد آلات الإنتاج، وجعل الإنسان دابة تكدح وتستهلك. وتعنى الكلمة في الإسلام نقيض كل ذلك دون أن يكون في ديننا ما يبيح للدولة أن تحتكر النشاط الاقتصادي، ولا ما يبيح السيطرة السياسية بغير حق.

ليكن هذا واضحا في أذهاننا التي أَلِفت أن ترى في الرأسمالية نموذج النظام الحر، وفي الاشتراكية نقيضا له. الاقتصاد الإسلامي حر بمعاني الحرية الغائية المقيدة هنا في الدنيا بقيود الشرع. وبهذا يكون النظام الإسلامي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري

نقيضا للنظامين الجاهليين، لا من حيث التطبيقات العملية الجزئية فقط، بل من أساسه ومن غايته. الجاهلية ترى الإنسان دابة لا معنى لها، والإسلام يراه آدميا مكرما بآدميته، محشورا إلى ربه بعد الموت، سعيدا عنده، أو شقيا في دار الخلود.

يبقى أن يتشخص النموذج الاقتصادي الإسلامي في واقع متحرك، يجمع تفاصيل الأحكام الشرعية في مذهبية، وتنظيم، وإدارة، وإنتاج، وتوزيع، منصبة على الإنسان، على شكل زاد لسفره إلى الله، وعلى شكل جهاز مادي لضيافته في الدنيا، وعلى شكل قوة للأمة، وبركة عليها وعلى المستضعفين، وهم أمة الدعوة، لا يستثنون من اهتمامنا أبدا، ولو كانوا لا يزالون على الفطرة المحرفة لم تبلغهم الدعوة، أو شوهت سمعتها لديهم.

ما دون تشخيص النموذج الإسلامي عقبات لاختلافه في الغاية والأهداف عن مقاصد الاستكبار العالمي، ولمشاكل التخلف الداخلية فينا. ونستعمل كلمة التخلف بالمفهوم الذي بيناه في فصل سابق، نعترف بتقصيرنا دون أن نسحب الكلمة على ما عندنا بحمد الله من الإيجابيات، ورأسها إيمان الأمة بالله ورسوله واليوم الآخر. وهو رأس الأمر، أعز ما هناك.

من العقبات ما يحول دون تمليك الإنسان المسلم والمجتمع المسلم حريتهما ليصبحا فاعلين لا مفعولين سياسيا واقتصاديا. فالعقبات السياسية والتخلف السياسي عائقان اقتصاديان، والعكس صحيح. والمجالان مترابطان ترابطا صميما. ومن العقبات ما يحول دون ترويض المال ليخدم الإنسان بدل أن يكون قوة عمياء تتصرف في مصير الإنسان من خلف مكامنها وأوكارها. من العقبات ما يقف حجر عثرة في طريق الإنسان والمجتمع إلى التحكم في فوضى

متابعة الربح وإرضاء نزعات الشح والأنانية. عقبات سياسية اقتصادية نفسية.

لا يمكن أن يستبدل بالنظام الاقتصادي الذي ورثته الدولة الإسلامية عن ماضي الفتنة نظام إسلامي جاهز بين عشية وضحاها. نظام الفتنة، بل فوضاها، مرتكز على الاستبداد السياسي، والاحتكار الاقتصادي، والهوى الأناني. والجهد المطلوب لكي يحول ويبدل إلى اقتصاد مركز على خدمة الإنسان والمجتمع كبير. جهد لينهض الإنسان من كسله وعبوديته للبشر فيصبح منتجا حرا واعيا بوظيفته وشرفها. جهد لإنصاف العامل من صاحب المال. جهد لتنظيم العمال وتنمية التضامن النقابي. جهد لتحرير الشعب من استعلاء الحاكم وصنائعه. جهد لفك الطبقية المستغلة لجهود الناس. جهد للتنظيم الاجتماعي تنظيما غير تنظيم سوق الأنعام، بسوط الشرطي وتعسف الإداري. جهد للإصلاح الزراعي. جهد للتصنيع. جهد الجهود لإقامة دولة العدل والإحسان جهاد في جهاد في جهاد.

المقدمة الثانية: نحن في العالم

أهم عائق للنمو الاقتصادي داخل بلادنا هو الراجع إلى العلاقة المنكوسة التي تجعل المحكوم عبدا للحاكم، والعامل مملوكا لصاحب المال، والعاطل كما مهملا. وأهم العوائق الخارجية علاقتنا المنكوسة بالدولة المصنعة الاستعمارية سابقا، ولاحقا، وطبعا.

ماذا تكون علاقة دولة الإسلام بالعالم ؟ أنحتاج إلى العالم، ومن بين العالم الدول المستكبرة، أم هو يحتاج إلينا ؟ أنعامله أم نقاطعه ؟ وعلى أي أساس، وبأي قانون، ومن أي موقف ؟

يسمون بمصطلحهم المقنع لقاء الذئاب بالخراف حوارا بين الشمال والجنوب. رهان هذا الحوار الموارد الطبيعية، وأهمها النفط، التي يحتاج إليها الغرب المصنع احتياجا كبيرا، بل احتياجا مأسويا فيما يتعلق بالنفط. فأمنهم الاقتصادي والعسكري متوقف على امتلاك تلك الموارد المدخرة في أرضنا معشر المستضعفين المُسمَّيْن جنوبا. وكثيرا ما تستدعي المصطلحات الجغرافية لتخفي تحت قناعها عيب الواقع ونية التضليل، فيسمون مثلا، بلاد المسلمين شرقا أوسط أو شرقا أدنى كما سموا المستضعفين جنوبا لينتقل اهتمام السامع من بني الإنسان، ومن خصوصيات الإنسان وشخصيته، إلى الأرض وجهاتها.

محتاجون هم إلى مواردنا احتياجا كبيرا لا يفي عوضا عنها الأثمان البخسة التي يضطروننا إلى قبولها. وإنما يبخسوننا ويستفيدون من فائض الربح الكبير في تبادلهم المجحف معنا، لأن احتياجنا لخبرتهم وآلاتهم، خاصة لرأس المال، ولقمحهم وسلاحهم، يستعبدنا لهم، ويحلنا محل التابع الذليل.

من الضروري لهم أن يتوسعوا في بلادنا، لأن نموهم الاقتصادي الذي لا يعرف حدودا يحتاج إلى مجال حيوي، إلى مواد خام، وإلى سوق لصرف المنتوجات.

وليس من الممكن أن نقلد نموذجهم في التنمية، لأننا لا نملك قاعدة صناعية، ولا اكتفاء فلاحيا، ولا قوة عسكرية لكي نجعل العالم مجالنا الحيوي بالمعنى الاستعماري، ولكي نتعامل معهم بالمثل. نحن في موقف ضعف، وتقليدنا لنموذجهم يزيدنا ضعفا إذ يعرض محاولاتنا التنموية للفشل، نظرا لانعدام الشروط التي سمحت لهم في ماضيهم وحاضرهم بالهيمنة السياسية والاقتصادية.

تتلاشى فرص نجاحنا كلما أخرجنا من تحت أيدينا موادنا الخام التي لا تعوض لمحدودية الأرض وذخائرها. وقد قال أحد اقتصادييهم: «لو أن أوربا في القرن التاسع عشر صدرت جل فحمها إلى الخارج لكانت اليوم بكل تأكيد دولا متخلفة».

على الدولة الإسلامية أن تضع حدا لأساليب التنمية الحمقاء التي تعتمد على استيراد تكنولوجيا متقدمة، صنعت في الغرب وللغرب المهيمن على خيرات الأرض، بينما تصدر المواد الخام الضرورية لتغذية الصناعة.

تناقض يجعل الجائع العاري الجاهل الأعزل يجري وراء سراب القفزة التي تحمله إلى الكواكب على مركبة الأحلام.

المصانع والآلات الإنتاجية المستوردة من الغرب تستعمل تكنولوجيا متطورة، فعندما يستوردها البلد المتخلف، يستورده معها خبراء، ويبقى تابعا سرمديا، مفتقرا ليدربوه، ويمولوه تمويلا مشروطا، ويعطوه قطع الغيار. وما من آلة من بلادهم إلا وتأتينا بنصيب من تلك التبعية. ذلك بالإضافة إلى أن الآلة الإنتاجية المتطورة تلتهم العمل التهاما، وتقضي على أهل البلد بالبطالة، لاسيما إن جاءت تلك الآلة لتحل محل إنتاج محلي سابق.

إن اهتمام الدولة الإسلامية يجب أن ينصرف عن أسلوب استخراج المعادن لتصديرها، وعن أسلوب المصانع المستوردة، لينصب على دعم الصناعة الصغيرة والمتوسطة والتقليدية. لابد لنا من صناعة ثقيلة أيضا. ولابد قبل توطينها من الاستعانة بما تتيحه السوق العالمية. لكن الاكتفاء الذاتي، وهو هدف تحرري له الأسبقية، لا يسمح بحال أن يكون كل اقتصادنا تابعا تحكمه إرادة غيرنا. ونرجع بعد حين إن شاء الله للصناعة والتصنيع.

إن اهتمام الدولة الإسلامية يجب أن ينصرف عن المشروعات الزراعية الواسعة، المخططة المؤممة، الموجهة للتصدير، إلى المشروعات الفلاحية المحلية المسؤولة، الموجهة إلى الإنتاج الغذائي.

وإن استمرار التخلف ودوام التبعية راجعان إلى جملة من العوامل منها وجود اقتصاد عصري منفصل عن الاقتصاد البلدي. وجود اقتصاد ممكنن متطور، قائم على التبادل التبعي للخارج، معتمد على تكنولوجيا، أي آلات وخبرة، غير مستوطنة في بلادنا، ومع التكنولوجيا تدخل إلينا وتستفحل فينا أفكار الغرب وأنماطه الحياتية. وبهذه الكيفية تعيش على هامش الشعب وفوقه طبقة مديري الاقتصاد العصري التي لا يعنيها من أمر الشعب صعوبات الحصول على الغذاء، ولا البطالة الناشئة عن المكننة العاتية التي لا تراعي المصلحة العامة، وإنما تلتمس ارتفاع الإنتاجية والأرباح بأي ثمن.

وتبقى كتلة الاقتصاد البلدي مهملة، ويبقى السواد الأعظم من الأمة محروما غير مكترث إلا بهمومه وآلامه، ولا مشارك في عملية التنمية التي لا يفهم لها معنى لأنهم لم يخصصوا له منها ناقة ولا جملا، ولا فتحوا له رجاء وأملا.

يقابل هذا التشطر بين الاقتصاد العصري والاقتصاد البلدي التقليدي في الداخل تشطر يسمى «توزيع العمل» على المستوى العالمي. بمقتضى هذا التوزيع المفروض على الشعوب المستضعفة بحكم تخلفها، بل تخليفها، يصنع الغرب موادنا الخام، يشتريها منا، لا بل يبتزها ابتزازا، بثمن بخس، ثم يبيعنا المنتجات بالثمن الباهض، بعد أن أضاف إلى قيمتها المادية قيمة فنية تعطيها جاذبية إن كانت سلعة استهلاك، وتعطيها الفعالية الجهنمية إن كانت سلاحا، وتعطيها

على كل حال السمعة والهيبة لأنها تحمل وسام «صنع بالولايات المتحدة الأمريكية».

توزيع العمل العالمي استعمار اقتصادي يساعد على إبقائنا في التخلف، والشطر العصري من الاقتصاد في بلادنا إنما هو ذئب تابع للشركات الكبرى، واسفنجة لامتصاص دمائنا.

هنالك مفاوضات بين الشمال والجنوب كما يقولون. هذه المفاوضات لا تضع موضع التساؤل والنقد والرفض قسمة العمل المجحفة، ومبدأ تهريب المواد الخام من بلادنا، ومبدأ احتكار التكنولوجيا التي تضفي على هذه المواد هذه القيمة الفنية التي تعطى رطل النحاس الذي اشتري بثمن التراب مئات أضعاف قيمته الأصلية بعد التصنيع. إنما تدور هذه المفاوضات، كما يريد الاستعمار، حول تحسين قيمة التبادل، وحول إنشاء صندوق موازنة لدعم أثمان المواد الأولية عند انهيار السوق، وحول التعاون التقني الذي لا يتناول إلا تقنيات المصانع المتطورة الجاهزة لا التقنيات المتكيفة بحاجاتنا، وحول النسبة المائوية مِن دَخْل الدول المصنعة التي يجب أن تخصص (يا للرحمة المتصدقة !) لمساعدة الدول الفقيرة. ثم لا تتمخض المفاوضات إلا عن كل ما يضمن مصلحة الأقوياء الأغنياء.

يجب أن تكون دولة الإسلام سابقة إلى التيقظ، بجانب المستضعفين، لأصول اللعبة الاقتصادية، وأن تساوم من موقف القوة على مواد العالم الضعيف، مدركة أن العالم المصنع بفقره من المواد الخام، فقرا نسبيا على كل حال، وبالحروب الاقتصادية بين دولة ودولة، وبالمنافسات التي يضغط بعضهم بها بعضا، لم يبق في مكانة يستطيع منها أن يسيطر على اقتصاد العالم كما كان يفعل من قبل.

يشكل وجود اليابان ذلك الوجود الساطع في سماء الاقتصاد وبروز «التنينات الأربع» في جنوب شرق آسيا، وبدايات دول مثل البرازيل، وأفق تصنيع الصين غير البعيد فجوة في الكتلة المصنعة، منها ندخل إن شاء الله إلى عالم تكنولوجيا مبسطة متكيفة بحاجاتنا، فجوة تشكل فرصة تاريخية لكسر احتكار الغرب، وضرب استعماره. ثم إن للكتلة الإسلامية بعد التحرير مؤهلا ذاتيا بإسلامها وإمكاناتها لخرق تلك العقبات، بإذن الله وحوله وقوته.

عمران الأرض

عندما يزعم الغرب الجاهلي والشرق الجاهلي أن أسلوبهما في التنمية هو الأسلوب الوحيد الممكن، أو هما الأسلوبان اللذان لا ثالث لهما، فإنما يستعمل سلاح الغزو الفكري ليوطد به ويديم استعماره الاقتصادي والحضاري. وإن الناطقين باسم «الاشتراكية القومية»، أو باسم «الطريق الثالثة» للتنمية، أو باسم «الاشتراكية الإسلامية»، والإسلام الاشتراكي، وما إلى هذا من الخزعبلات، ما يكثرون الاحتجاج والصياح بتلك الشعارات إلا تغطية لفقدهم أصلا منه يستمدون. فهم إلى أساليب الغرب يعودون، أو إلى أساليب الشرق الجاهليين. وكل نظام ملفق ما هو إلا هجين وابن غير شرعي مرفوض هنا وهناك. الهجناء من جانب الإسلام مرفوضون بتاتا، وإن كان الجانب الجاهلي يصفق في أعماقه للطرق الثالثة الهجينة لمعرفته بما تخفي الشعارات من تنكر للأصل باسم الأصالة، ومن غرام وجودي بالجاهلية يكتمه الهجناء بمساحيق ذر الرماد في العيون.

إن أصلنا كتاب الله، وإن عمارة الأرض واجب فرضه الله على الأمة المستخلفة في الأرض. فالباعث الإسلامي على النشاط الاقتصادي

باعث ديني، من صميم الدين. والقوانين التي توجه هذا النشاط شرع منزل. قال الله تعالى يحكي رسالة عبده ورسوله صالح عليه السلام إلى المسلمين: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ**﴾ (هود، 61).

استعمركم في الأرض: طلب إليكم أن تقوموا بعمرانها، فإن أطعتم فهي عبادة. عبادة اقتصادية متفقة في اللفظ والمعنى وإن كانت مختلفة في الشكل والوسائل مع عمران آخر، هو عمارة المسجد. قال الله عز وجل: ﴿**إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ فَعَسَى أُوْلَـئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ**﴾ (التوبة، 18). عمارتان أختان، كلاهما عبادة، ليرزق الجن والإنس والبهيمة، والوحش، والطير، وكل الخلق.

العمارة ضد الخراب كما قال الراغب الاصفهاني رحمه الله. وكل ما من شأنه أن يساعد على عمران الأرض لتصلح مأوى لائقا لبني آدم المكرمين، ووطن سلام وأخوة ودار بركة وخير، فهو عبادة يؤجر عليها العبد وتؤجر عليها الأمة.

فإذا كنا نستعمل ألفاظ العصر للتعبير عن أشياء الاقتصاد وحركياته، فعن العمران المأمور به شرعا نتحدث. ومن وراء جملنا وعباراتنا الموحية بالمعاني المشتركة من جراء احتكاكها المادي واستعمالها العادي على لسان الماديين، قصدنا أن يقرأ الربانيون عالم الاقتصاد من خلال منظار المفاهيم القرآنية الإسلامية. أرزاق العباد، البركات، النعم، الجهاد، الخير، الشكر، البذل، الزكاة، الصدقة، زينة الله التي أخرج لعباده، الطيبات، الخبائث، الرزق الحسن، الأنعام حمولة وفرشا، شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس، الزرع، الزيتون، النخيل، الأعناب والثمرات لعلنا نشكر. هذه

المفاهيم القرآنية يقرأها المسلمون الخاملون قراءة ناعسة لا يدرون أن من وراء ﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ (سبأ، 15) وعيد ﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾. (سبأ، 16-17)

أعرضت سبأ عن أمر ربها فبدلهم الله بالجنتين الطيبتين جنتي شوك وجدب. ولو لم نعرض عن أمر ربنا لما أخذنا بالسنين ونقص من الأموال والأنفس والثمرات، وبالتخلف الاقتصادي، والهزيمة العسكرية الحضارية. قال صالح عليه السلام مهددا قومه لأنهم لم يستعمروا الأرض استعمار الصالحين كما أمرهم الله عز وجل: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ﴾ (الشعراء، 136-149) لكنهم عصوه وعقروا الناقة، فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها، فلا يخاف عقباها. وإننا لنرجو أن نتلقى أمر الله عز وجل من جديد بنية الطاعة ونشمر عن ساعد الجد ونستعمر الأرض الاستعمار الصالح، فيبارك الله جهدنا، وتبقى ذكرى التخلف موعظة من باب قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوف وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (البقرة، 155). الخوف والجوع والنقص تكون بمجموعها معادلة التخلف. عسى ذلك يكون لنا عبرة. ومن الإقبال على الله عز وجل بتوبة اقتصادية أن نحارب ثلاث موبقات: الربا، والطغيان الرأسمالي، والتعسف الشيوعي.

يجب القضاء الحتمي في دولة الإسلام على القروض التي تجر فائدة أو نفعا، كانت قروض استهلاك أو قروض إنتاج، كانت خاصة أو حكومية، قليلة أو كثيرة. ويقنن مجلس الفتوى والاجتهاد حدود

الضرورة التي تؤدي بالدولة إلى الاقتراض من الخارج، كما يقنن التعامل في المصارف الإسلامية بشأن الحسابات الجارية، والودائع الاستثمارية، والكمبيالات، والشيكات، وخطابات الاعتماد، وعمولة المصرف في كل هذه العمليات، وما إلى ذلك.

يجب نبذ النموذج الرأسمالي عدو الإنسان، ذلك الوحش الذي يحمل في طبيعته خطر العدوان على المجتمع البشري بما فيه من أنانية لا تعرف إلا مصلحة الفرد، تجيز له افتراس الآخرين بالناب والمخلب. لا نستطيع بالرأسمالية أن نلبي حاجة الشعب للتجهيزات الأساسية، والصحة، والتعليم، والرخاء، وسائر مقومات الحياة الكريمة العامة. فالرأسماليون يوجهون السوق، ويتحكمون فيها، ولا يستثمرون إلا في المشاريع السريعة الربح، لا يأبهون بعمل العاطل، ولا بحق المسكين.

يجب نبذ النموذج الجاهلي الآخر، الشيوعي، لأنه عاجز عن إعادة التوازن إلى العلاقات الاقتصادية في العالم مع أن منطلقه كان محاربة الإمبريالية، أي السيطرة الرأسمالية. نترجم بكلمة «السيطرة» مفهوم الإمبريالية الذي أسكن فيه لينين فلسفة كاملة عن طغيان الرأسمالية الصناعية. وذابت الفلسفة وبقي اللفظ. وبدا وجه الإمبريالية الرأسمالية كالحا كوجه شقيقته الاشتراكية العلمية في زعمها. والتبعية لأي من الأمبرياليتين تبقى تبعية مكره لعدوه، فإذا اخترنا نموذج إحداهما فقد دققنا لها في أرضنا أوتاد التخييم، بل مهدنا لها بين ظهرانينا مثوى الساكن المقيم. يجب أن نبني لأنفسنا بنيانا اقتصاديا على أساس التقوى من أول يوم. نضع حجرة الأساس يوم نعلنها دولة قرآنية لا من غرب الجاهلية ولا من شرقها.

الفصل السادس

الإنتاج

- عمر يعلم الناس علم الكسب
- الحث على الكسب
- طلب الحلال
- هل يكون اقتصادنا اقتصاد سوق ؟
- المبادرة الحرة
- التخطيط وعقلنة الاقتصاد
- أهداف التخطيط

عمر يعلم الناس علم الكسب

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يطوف بالسوق، ويضرب الناس بالدرة يعلمهم علم الكسب ويقول: لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه، وإلا أكل الربا، شاء أم أبى.

إن النشاط الاقتصادي في الإسلام ليس عملا وثنيا ماديا بمعزل عن الدين والأحكام الشرعية، بل إطاره الحلال والحرام، الطيب والخبيث. لا طيب إلا ما طيبه الشارع، ولا يجوز ممارسة شيء من أعمال الإنتاج إلا بضوابط شرعية يفصلها علم العقود. وهي راجعة كلها إلى الأبواب الستة الأصلية: البيع، الربا، السلم، الإجارة، الشركة، القراض. ولكل من هذه الأبواب شروط وصور تطبيقية، اجتهد فقهاؤنا السابقون في ملاءمة واقعهم الاقتصادي لها، ومواءمته بها.

يلزم الدولة الإسلامية لهذا العصر اجتهاد لإخراج الاقتصاد من فوضى القانون الرأسمالي إلى نظام الإسلام، ومعايير الحلال والحرام. وفي أصولنا وفقهنا المؤثل سعة لاستيعاب وجوه الكسب والإنتاج. فإن فقهاءنا استنبطوا من الأحكام ما لم يشعر معه المسلمون بحرج في معاملاتهم التجارية والصناعية على طول هذه القرون التي كان القانون الإسلامي فيها سيدا في السوق، وإن كان في نظام الحكم فساد. وفقهنا قادر بحول الله على استيعاب وجوه المعاملات المستحدثة.

ففي القراض استنبطوا أحكاما تلجم رأس المال بشروط، وتحدد وجوه تقاسم الربح، كما تحدد علاقة العامل بصاحب المال.

وفي الشركة قيدوا شركة المفاوضة وشركة الأبدان، وشركة الوجوه (وهي نوع من استغلال النفوذ) بقيود تبطلها لوقوع الغرر والإجحاف

بالشركاء. وأطلقوا شركة العنان بالإباحة، وبينوا كيفية دخول النقد والعروض في حساب الشركة ومعاملاتها.

مرد الأحكام الإسلامية في فقه الكسب إلى منع الظلم، والاحتكار، وتزييف الحسابات، وغش المعامل، وترويج البضاعة بالكذب، والربا، وتطفيف المكيال والميزان، واللعب بالأسعار، والتغابن، وسائر أنواع الفساد التي كان يضرب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه الناس بالدرة ينبههم إلى فقهها.

كانت الدرة العمرية رمز وازع السلطان، وعدة الحسبة، وسلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكان وازع القرآن هو الباعث في ذلك المجتمع الفاضل الخير على طلب الفقه في الدين، لأن المنتج، تاجرا وصانعا، كان حريصا على دينه، شحيحا بآخرته. فكان الإنتاج عبادة يؤدي بها العبد فرض الكفاية عن الأمة المحتاجة إلى صناعات وتجارات، تصلح شأنها، وتؤمن معاشها. وكان انتظام حياة المجتمع هم التاجر والصانع الصالح. وكانت نية الاستعفاف بطلب الحلال، ونية الإنفاق على العيال، ونية الإفاضة من فضول الرزق على العباد محرك تلك الهمم. كانوا أمة لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله.

لعل بالمقارنة إلى ما آل إليه أمر المسلمين في موقفهم الوثني إزاء الكسب، تتبين لنا الشقة البعيدة التي يلزم أن نقرب منها هذا الاقتصاد الجامح مع الهوى إلى معاني التعبد والتقرب إلى الله من خلال السعي في الأرض، وابتغاء فضل الله الدائم في الآخرة. من خلال حسن التصرف فيما يتفضل به هنا على عباده الكاسبين. إن إنسان العصر الوثني يصف نفسه بأنه حيوان سياسي، وحيوان اقتصادي. وتنم عبارة الناس عن دخائلهم. وما الرأسمالي إلا وحش كاسر في غابة تمجد الفردية الأنانية، وتحترم كل همزة لمزة جمع مالا وعدده. وفي الجانب الآخر من الجاهلية دولة وحش كاسرة.

بالمقارنة مع فقه المعاملات الإسلامي، وبتركيب منظار الحلال والحرام، والطيب والخبيث على أعيننا تتبين لنا مجاري الظلم والظلام الذيْن دخلا علينا حين خربت الضمائر وفسدت الذمم، ومارس المسلمون الربا وسائر أنواع الجرائم الاقتصادية، فأعرضوا بكفر نعمة المولى عز وجل عن عمارة الأرض التي أمروا بها كما أمروا بسائر العبادات.

فإصلاح الاقتصاد، وتشجيع الكسب والإنتاج، يمران من طريق الدعوة، ويدخلان من بابها. ولن نخرج من تخلف الأعرابية القاعدة الخائنة المنافقة فنستحق الخلافة في الأرض إلا عندما تكون في ضمائرنا وفي قوانيننا المعاملات الاقتصادية فيما بيننا جزءا لا يتجزأ من معاملتنا مع المولى عز وجل. لن نخرج من التخلف بذهنية الزهادة والهروب من الكسب والخمول والدروشة ادعاءا للورع، وخوف الوقوع في الشبهات. فذلك دين المؤمن الضعيف. وإنما يصلح الأمة جهاد اقتصادي يعم أصناف الناس، ويغطي كل الحرف، ويؤمن كل حاجات الأمة. رادع الخوف من الحساب يوم القيامة، والتناهي عن المنكر، قيود تكف الشهوة والهوى وحب الدنيا أن تصول وتعتو وتفتك بقيم الأمة المادية والمعنوية. فهي سوالب. لكن الحافز القوي، حافز اعتبار الإنتاج الجيد، الحلال، النظيف، يسبق في النظر والاعتبار كما يسبق إعداد الفرس إعداد اللجام.

الحث على الكسب

عقد الإمام الغزالي رحمه الله بابا في الحث على الكسب قال: أما من الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً﴾ (النبأ، 11)، فذكره

في معرض الامتنان. وقال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ (الأعراف، 10)، فجعلها ربك نعمة وطلب الشكر عليها. وقال تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ (البقرة، 198). وقال تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ**﴾ (المزمل، 20). وقال تعالى: ﴿**فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ**﴾ (الجمعة، 10). وأما الأخبار فقد قال صلى الله عليه وسلم: «**من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهم في طلب المعيشة**». وقال عليه السلام: «**التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء**» (رواه الترمذي وحسنه والحاكم من حديث أبي سعيد). (...) وقال صلى الله عليه وسلم: «**أحل ما أكل الرجل من كسبه، وكل بيع مبرور**» (رواه أحمد والبزار والحاكم بنحوه وصححه). وفي خبر آخر: «**أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح**» (رواه أحمد من حديث أبي هريرة وحسنه العراقي). (...) وقال عليه السلام: «**لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله، أعطاه أو منعه**» (متفق عليه من حديث أبي هريرة).

طلب الحلال

جبل الإنسان على حب الدنيا، والتسابق مع أقرانه في جمع متاعها، والتكاثر. زين الله عز وجل له ذلك في جبلته، وأخبره بذلك، وحذره منه. قال تبارك وتعالى: ﴿**زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ**

﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ (آل عمران، 14). وقال عز من قائل: **﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾** (التكاثر، 1-2).

لا سبيل إلى دفع تلك الجبلة ومقاومتها إلا لمن وقاه الله شح نفسه، أو هذبه بالإيمان فزال منه الحرص وطول الأمل اللذان أخبر عنهما الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم بأنهما يشيبان مع المرء ويلزمانه.

لكن الممكن والواجب لأمة تريد الحياة، وتريد استعادة عزها بالإسلام، أن توجه طبيعة حب الامتلاك، من حيث هو امتلاك إلى طلب الحلال، وربط هذا الطلب الفردي بالهدف الاجتماعي الاقتصادي للأمة. وإن الله عز وجل حين خلق آدم وبنيه ليعمروا الأرض، وحين أمر عباده بعمرانها بالخير، زودهم سبحانه بهذه الغريزة لكيلا تتعطل وظيفتهم هذه. والتنافس على الدنيا من التدافع الذي أسس الله سبحانه وتعالى عليه عمارة الأرض، تفسد الأرض وتخرب بغيابه. قال عز من قائل: **﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾** (البقرة، 251).

فمن الخير العميم، والنعمة الشاملة، أن تسخر غريزة التنافس في عمارة الأرض بعد أن يهذبها الإيمان ويوجهها ويسكبها في قوالب القوانين الشرعية. وكما يكون التنافس الحيواني محرك الرأسمالية الفردية، فإن التنافس الآدمي يكون محرك العمران الإسلامي. وكما يتنافس الجاهليون فيما بينهم أيهم يستحوذ علينا، ينبغي لأمة الإسلام أن يصبح طلب الحلال وترا في قوس اقتصادها لترمي بإنتاجها أهداف العدو وتكسر احتكاره، وتغزو سوقه. العالم كله اليوم سوق، والمنافسة قانونه. منافسة بين الشركات والدول الغربية. الاقتصاد الغربي مهدد بحذق اليابانيين وجودة منتوجاتهم، يشكو تلك المنافسة، ويتخذ

الإجراءات الجمركية لحماية أسواقه. وذلك خرق لمبدإ الحرية الرأسمالية الغابوية. منافسة بين روسيا وأمريكا. وكأن ستالين وخرتشوف حين كانا يعلنان لدولتهما وللعالم أن روسيا ستنتج مثل أمريكا وستفوتها إنما يدخلان في سياق رأسمالي مع الرأسمالية. كأنهما اعترفا أن رأسماليتهما، وهي رأسمالية الدولة، أجود من الرأسمالية الأخرى.

السعي على العيال من الحلال واجب في حق الفرد، والتنافس الجهادي واجب في حق الأمة مع الإنتاج الذي يغزو أسواقنا. من الحلال ما هو مباح فهو حلال رخاء وتوسع. ومنه ما هو واجب فتحصيله وإنتاجه والعناية به وإعداد العدة له فرض مؤكد على كل مسلم ومسلمة، وعلى الدولة الإسلامية.

كتب الإمام الغزالي رحمه الله هذه السطور النيرة في الموضوع: «الحمد لله الذي خلق الإنسان من طين لازب وصلصال، ثم ركب صورته في أحسن تقويم وأتم اعتدال، ثم غذاه في أول نشوئه بلبن استصفاه من بين فرث ودم سائغا كالماء الزلال، ثم حماه بما آتاه من طيبات الرزق عن دواعي الضعف والانحلال، ثم قيد شهوته المعادية له عن السطوة والصيال، وقهرها بما افترضه عليه من طلب القوت الحلال، وهزم بكسرها جند الشيطان المشمر للإضلال، ولقد كان يجري من ابن آدم مجرى الدم السيال، فضيق عليه بعزة الجلال المجرى والمجال، إذ كان لا يذرقه (لا يبلغه) إلى أعماق العروق إلا الشهوة المائلة إلى الغلبة والاسترسال، فبقي لما زمت بزمام الحلال خائبا خاسرا ماله من ناصر ولا وال، والصلاة والسلام على محمد الهادي من الضلال».

ها نحن نتحدث في الاقتصاد بلسان رباني، ولغة قرآنية، تصل العبد بمولاه، وتبرزه عروس الخليقة، أحسن الله سبحانه صورته واعتداله وغذاه بالرزق الطيب، وركب فيه الشهوة ليبلوه ويختبره،

وسلط عليه العدو الموسوس لعنه الله، يجلب عليه بخيله ورجله، وزم سبحانه وتعالى حرية العبد المؤمن بزمام الحلال والحرام، لكي يكون طلبه للرزق طلبا جميلا، لا ينفذ معه الشيطان إلى قلبه، ولا تحمله المنافسة فيه إلى السطوة على الناس.

وعقب الإمام الجليل رحمه الله هذه المقدمة بأبواب في فضيلة الحلال ومذمة الحرام، وفي مراتب الشبهات، وفي وجوب البحث والسؤال والتثبت في مسائل الحلال والحرام، وفي كيفية خروج التائب عن المظالم المالية، وفي إدرارات السلطان (عطائه) المالية وما يحل منها وما يحرم، وفي الدخول على السلاطين.

عند أمثال الغزالي تنشد ضالة الورعين، وفي مدرسته غنيمة لكل تائب يرعى حقوق رب العالمين. فالورع الذي كان زينة الصالحين مكمل إحساني لفقه الأحكام والحدود الذي تخصص الفقهاء الأمجاد رحمهم الله في عرضه وتقنينه وحفظه. ولا يكفي لتهذيب الغرائز الجامحة، كالشهوة، والتنافس، والشح، والاحتيال للدرهم، فقه المفتى وسلطة المحتسب والقاضي. بل التربية الإيمانية الإحسانية وحدها كفيلة بالنفاذ إلى الأعماق الداخلية حيث منبع الخير والشر في الفرد، منه تخرج إلى المجتمع صلاحا أو فسادا، عدلا أو جورا، عمرانا أو تخريبا.

فهاهي ذه أدوات معالجة الاقتصاد من وجهة إسلامية. معايير كمية مادية، وأخرى قانونية شرعية، وأخرى نفسية تربوية. ومن تفاعل الحقائق التي تتناولها هذه المعايير ينتج المذهب الإسلامي في الاقتصاد. فلا يمكن مقارنته بالمذاهب البشرية لغياب العنصر النفسي الأخلاقي التربوي في تركيبها، وخاصة لتنافي قانونها الأرضي مع قانون السماء الشرعي.

هل يكون اقتصادنا اقتصاد سوق ؟

إن منهاج الإنتاج والكسب الإسلامي يتميز عن أساليب الرأسمالية والاشتراكية بجمعه بين الباعث الحيوي الديناميكي، معذرة عن كلمة أخرى من بنيات العصر، وبين الرادع القانوني.

تمتاز الرأسمالية بقدرتها الفائقة على الإنتاج لوجود الغريزة التنافسية في البشر التي تتخذها الرأسمالية مطية لأغراض الوفرة. ومبدأ اللبرالية هو أن تدع الغريزة حرة والتنافس يتصارع في فوضى ينتظر أن يخرج من تناقضها نظام.

حيوية على كل حال شهدت بها النتائج.

وتريد الاشتراكية أن تخضع عملية الإنتاج للعقل، والتخطيط والضبط والنظام. فالنية جيدة، لأن الفوضى لا يرجى منها خير. لكن الاشتراكية، خاصة في صيغتها القصوى في روسيا والصين حيث لا ملكية تذكر إلا ملكية الدولة، تقتل الحيوية وتضعف الإنتاج بوضعها الغريزة في الأغلال، وقمعها المبادرة الفردية، وإحالة وظيفة الحركة على المكتبية التي من طبيعتها أن تميل للتباطؤ والإهمال والتطويل.

وإن نحن ذكرنا هنا المذهبين الجاهليين في الإنتاج فلكي نبصر بالمقارنة أية استعدادات للتفوق يملكه نظامنا الحنيف إن طبق تطبيقا كاملا، تربية وقانونا، دعوة ودولة، باعثا إيمانيا وورعا شرعيا، تنافسا في الحلال وسباقا للواجب، وورعا عن المحرم والشبهة.

لا ينكر الإسلام غريزة التنافس، ولا يكبتها، ولا يقمعها. كما لا ينكر غريزة التناسل وسائر الغرائز. إنما يوجهها إلى الخير، ويزمها بزمام الشرع، لتنصرف الشهوة إلى البناء لا إلى الهدم، إلى العمران لا إلى التخريب. كيف ينكر الغرائز خالق الغرائز سبحانه وتعالى! قال الله تعالى يخاطب فينا غريزة المنافسة ويوجهها: ﴿**وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**﴾ (المطففين، 26). وقال عز من قائل: ﴿ **وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾ (آل عمران، 133). وقال سبحانه: ﴿**سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ**﴾ (الحديد، 21). تنافس يهيب به الوحي أن يصعد ويرقى، لا يرذله إلا تعلقه بالسفساف.

المبادرة الحرة

يكون المال واستثماره شؤما إن كان مع الجمع والعد صد عن سبيل الله، وهوى متبع، وشح مطاع. أما استثمار المال الصالح في الأهداف الصالحة فهو نعم العمل. وقد ثبت بالكتاب والسنة قاعدة التراضي في المعاملات باعتباره أساسا للأخذ والعطاء، وأساسا للعقود، وأساسا للنشاط الاقتصادي. كما وردت أحاديث في احترام أسعار السوق. وكل هذا يفيد أن صاحب المال الذي يخاطر بماله في التجارة أو الصناعة، ويتحمل مسؤولية السهر على ماله، ومشقة السعي والكد فيما يصلح الحياة الاجتماعية، ويبذل وقته وقوته، من حقه أن يشترط ربحا يعوض جهوده.

ويفيد هذا، على مستوى الاقتصاد الكبير، أن المبادرة الحرة مؤسسة يعترف بها الإسلام، بل يجعلها أساسا منه تستثنى الحالات التي يقع فيها الضرر على المصلحة العامة من سوء تصرف الملاك. إذا طغت الغريزة التملكية التنافسية وتجاوزت حدها المحدود صارت سفها، وسمي مطاياها سفهاء، وحجر عليهم.

إن رفض الرأسمالية لا يعني رفض وجود رؤوس أموال حرة، بل يعني رفض الأمراض الأنانية التي تطرأ على الفطر فتجمح بها. وإن رفض الرأسمالية لا يعني رفض المبادرة الحرة الشخصية أو الجماعية في شركات، إنما يعني إبعاد التضامنات الاحتكارية، ورفع الأسعار التعسفي، وطلب الربح المادي على حساب المصلحة الاجتماعية، واستعباد العامل الأجير واستغلاله.

إن إلغاء المبادرة الحرة يهدد الاقتصاد بالشلل لتعطيل الغريزة التي جعلها الله فينا محركا للتدافع الذي يكون به العمران.

في روسيا وإمبراطوريتها ركود اقتصادي دائم، إلا في المعامل التي يمكن فيها التجنيد العسكري للعمال. وفي بلاد اشتراكيات أوربا مثل السويد تعاني الدولة مشكلة عزوف الناس عن العمل منذ جاءتهم تلك الاشتراكية من نوع خاص بمساواة في الأجور، وأممت الاقتصاد، وقضت على كل مزية اجتماعية، إذ يستوي في الأجر والحرمة البائع المتجول، والمغني الماجن، وأستاذ الرياضيات في الجامعة.

لماذا يبذل العامل الاشتراكي جهدا، ولماذا يسهر المكتبي الاشتراكي، والمدبر الاشتراكي، على إنجاز الواجبات في المواعيد ما دامت أجرتهما لن تتأثر بنتائج أعمالهما ؟ المالك للمعمل والحقل والمؤسسة غائب أعمى يسمى الدولة. فمن العبث أن يقتل المرء نفسه وعين الرقابة الشرطية ملتفتة.

التخطيط وعقلنة الاقتصاد

إن مما أصبح مقبولا في عالم الاقتصاد، وأصبح ضرورة مفروغا منها، التخطيط الاقتصادي. يجب الحكام أن يروا على الورق مستقبل التطور مكتوبا محصيا خمس سنوات معدودات تبدأ بتاريخ كذا وتنتهي بتاريخ كذا. وتصطف الأرقام والتواريخ كأنها جنود مطيعة للإرادة الحاكمة.

هذه محاولة لعقلنة الاقتصاد. وتعني عقلنته إخضاعه لمنطق العقل الذي لا مجال فيه لاحتمالات الرفض، وتردد الإرادة، ونزوة العاطفة، وتحرك الغريزة. العقلنة الاقتصادية محاولة لمحاربة الفوضى الناشئة عن التناقضات بين نفس الإنسان وعقله، بين اتجاه الفرد واتجاه الجماعة، بين المطالب الاقتصادية المتزاحمة على الباب كل منها يريد أن تعطاه الأسبقية.

لكن التأميم المبرمج، وما يتبعه من تولي إدارة متناسلة، متثاقلة، مهملة، بعيدة، غير مكترثة، تؤول إلى برمجة الفوضى وتعميمها. قد تكون برمجة التوزيع لهدف العدل في القسمة إجراء معقولا في النظر. لكن برمجة الإنتاج على نطاق الدولة، وما يستلزم ذلك من التعامل بالجملة، ومن بعيد، وعن عمى بدقائق المكان والزمان والناس مما لا تبصره الأرقام الصماء، تغرير بالاقتصاد. وحتى برمجة التوزيع، بتأميم التجارة، يفضي إلى ما أثبتته التجربة من اختلاس رغم المحاسبة، ومن سوق سوداء، ومن رشوة، ومن إضاعة البضائع والأموال نتيجة للإهمال.

إذا طلبنا إلى الحكام السياسيين في أنظمة الفتنة أن يَعْقِلُوا شيئا في الاقتصاد، فأحرى أن يخططوا له تخطيطا معقولا قابلا للتطبيق فإنما نطلب مستحيلا. ومع ذلك لا تسمع إلا ذكر الخطة، والتغني بالخطة، وتمجيد الخطة.

في دولة الإسلام ينبغي، بل يتعين واجبا، ألا يكون الإمام رجل الخطة الاقتصادية، إن كانت له دراية بالموضوع والتقنية أصلا، لكيلا يغرق في الأرقام في الوقت الذي تطلبه تربية الرجال، وتوجيه سياسة الدولة، ونشر الدعوة في العالم. من شأن المتخصصين والتقنيين في الحكومة الإسلامية أن يخططوا مبصرين عيوب التخطيط ومساوئ المكتبية. على أن لا يكون مجال التخطيط إلا المرافق العامة ومؤسسات الإنتاج القاعدية.

المسلسل الاقتصادي الإسلامي هو أن تكون المبادرة الحرة هي الأساس، وتدخل الدولة طارئا، ويكون التخطيط محدودا. وكل تخطيط يجعل التأميم هو القاعدة والمبادرة الحرة هي الاستثناء فإنما يعرض الاقتصاد للخطر. فمن خطط التوزيع الاجتماعي، مع خراب آليات الإنتاج وشلل محركه الفطري وهو المبادرة الحرة، فإنما يخطط لتوزيع البؤس والفاقة.

المسلسل الاقتصادي الإسلامي يشكل نظاما مستنبطا من الأحكام السماوية. ففي مصدره السماوي ضمان لنجاحه، لا يدخله الخلل إلا من قلة فهمنا عن الله، وقلة فقهنا لروح الشريعة ومقاصدها. فإن الله عز وجل الذي يمسك السماوات والأرض أن تزولا وهو الضامن النجاح والفلاح لمن اتبع هداه لا هوى النفس، واتبع الفهم عنه لا تحكم العقلانية، ووظف العقل فيما خلق له من استماع أمر الله وآياته المنزلة ثم تكييف الواقع لها لا العكس، ووظف الغريزة المهذبة

الموجهة في النشاط العمراني، ولم يتركها تنزو عليه وتركبه. ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت في نظام الكون، ودوران الكواكب، ورتابة حركتها، ولزوم كل منها حدوده، فلا اصطدام ولا فوضى. خالق ذلك النظام وضامن حركته هو منزل الشريعة وضامن صلاحها بشرط التقوى منا، والفهم عنه، والفقه لأسرار أحكامه. وهذا لا يتنافى في شيء مع استعمال العقل في أقصى ما يستطيعه لترتيب العملية.

بإخضاع التخطيط لهذا النظام الإلهي يمكن إصلاح أخطائه وتجنب محاذيره، كما يمكن تفادي السخف الذي يجعل من الرأسمالية المطلقة الرسن مجنونا رهيبا يصطنع الحاجات بالإعلان، ويزيف البضائع بالأصباغ والأشكال، ويصنع من الإنسان دابة لا هدف لها إلا الإنتاج والاستهلاك.

إن التخطيط العاقل عن الله، المدرك لنواميس الله في الكون يمكننا، في حدود الشريعة، من إصلاح الوسائل الموجودة لدينا بتوفير الجهد، والاقتصاد في استعمالها، وتصويبها نحو أهدافنا الاجتماعية والدفاعية والاستقلالية. كما يمكننا من تنسيق الجهود الفردية وإعطائها الانسجام الذي تفتقر إليه لو بقيت تنافسا مفتوحا. ونعم الزمام تخطيط يحمى للفقراء والجماعة حمى اقتصاديا لئلا تطيش بمصلحة الفقراء والجماعة نزعات الأنانية ونزغات الشيطان.

أهداف التخطيط

ما كان للدولة الإسلامية أن تبقى محايدة في عملية الإنتاج الاقتصادي، وإلا لكان ذلك منها سفها. إذ الأمر جهاد، ومسألة بقاء الأمة أو فنائها.

فبجانب حيوية المبادرة الحرة يسير الموجه السلطاني القرآني يهدي الكسبة إلى أهداف الأمة، ويقوم الاعوجاج، ويرشد، ويتابع، ويراقب، ويمهد العسير، ويربط حبل الاتصال، وينسق الأعمال.

هدفان أساسيان ترمي إلى تحقيقهما الدولة الإسلامية: العدل الاجتماعي في الداخل، والقوة على جهاد العدوان الخارجي. وعنهما تتفرع الأهداف الأخرى.

فالعدل حد أدنى من تعميم الرخاء. وحسن القسمة يقتضي استخراج ثروات الأرض، واستثمار أموال الأمة، وتعبئة اليد العاملة، والعقل المبتكر، لإنتاج ما به تكون الكفاية. فإنه لا عدل هناك ممكنا إن لم يكن لدينا ما نقسم، وما نرضي به حاجة المحتاج. وبعد العدل الرخاء في المطعم، والملبس، والمسكن، والتعليم، والصحة. وكل ذلك يريد أن نقتصد في استعمال مواردنا ونصرفها تصريفا حكيما.

والقوة الجهادية تقتضي أن نسخر كل طاقاتنا لنستقل، ونصنع السلام، ونجهز الجند، بلا تبذير، ولا إيثار للترف على الخشونة، ولا اعتماد على غير جهودنا.

ولابد أن نعلم كل هذا المبادرة الحرة، ونوجهها إليه، ونراقبها ونقسرها عند الحاجة عليه.

الفصل السابع

التوزيع

- مراتب الحاجة
- الاحتكار
- التبذير
- التكافل

مراتب الحاجة

عندما ينظر الفقيه والمربي المسلم في حاجات الإنسان، لا يخص حاجاته المادية المعاشية بالاهتمام والاعتبار، بل ينظر نظرة شمولية تعم حاجات الإنسان المعاشية والإيمانية، الدنيوية والأخروية، العبادية والتعاملية. فبذلك تتخذ كلمة «اقتصاد» معنى فريدا، إذ تدل على وجود قصد وقاصد، غاية ووسائل. إننا ننتقل نقلة بعيدة عندما نرفع أعيننا عن قراءة هراء الماديين العصري في إخبارهم عن الحاجات والاقتصاد لننظر في حديث الربانيين عن حاجات العبد ومقاصد الشريعة.

ننتقل من حيز تسوده الوسائل التي لا غاية لها إلى جو يسبق فيه الاهتمام بالغاية ذكر الوسائل.

نقرأ بتؤدة هذه الفقرات من كتاب الموافقات للإمام الشاطبي رحمه الله لننظر كيف تدخل الحاجات، المادية المعاشية في الحساب الإجمالي لحياة المسلمين جنبا إلى جنب، بل تابعا لمتبوع، ووسيلة لغاية، مع حاجاته الأخلاقية الإيمانية المَعادية.

قال رحمه الله: «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق. وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام. أحدها أن تكون ضرورية. والثاني أن تكون حاجية. والثالث أن تكون تحسينية.

1) «فأما الضرورية فمعناها أنه لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا. بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج (فوضى) وفوت حياة. وفي الأخرى فوت النجاة النعيم، والرجوع بالخسران المبين (...) فأصول العبادات راجعة

إلى حفظ الدين من جانب الوجود (أي بأفعال إيجابية لا بتروك) كالإيمان، والنطق بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وما أشبه ذلك.

والعادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضا، كتناول المأكولات، والمشروبات، والملبوسات، والمسكونات، وما أشبه ذلك. والمعاملات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود، وإلى حفظ النفس والعقل معا لكن بواسطة العادات. والجنايات ويجمعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترجع إلى حفظ الجميع من جانب العدم (أي بمنع لضرر)».

2) «وأما الحاجيات فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب (...). ففي العبادات كالرخص المخففة بالنسبة إلى تخوف المشقة بالمرض والسفر. وفي العادات كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات مما هو حلال مأكلا ومشربا وملبسا ومسكنا ومركبا وما أشبه ذلك. وفي المعاملات كالقراض والمساقات والسلم (...)».

3) «وأما التحسينيات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأموال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات. ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق (...).

ففي العبادات كإزالة النجاسة، وبالجملة الطهارات كلها، وستر العورة، وأخذ الزينة. (...) وفي العادات كآداب الأكل والشرب، ومجانبة المآكل النجسات، والمشارب المستخبثات، والإسراف، والإقتار (التضييق) في المتناولات».

هكذا يكون تقسيم أعمال الإنسان ومجالاته الحياتية والمعادية في نظرة لا تعزل الدين عن الدولة، ولا الاقتصاد المادي عن الاقتصاد

بمعنى القصد إلى غاية من وراء الحياة الدنيا، ولا الغذاء البدني عن الغذاء الإيماني.

ويسري الاعتبار الشرعي في كل الأحكام المتعلقة بالمعايش أمرا ونهيا، إتيانا ومنعا، من جانب الوجود ومن جانب العدم كما يعبر الشاطبي رحمه الله.

الاحتكار

الاحتكار آفة اقتصادية على المجتمع، وآفة دينية على المحتكر. فمن حارب الأمة في ضروريات معاشها وحاجياته ومحسناته كمن حاربها في سائر شؤون دينها. والاحتكار جريمة اقتصادية بعرف القانون الوضعي، لكنه في الإسلام إثم من الآثام، وذنب يوبق من رحمة الله كما يوبق ترك الصلاة ومنع الزكاة. لأن منع المسلمين من تناول حاجياتهم المعاشية، وحجزها عنهم، صد عن سبيل الله، وتعطيل لمقصد من مقاصد الشريعة وهو حفظ النفس والعقل. فمن منع توزيع الأرزاق على العباد عرضهم لضياع نفوسهم، وشغل عقولهم بهَمِّ القوت والملبس والمسكن عما خلقوا من أجله وهو عبادة الله عز وجل، وهو التهيؤ للقائه، وهو التزود للدار الآخرة دار النعيم لمن آمن وعمل صالحا فرحمه ربه الرحيم.

ويشتد نكير الإسلام على محتكر الضروريات. قال أبو طالب المكي رحمه الله: «ويجتنب التاجر الاحتكار لما يؤكل ويقتات من القطنية وغيرها. وأشد ذلك الحنطة التي هي قوت الكافة. فقد روي في كراهة الاحتكار والتشديد فيه أخبار كثيرة. روى حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من احتكر طعام المسلمين فليس منا**». وفي خبر آخر: «**من احتكر الطعام أربعين يوما ثم تصدق به لم تكن صدقة، بل كفارة**

لاحتكاره». (...) ومن العلماء من كان يجعل الاحتكار في كل مأكول من الحبوب والإدام، مثل العدس والباقلا والسمن والعسل والشيرج (زيت السمسم) والجبن والتمر والزيت. ويكره احتكار جميع ذلك. وروي نحو هذا عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿**وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ (الحج، 25) قيل: الاحتكار من الظلم.

على أن الاحتكار المنهي عنه لا يقتصر على احتكار المأكولات وادخارها. بل يعم كل منع للناس من الوصول إلى أرزاقهم، والإجحاف بحقوقهم. فإذا كان الاحتكار مؤامرة منظمة على أرزاق المسلمين، كما تتيح ذلك الرأسمالية المعاصرة، كان أشد نكرا وأسوأ سبيلا.

وعلى الدولة الإسلامية أن تردع أنواع الاحتكار: احتكار الأرض والأموال، والسلع، والخدمات، والعلم عن طالبه، والخبرة عن المحتاج إليها، والعلاج عن المريض. أمر سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه عامله الأشتر قال: «واعلم مع ذلك أن في كثير منهم (من التجار وأصحاب الصناعات) ضيقا فاحشا، وشحا قبيحا، واحتكارا للمنافع، وتحكما في البياعات. وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة. فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله منع منه. وليكن البيع سمحا، بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكره بعد نهيك إياه فنكل به، وعاقب في غير إسراف».

التبذير

إن تبذير الثروات، والإسراف في استهلاكها لَمِن أخبث جرائم الاقتصاد الجاهلي. ينهى الإسلام عن الإسراف والتبذير نهيا شديدا،

ويسرد الله عز وجل المسرفين والمبذرين مع الشياطين. قال تعالى: ﴿ **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ**﴾ (الإسراء، 27). وقال عز من قائل: ﴿**وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ (الأعراف، 31)

الصورة الأشنع للتبذير هي التي تتجاوز سلوك الفرد، يأكل كثيرا، وينفق في غير منفعة، إلى السلوك الاجتماعي. وهي صورة التبذير والإسراف في النفقات الترفية. وذلك حين تدخل عادات المجتمع في مرحلة الانحلال التاريخي كما وصفها ابن خلدون. وحين لا يكتفي المجتمع بالضروريات والحاجيات، بل يسرف في التحسينات والكماليات فتضيع قواعد الاقتصاد وتستعلي الطبقة المترفة، ويفسد العمران. قال الشيخ الحكيم أحمد ولي الله الدهلوي رحمه الله: «إنه إذا اجتمع عشرة آلاف إنسان مثلا في بلدة، فالسياسة المدنية تبحث عن مكاسبهم. فإنهم إن كان أكثرهم مكتسبين بالصناعات، وسياسة البلدة، والقليل منهم مكتسبين بالرعي والزراعة فسد حالهم في الدنيا. (قلت: لأن تضخم العمالة في ميدان الصناعة والخدمات على حساب الإنتاج الأولي يشوه بنية الاقتصاد فتصبح تشييدا في الفضاء).

قال رحمه الله: «وإن تكسبوا بعصارة الخمر وصناعة الأصنام كان ترغيبا للناس في استعمالها على الوجه الذي شاع بينهم. فكان سببا لهلاكهم في الدين. فإن وزعت المكاسب وأصحابها على الوجه المعروف الذي تعطيه الحكمة، وقبض على أيدي المتكسبين بالأكساب القبيحة صلح حالهم».

«وكذلك من مفاسد المدن أن ترغب عظماؤهم في دقائق الحلي واللباس والبناء والمطاعم وغيد النساء ونحو ذلك، زيادة على ما تعطيه الارتفاقات (الاحتياجات) الضرورية التي لابد للناس منها، واجتمع عليها عرب الناس وعجمهم. فيكتسب الناس بالتصرف في الأمور

الطبيعية لتتأتى منها شهواتهم (أترجم: يصرفون عوامل الإنتاج عن توفير الضروريات إلى إرضاء الشهوات وإشباع الغرائز). فينتصب قوم إلى تعليم الجواري الغناء والرقص والحركات المتناسبة اللذيذة. وآخرون إلى المطربة في الثياب، وتصوير صور الحيوانات والأشجار العجيبة والتخاطيط الغريبة فيها. وآخرون إلى الصناعات وآخرون إلى الأبنية الشامخة وتخطيطها وتصويرها».

وبتعود الناس لهذا النمط الترفي من المعيشة يصبح الترف حاجة وضرورة كما يقول ابن خلدون، وبذلك يسرع الخراب للدولة.

إن مهمة الدولة الإسلامية شاقة في محاربة التبذير والإسراف، وهما السمتان البارزتان في الاقتصاد الجاهلي الشيطاني. وكما يجب عليها محاربة التفاوت في الأرزاق وإقامة العدل، يجب عليها أن تحول مجرى الاقتصاد من مساره التبذيري إلى مسار اقتصاد التقلل الكفيل وحده بتوفير الخير للجميع. إن الشيطان الجاهلي يبذر مدخرات الأرض هباء منثورا، لا تفكر أنانيته المجرمة في حاضر الإنسانية البائسة ولا في مصيرها. الأمريكي الواحد في غرب الولايات المتحدة يستهلك من الطعام والطاقة وسائر المنتوجات أربعمائة ضعف ما يستهلكه الفلاح الهندي. أي أن عشرة ملايين شيطان من هذا النوع تستهلك ما يكفي ضرورات سكان الأرض الأربعة ملايير لو أنهم اكتفوا بما يقيم صلب الفلاح الهندي.

عندما يدعو الجاهليون الشعوب الضعيفة مثلنا إلى تحديد النسل، ويخوفون العالم بالمجاعة، فعن الذهنية الشيطانية التبذيرية يصدرون. يخافون أن يزاحمهم المستضعفون على خيرات الأرض، ويحرصون على أن يبقى مستوى معيشتهم في الارتفاع الجنوني الذي يسمونه تنمية.

لمحاربة هذه الجنونية وتحويل الاقتصاد من مجراه الرهيب يجب على الدولة الإسلامية أن تحول نظام الضرائب لتقمع الترف وبضائعه، وتحول التكنولوجيا الشيطانية لتعوضها بتكنولوجيا مقتصدة، وتحول الخطة الاقتصادية بما يكفل التوزيع العادل، وتحسين مداخيل الفقراء، ورفع أجور العمال، وضمان الطعام المغذي للشعب، والتربية المجانية، والصحة الجيدة، والمرافق السكنية، والنقلية، والعامة.

التكافل

إن في إمكان الدولة، ومن واجبها، أن تحل العدل في القسمة محل احتكار الأغنياء، وظلم الحكام، وتبذير السفهاء، والعدل يضمن الحد الأدنى الضروري، يتناول مجال الضروريات والحاجيات حسب التقسيم الشاطبي. والزكاة عماد من أعمدة هذه القسمة العادلة.

أما المكمل المحسن للقسمة فهو الإحسان بعد العدل، الذي يغطي مجال التحسينيات. والإحسان لا تستطيع الدولة الوفاء به، لأنه من دقائق الأرفاق، يتعلق بذمم المؤمنين، ويكون اللحمة المادية للولاية بين المسلمين. أمر الله عز وجل بالعدل والإحسان، ليسد الإحسان التطوعي ثغرات العدل الإلزامي. فإن الدولة لا تستطيع أن تزور المريض، وتواسي الحزين، وتهرع إلى إغاثة الملهوف، وحمل الكل، والإعانة على نوائب الحق. إنما يستطيع ذلك ذو القربى، والجار، والصديق، والشفيق. روى الإمام أحمد والطبراني والحاكم بسند صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**قال الله تعالى: وجبت محبتي للمتحابين في، والمتجالسين في، والمتزاورين في**».

هنا أيضا، في الميدان الاقتصادي من حيث التكافل، تتعانق الدعوة والدولة ويكمل وازعُ القرآن وازعَ السلطان في توجيه سلوك الأمة.

الفصل الثامن

اقتصاد لامركزي

- حرية مسؤولة
- اقتصاد قريب رفيق
- تضخم السكان
- تخطيط لا يشل الاقتصاد
- تخطيط مرن

حرية مسؤولة

يتعهد الإسلام بإعطاء الحرية الاقتصادية للأفراد داخل دائرتين، لا يسمح للفرد بتعديهما. الدائرة الأولى هي حدود الله المتمثلة في أحكام الواجب والمحرم، في البواعث الحافظة لمقاصد الشريعة من جانب الوجود، كما يعبر الشاطبي رحمه الله، وفي الروادع الحافظة لها من جانب العدم. الدائرة الأولى التي تحدد مسؤولية الأفراد أمام الدولة هي دائرة الأحكام الشرعية التي يسهر على تطبيقها المحتسب، ويطالب بها المسلمون بعضهم بعضا، تآمرا بالمعروف وتناهيا عن المنكر، ويفصل في نوازل خرقها القاضي، وتنفذ أحكامه على الجاني يد الدولة. هذه دائرة العدل.

أما الدائرة الثانية التي لا تخنق الحرية لكن تصعدها لتستعلي على الأنانية، فهي دائرة الإحسان، وهو أن يعبد المؤمن الله تعالى كأنه يراه. أي أن يراعي وجهه الكريم في كل ما يأتي وما يذر من أعمال، ليكون سعيه في الأرض ابتغاء لوجه الله عز وجل. وقد رأينا في آخر فقرة من الفصل السابع كيف يمكن للدولة أن تقيم صلب الكيان الاجتماعي بواسطة القسمة العادلة، بينما تعجز عن التوسعة المادية والمعنوية التي تريد أن يعيش المسلمون بعضهم قريبا من بعض، وبعضهم حانيا على بعض، مستمعا لشكواه، مسرعا لمساعدته.

فهل يتأتى الإحسان، وهو تبادل وتزاور وولاية عاطفة، مع التنظيم الرأسمالي المبني على الحرية الشخصية، وهل يتأتى العدل ؟ أم هل ننتظر عدلا وإحسانا من نظام اشتراكي يكون المالك لوسائل

الإنتاج، والمكلف بالتوزيع، آلة صماء، عمياء، متحجرة، معدنية، تسمى الدولة ؟

إن حرية الرأسمالية لا تقف عند حد رغم وجود قوانين. ولولا المنافسة وحقائق السوق التي تحد من غلوائها لبرزت وحشا على حقيقته مكشر الأنياب على قارعة الطريق.

إن تعسف الدولة في الجانب الآخر من الجاهلية يخنق عواطف الإنسان حين يحرمه من حريته ويصادر كل مبادرة تأتي من جانبه.

اقتصاد قريب رفيق

نعني بالدولة الإسلامية، كلما ذكرناها، دولة الوحدة التي يمتد سلطانها حول الكرة الأرضية على مآت الملايين من الخلق، وعلى المساحات الشاسعة، والشعوب المنبثة في السهول والجبال، والجزر والقفار. ونستعمل كلمة «الدولة الإسلامية» للدلالة على الدولة القطرية المرحلية التي لا هدف لها أسبق من الوحدة ولا أعلى. نطلق على الجزء اسم الكل في توجه مستقبلي.

فهل يمكن الوفاء بالعدل والإحسان إن كان اقتصاد الدولة الإسلامية اقتصادا مركزيا ؟ هل يستقيم إنتاج وافر، وتوزيع عادل، وتكافل إحساني رحيم، إن كانت القرارات تتخذ بعيدا عن المنتج والمحتاج، ومن فوق رؤوس الجميع، وعن جهل حتمي بدقائق ما يجري في الربوع، وما تنتظره فئات الشعوب، وفصائل الناس، من أرفاق وأرزاق ؟

إن من خصائص الاقتصاد العصري، ومن ضرورياته، الحجم الكبير، الكفيل وحده بإعطاء مردودية اقتصادية. حجم التخصص

الذي يجعل من دولة ما المنتج الأول للبضاعة الفلانية، يعطيها الحجم الكبير مقومات الصدارة في حلبة المنافسة: حجم المعمل الذي يستورد المادة الخام بأعداد وأوزان كبيرة فترخص نفقات شرائه، وتتقلص نفقات تسييره الإداري والتجاري، فتترك العملية هامشا من الربح مهما. حجم السوق المفتوحة أمام المنتجات يناسب حجم الإنتاج، ويكون بالنسبة إليه الهواء الضروري والمجال الحيوي.

الإنتاج المسلسل الكمي يقتضي تجميع قوى الإنتاج في شركات رأسمالية حرة أو رأسمالية دولية كبيرة. وفي كلا التجميعين يلحق العمال بالبضاعة المنتجة والمادة المصنعة، فيصبحون أرقاما متسلسلة تعيش في عالم أصم أعمى لا إنساني. حركة الآلة الضخمة تغطى شكوى الإنسان، ويكتم ضجيجها أنينه. ويمس المجتمع مس الجنون التضخمي فتحل عرى القرب والمودة في المدن الضخمة التي تفقد فيها فرص اللقاء والتعارف والجوار، بله التجالس والتباذل، والتحاب والتراحم.

هكذا ينشأ تناقض بين حاجات الإنسان وحاجات الآلة، بين إرادته ومنطق نظام الإنتاج، بين حريته والعبودية للآلة التي تفرضها إيقاعات الإنتاج، بين وقت الإنسان وتوقيت الاقتصاد، بين الإنسانية الآدمية وبين الوحشية الغالبة. وفي مجتمعاتهم ينجرف الإنسان، ويتبع الآلة، ويكون أحد خدمتها. تدخل الآلية في حركته، ووقته، وتهيمن الآلات على ليله ونهاره.

وباجتماع عامِلَي المركزية والضخامة يتفتت المجتمع تفتتا لا أمل في جمعه. تفتت الأسرة، والجوار، والمدينة، والصداقة، والإرادة، والحرية، والنفسية، والفكر. هوس يضيع معه الإنسان في الكم: البضائع، كم المعلومات، كم الإشهار، كم كل شيء، ألهاكم التكاثر !

تضخم السكان

مهمة الدولة الإسلامية شاقة في محاربة التبذير، وفي معالجة نقيضه وهو تكاثر النسل، وتكاثر الأفواه الجائعة، والأجسام المحتاجة لكساء، وغطاء، وسكن، وعناية صحية، والعقول المحتاجة لتعليم، والشخصيات الآدمية المحتاجة لتربية رفيقة، تبلغها كرامتها وتريحها من عناء الحرمان، وكفر الفقر، لتتوجه لما خلقها الله من أجله، وهو معرفة ربها، والتهيؤ للرحلة الحميدة إلى رحاب الآخرة في دار النعيم.

إن تكاثر النسل بركة إلهية على الشعوب التي لما يصنع الاقتصاد المتطور الممكنن من أفرادها آلات أنانية، تفضل المرأة فيها أن تخدم الآلة بدل خدمة الأطفال، وتعجز بعد يوم من الكدح خارج البيت جريا وراء المواعيد العاتية، ووراء وسائل النقل، وانكبابا على مهنة شاقة، عن السهر ليلها مع الطفل المريض.

بركة هي هذه الأعداد الهائلة من خلق الله التي تبرزها قدرته سبحانه إلى الوجود. وفي طي هذه البركة ابتلاء. ﴿**وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ**﴾ (التكوير، 8-9). قتلها الاحتكار الجاهلي لخيرات الأرض، وقتلتها الحضارة المادية التي تردت بالإنسان إلى مرتبة الرقم المحايد، وقتلتها أنانية الرجل والمرأة بعد أن أفسد مجتمع الاستهلاك، وتجمعات الإنتاج الضخمة، فطرتهما.

لن ندخل هنا في مباحث فقهية عن تحديد النسل وحرمة أن يكون نظاما عاما. ولا عن شروط العزل في حالات مرض المرأة أو عذرها الشرعي. إنه موضوع من الأهمية بمكان كبير، بل هو مشكل يوضع على الدولة الإسلامية أول ما يوضع عليها.

لن ندخل في التفاصيل الفقهية فليس هذا الكتاب مكانها. لكن اتصالها بموضوع الاقتصاد، وبموضوع العدل والإحسان، وبعمليات التوزيع والإنتاج، تدرجها هنا في هذا الفصل.

إن تضخم السكان إذا أضيف إلى تضخم آلة الاقتصاد أو خراب هذه الآلة وانعدامها، ومركزية القرار السياسي والاقتصادي، يتمم معادلة مجتمع القطيع الذي يعامل فيه الإنسان بالجملة، وتغتال فيه الحرية، ويتعطل التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر، ويسود الاستبداد، وتعيث المكتبية في الأرض فسادا.

من كل هذا يتبين أن الاقتصاد المركزي ينبني على ضخامة حجم الاقتصاد المواتية للمنافسة العالمية والمردودية، وعلى مركزية القرار المناسبة لهيمنة الدولة على العملية الاقتصادية لئلا تؤول إلى الفوضى، وعلى ضرورة تنظيم الأعداد الضخمة من الناس.

هذه الضرورات السياسية الاقتصادية أدت عندهم إلى اختيارات متناقضة تمام التناقض مع الغاية الإحسانية والهدف العدلي. من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر اقتصادا عملاقا لا يسمع ولا يبصر ؟ كيف يكون أمر الأمة شورى بينها إن كانت قطيعا مرقما ؟ كيف التراحم، والتزاور، والتجالس، والتباذل، والتناصح، بين خلائق مفتت وقتهم، وسكنهم، وهمهم، وفكرهم، وعاطفتهم، حتى بلغ التفتت والتفكك أخص محاضن الرحمة والمحبة وهي الأسرة، وحتى مسخت فطرة الرجل والمرأة فكرها الولد الذي جعل الله في نفوس البشر الأسوياء محبتهم من أوثق عرى نسيج الفطرة ؟

أما مذهب تحديد النسل فلا مكان لذكره، حتى التلفظ به. وحرمته واضحة قبل الشاهد كما يعبر الشاطبي. قال الله عز وجل: ﴿وَلاَ

تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم إنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءاً كَبِيراً﴾(الإسراء، 31). وإنما يدعو من يدعو لتحديد النسل مخافة أن يموت المخلوقات جوعا. وإنه لابتلاء من الله عز وجل لقدرتنا على الكسب، وعلى تطويع الاقتصاد لئلا ينتج مادة الترف بل مادة الحياة الأساسية. واسمعوا يا مؤمنين منادي القدرة الإلهية ينادي على رؤوسكم: «**نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم**». فاتخذوا الأسباب. أنتم مرزوقون مثلهم. فاجعلوا من رزقكم أن تكسبوا وتنتجوا.

لا مجال في الإسلام أن يتخذ تحديد النسل مذهبا، والاجتهاد لكسب قوت العيال عبادة، والله عز وجل يرزقنا وإياهم، وهو الرزاق ذو القوة المتين.

بعد هذا ومعه، تتقدم إلى دولة القرآن مسألة التضخم السكاني وما يسير في موكبه الرهيب من انحطاط في العناية بالطفولة، ومن تسيب في الأخلاق، ومن بطالة لعجز الدولة عن تأمين العمل وتنظيم البشر، ومن تفشي الأمراض من كل نوع. وكل هذا يدفع في عجلة التخلف إلى الوراء. وكل هذا يؤذن بمزيد من البؤس للجميع. وكل هذا يهدد الأمة، رأي العين وفي حساب الأسباب، وهي سنة الله العليم الحكيم، بمصير مأساوي. وأنت تدافع عن مشروع تكثير النسل !!!

تسود في كتابات الإسلاميين في عصرنا فكرة الدفاع عن تكثير النسل قبل الشاهد وبلا مناقشة. ولا يتساءل أحد عن الأحاديث الصحيحة التي وردت عن عزل الصحابة رضي الله عنهم عن أزواجهم وسكوت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك. ولو كان العزل، وهو الوسيلة الطبيعية لمنع الحمل، منكرا لغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولم يصلنا أنه صلى الله عليه وسلم سأل أحدا عن سبب

عزله. فإذن بقيت مسألة العزل أو عدمه قضية شخصية متعلقة بذمة فاعله واختياره، هو يقدر السبب ويتخذ القرار. كانت هذه الأسباب راجعة لمرض الزوجة أو لشيء غير ذلك. هذا لم يتدخل فيه الشرع.

ولا يسأل أحد عن اجتهادات فقهائنا رضي الله عنهم الذين اجتهدوا للرجل أن يعزل عن زوجته بشرط واحد هو موافقتها. واجتهدوا له أن يعزل عن أمته إن خاف أن ينقص الحمل من قيمتها، وقيمتها في جمالها وتخففها من الولد.

فإذا كان العزل، وهو منع الحمل، متروكا في الشرع لتقدير الزوجين، لا يسألان عن السبب، فإن تحملهما لمسؤولية الإنجاب عن وعي كامل بنتائج قراراتهما على ذريتهما وعلى مستقبل الأسرة ومستقبل الأمة أحرى بالاعتبار الشرعي.

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاب الكثرة الغثائية في حديثه الذي رواه أبو داود والإمام أحمد وغيرهما بسند صحيح بمجموع طرقه عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة على قصعتها**». فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال صلى الله عليه وسلم: «**بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل. ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوَهْن**». فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن ؟ قال صلى الله عليه وسلم: «**حب الدنيا وكراهية الموت**».

بهذا تكون الكثرة العددية مع الغثائية وقلة الجدوى والوهن والضعف والهزيمة والتخلف بكل معانيه التي أوردناها في فصل سابق أسبابا ومسببات مرتبطة في سلسلة واحدة.

ويكون العمل على تربية نشء صالح قوي مجاهد ناصر لدين الله في الأرض، قادر على حمل رسالة الإسلام، مساهمة أساسية لإحياء الأمة وانتشالها من وهدة الغثائية.

ولا يمكن بحال أن نوهم أنفسنا أنه يمكن للدولة الإسلامية مهما كان سلطانها، وللدعوة ينير طريقها قرآنها، أن تقوما بشيء من ذلك والأبوان في راحة من كل مسؤولية، قد فرغا من كل هم. وقيل لهما كلام الغلط والكذب أن الدولة كافلة والدعوة كافية، فهما يفرخان للشارع ويحملان غيرهما كل البؤس الذي يعيشه المستضعفون في أعشاش الهوان.

لا يمكن بحال أن يتخذ تحديد النسل مذهبا، لكنه لا يمكن للغثائية أن تنفك عنا إن تركنا الحبل على الغارب ليتكاثر ذكران الناس وإناثهم كالأرانب.

إيقاظ الآباء والأمهات إلى مسؤوليتهم الجسيمة مرتبطة بمسؤوليتهم التربوية، وتهذيب الناس وترفيع وعيهم إلى مصلحتهم ومصلحة ذريتهم التي هي مصلحة الأمة، واجب تربوي تعليمي يبسط أمام دولة القرآن والعدل والإحسان مجالا فسيحا لبذل الجهود التربوية مقرونة بجهود الإنصاف والعدل في المعايش من توفير سكن ومدارس ومشاف ومشاغل، توفير شروط الرخاء وظروفه. كان الله في عوننا إنه هو العلي القدير.

أما الوسائل الأخرى لفك التناقضات بين منطق الاقتصاد، المتكلم بلغة المركزية والحجم والمردودية، وبين أهداف العدل وغاية الإحسان، فمنها ما هو سياسي نعود إليه إن شاء الله في غير هذا المكان عن الحكم المحلي، ومنها ما هو حضاري اقتصادي تعرضنا لبعضه في الفصول السابقة ونستمر إن شاء الله في عرضه هنا في هذا الفصل.

تخطيط لا يشل الاقتصاد

كنا نتحدث في فصل سابق عن التخطيط من زاوية تعارضه مع غريزة الكسب الفردية، وقلنا كلمة عن أهداف التخطيط الأساسية. فنرجع هنا لاعتباره بين ضرورة تنظيم الإنتاج الكمي والتوزيع على أعداد كثيرة، وبين ضرورة الحفاظ على حيوية الغريزة ونشاط الاقتصاد الحر المسؤول.

إن اللبرالية الرأسمالية والاشتراكية الماديتين تختاران موقفا متطرفا إزاء النوازع الفردية الأنانية. اللبرالية الرأسمالية تطلق العنان لحرية الفرد، بينما تحاول الاشتراكية القضاء الجذري عليها. أما الإسلام فيقف من النوازع الأنانية موقف القبول، يعتبرها قوة لا يصلح أن يرخى لها الحبل على الغارب، ولا يمكن استئصالها. فيعطيها الإسلام وجهة لا تعطلها ولا تمكنها من العدوان، لكي تحقق مصالح الفرد دون أن تضر بمصالح الجماعة. من هذا التوجيه تجد توازنها: كلما مالت إلى إرضاء الهوى زجرها الوعيد، وكلما عافت العمل ومالت إلى الكسل نشطها الوعد بما أعد الله للكاسبين من الطيبات، المنفقين في سبيل، الله ونشطها حب المال.

فيدخل المسلم إلى السوق وعليه رقابتان: رقابة ذكر الله عز وجل تمنعه من معصية الله في الأخذ والعطاء، وحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خارج.

لكن هاتين الرقابتين لا تتدخلان في اختيار الناس ما يجب إنتاجه، وماله الأسبقية على غيره. فمجال الحلال واسع، الضروري منه والحاجي والتحسيني. بل حتى الكمالي منه يعتبره الواحد من المسلمين

رزقا طيبا، ولا سبيل للرقابة العامة عليه مادام في حدود الحلية لا يتعداها. بعبارة أخرى يختار المسلم الفرد ما ينتج وما يستهلك غير واع بما ينبني على اختياره من انعكاسات على الحياة الاقتصادية للأمة. فبما أن آليات السوق تدور حول العرض والطلب، وبما أن دائرة الحلال فيما يعرض ويطلب فضفاضة تعم الضروري والحاجي والتحسيني والكمالي، فقد تشجع آليات السوق إنتاج بضائع ترفية، إذا اعتبرت نسبة الناس بعضهم إلى بعض، دون أن يستطيع أحد لوم أحد على إخلاله بالمصلحة العامة. يجيب الملوم بأنه لم يرتكب حراما، ولم يبع أو يشتر مكروها في الدين. بعبارة أخرى تتناقض رغبات الفرد المشروعة في الإنتاج والاستهلاك والربح مع حاجة الأمة في مجموعها إذا كان معيار اختيار الفرد حلية البضاعة أو حرمتها بقطع النظر عن أي اعتبار لظروف الأمة.

بهذا المعيار الفضفاض المجرد يمكن لساكن قطر خصب غني، ويمكن لمتمول قاطن بين فقراء، أن يتمتع بالكماليات، بينما سكان قطر فقير، والجار الجنب المسكين، لا يحصلون على ما يسد الرمق. هذا ينافي العدل وينافي الإحسان. ولتقويم هذا الاعوجاج يلزم التخطيط، وهو سياسة شرعية لا تصطدم بمقاصد الشريعة، بل تساعد على تحقيقها. يلزم تخطيط ما ينبغي أن يعرض في السوق عرضا سخيا ليرخص ثمنه ويكون في متناول الفقير، وما ينبغي أن تضرب عليه الضرائب من الأشياء المتاخمة للترف، وما ينبغي أن يقل عرضه، فيرتفع ثمنه، فينصرف المنتجون والمستهلكون عنه إلى الضروري.

هذه السياسة الشرعية لا يأتي بها إلا تخطيط تفرضه الدولة. لأن أقطار الإسلام متفاوتة في إمكاناتها الاقتصادية تفاوتا كبيرا. وتوزيع الثروات العادل بين كل المسلمين مطلب شرعي. فلو تركنا كل قطر

يختص بأمواله وموارده، ويزعم سكان القطر الغني أن هذه الأموال المغدقة عليهم نعمة من نعم الله، لهم الحق أن يتصرفوا فيها، لا لوم ولا عتاب عليهم، إذن لبقي سكان بنغلادش وغيرها من البلاد الفقيرة عرضة للجوع والهلاك، بينما تقتل التخمة، من «الحلال» غيرهم من المسلمين.

كيف يكون حلالا أن يموت بعض المسلمين جوعا، وبعضهم تخمة ! هنا يكون الفقه المجرد عن اعتبار وحدة الأمة وظروف التفاوت من قطر لقطر، ومن طبقة لطبقة، عماية لا علما. ويكون التخطيط المركزي لتوزيع الثروات هو الفقه.

ثم إن الحجم الكبير الضروري لازدهار الاقتصاد يساير التوزيع العادل للثروات على القاعدة الواسعة ليكون بوسع كل المسلمين اقتناء بضائع إسلامية رخيصة الثمن. يجد في ذلك منفعته كل من المنتج والمستهلك. ذاك يجد سوقا واسعة، وهذا يستفيد من سعتها بما يتيحه الإنتاج المسلسل من خفض التكاليف، فخفض الأثمان.

مطلب العدل يساعد على بلوغه التخطيط لإنتاج مسلسل، وتوزيع على أعداد ضخمة متزايدة من السكان.

لكن مطلب الحيوية الأشد ضرورة لازدهار الاقتصاد لا يساير التخطيط. وإن فقدت الحيوية، التي تضمنها فقط الحرية، فقد الباعث الفطري على السعي والكسب والاجتهاد، فانهار الاقتصاد، فحل الفقر العام، فانتفى العدل. وليس ملجأ العجزة والعاطلين مجتمع عدل.

إذا تدخل التخطيط المركزي في كل صغيرة وكبيرة، وزعم أنه لا تتحرك متحركة إلا عن إشارته، ولا يشرع في عمل إلا بتقديره وتقريره، فهو الشلل.

فالمشكل هو الجمع بين ضرورتين، كلتاهما يتوقف عليها الازدهار والعدل: التخطيط المركزي، والحرية اللامركزية. وهما متناقضان رأي العين.

إنه التناقض الذي تحاول الآن كل من الرأسمالية والاشتراكية عقد الصلح بين طرفيه. فالرأسمالية تفرض عليها الظروف المعقدة للاقتصاد داخل كل بلد، وفي النطاق العالمي، مزيدا من تدخل الدولة، ومن ترتيب السوق، وحفظ التوازنات المالية والتجارية، ومسك النقد أن ينفلت من كل عقال. حتى حرية المنافسة التي تعد محرك السوق اضطرت الرأسمالية أن تحدها بتحديد الأسعار، وحصار البضائع الأجنبية بالضرائب الجمركية. فبعد أن كانت المنافسة بين أفراد وشركات، تدخلت الحكومات، فشهرت كل منها سلاحها في وجه الدول الأخرى لحماية اقتصادها.

واضطرت الاشتراكية بعد فشلها النسبي أن تعيد إلى الحياة روح المنافسة، فشجعت الإنتاجية بالمكافآت المادية بعد أن كانت تزعم أن ثورية العمال يجب أن تظهر في تعاليهم على المكافآت المادية، وأن تكون حوافزهم ثورية خالصة. ومن الاشتراكيات ما اخترع نظام التسيير الذاتي الذي يحاول أن يجمع بين مزايا التخطيط ومزايا المنافسة، بين مزايا التنسيق المركزي ومزايا المبادرة اللامركزية.

يعبر أحد قادة الغرب، الجنرال دوكول الرئيس الفرنسي، عن أهمية التخطيط إذ يسميه «ضرورة ساخنة».

في بيئة عالمية تستعر فيها حروب الأسعار، وتضطرب بها الأزمات كقطع الليل المظلم، والمنافسة التجارية، وعدوان الشركات المتعددة الجنسية، وتصدي الحكومات لحماية اقتصادها، لابد لدولة الإسلام

أن تتدخل في الاقتصاد. وهو حيثية أخرى، زائدة على ما تقدم، تؤيد التخطيط.

تخطيط مرن

لا يبصر صاحب المشروع الاقتصادي الحر من موقعه المحلي حاجات الأمة، فيحتاج إذا أراد أن يساهم في الجهاد الاقتصادي أن يأتيه العلم بالحاجة العامة من أعلى، من الدولة المطلعة على الواقع. فإن كان ممن لا يحب الجهاد أرغمته الخطة العامة على التزام حدود المصلحة العامة، ثم تترك له حرية التنفيذ. وهكذا يلتقي قرار الدولة مع قرار صاحب المشروع ورغبته في أن تثمر جهوده، فيأكل منها طيبا، ويخدم أمته ليرضي ربه. من أعلى تأتي القرارات الإجمالية، والتسهيلات، والتوجيهات. ومن أدنى يجتهد المنفذون، تحثهم الفطرة، ويحفظهم الوازع القرآني والسلطاني، ليعبئوا المواد الأولية، واليد العاملة، والإمكانات المحلية، لتوفير رأس المال، واستثماره، والتلاؤم مع معطياته.

لا يمكن أن يفرض من أعلى ومن خارج التفاني في العمل، واليقظة والابتكار. إنما يأتي كل أولئك من حرص صاحب الشغل والعامل على كسب الربح والأجرة الحسنة هنا وكسب الثواب في الآخرة. ولا يمكن صيانة المنشآت وتجديد التكنولوجيا واتخاذ القرارات اليومية بأوامر من خارج ومن بعيد. ولا يمكن معرفة آراء المستهلك وتلقي نقده ومساعدته إلا محليا. إنما يمكن ذلك بحضور المالك، وحرصه، وعنايته.

باللامركزية الملازمة للمبادرة الحرة يمكن تلافي بطء التخطيط، وجمع الجهود والخبرات، ومواجهة تقلبات الأحداث ومفاجآتها التي

لا يمكن أن يلاحظها المخطط من بعيد ولا أن يتنبأ بها. وعلى التخطيط أن ينظم بين قطاعات الاقتصاد، ويواصل بينها، ويشيع المعلومات، ويوزع المساعدات، ويراقب ويحاسب. هكذا تلتقي الحرية بالمسؤولية.

الفصل التاسع

النطاق الإيماني

- ولو أن أهل القرى...
- ذكر الله في السوق
- آداب المكتسب
- اللقمة الحلال
- ورع التاجر
- الغش حرام
- إتقان الصنعة
- التكسب بنشاط
- محاربة الترف
- تسامح وصدقة
- معاشرة الأغنياء والفقراء
- الفقير الصابر

ولو أن أهل القرى...

كنا في الفصول السابقة مع الحكومة وتخطيطها، والغريزة وبواعثها. وكل حديث إسلامي عن الظواهر الخلقية والأسباب الكونية إنما يكون مبتدأ بلا خبر، وجسما بلا معنى، إن لم يبن على نبإ الأسباب والظواهر خبر الفاعل القادر وهو الله تبارك وتعالى.

حاولنا أن نتحدث بلغة الاقتصاد دون أن نتجرد عن لغة القلب والإيمان. وهنا نود الإنابة إلى الله عز وجل إنابة المؤمن بأن قدر الله عز وجل سابق لشرعه سبق الروح للجسد، وبأن الفئة القليلة تغلب الفئة الكثيرة بإذن الله، إن كان الإيمان سلاحها. وما المعارك الاقتصادية الهائلة التي تنتظر الدولة الإسلامية إلا قتال فئة قليلة الحول، وإن كانت متكاثرة الأعداد، مع فئة الاقتصاد المتطور الشديدة البأس، المستكبرة في الأرض، المحتكرة للأرض والجو، والبر والبحر، والمال والعلم، والخبرة والدراية.

سبقونا إلى الصناعة فهم فرسانها، ونحن رجالة حفاة. وصنعوا السلاح، ونحن عزل. واكتفوا ثم بشموا من الشبع، ونحن غرثى عالة. فمن أين التباري معهم والقوى غير متكافئة ! بل أنى لنا الفكاك من قبضتهم، والخلاص من إسارهم، إلا بإذن من الله عز وجل وبركة وتوفيق !

ألا وإن وعد الله حق، وأعظم أسباب النمو الاقتصادي والفلاح والنصر اللجأ إليه سبحانه. وليخسأ كل أفاك أثيم يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبرا كأن لم يسمعها، كأن في أذنيه وقرا. وقر العلمانية التي فرغ أهلها من نفي كل فاعلية إلا فاعلية الأرقام، وجحود كل

جدوى إلا جدوى التنظيم البشري. وقر الثوريين الذين لا حديث لهم إلا عن النضال، وتعبئة الجماهير، ووضع الخطة الاقتصادية. ومع وقر أولئك وهؤلاء يد ذليلة ممدودة إلى الحليف الجاهلي. فما لنا إن اتخذنا أسباب الحساب والتنظيم، وأسباب تجنيد الأمة ورسم المنهاج، لا نمد أيدي الضراعة لنصيرنا ومولانا ليسدد ويوفق ! الأسباب شريعته، وقدره من ورائها.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**﴾ (الأعراف، 96). هاهو ذا مفتاح التوفيق الإلهي الذي لا تحسبه العدادات الإلكترونية، ولا يحصيه المخطط. فيكون مقدمة علم الاقتصاد الإسلامي، ومداره، ومحوره، علم التقوى والإيمان الكفيلين بفتح بركات الأرض والسماء.

كان الأولى أن نفتتح هذه الفصول في الاقتصاد بهذا، لولا أننا نراعي من يفتح الكتاب ومعه مسبقات فكرية، يصدمه ولا يفيده أن يقرأ الحق الذي لا مراء فيه، وهو أن نجاح الاقتصاد الإسلامي مضمون من رب العالمين إن وفى المسلمون الشرطين: الإيمان والتقوى. وربما تكون صدمته أقل إن جاءه، أول لقائه بهذه الفصول، حديث عن مألوفه في التعلق بالأسباب والوقوف معها.

ورب سائل يسأل: ما بال القوم الكافرين تغدق عليهم الأرزاق، ويرتعون في حلل العافية، والغنى، والرفاهية، والقوة ؟ بأي إيمان وبأية تقوى استحقوا ذلك ؟ والجواب من الكتاب العزيز. قال الله عز وجل: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ فَلَوْلا إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَـكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ**

بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام،42–45).

بسط الله عز وجل لهم في العلم والحذق والأرزاق ابتلاء بالنعماء، فتح عليهم أبواب كل شيء فكفروا المنعم، ليقيم الله عليهم الحجة في الآخرة والدنيا. وتتبع ذكر الله عز وجل القرى الظالمة من قوم عاد وثمود وغيرهما، كيف بسط الله عليهم النعم فكفروا وكذبوا الرسل فأخذهم أخذا أليما شديدا. وما هي من الظالمين ببعيد.

ونحن، الأمة المرحومة، مبتلون أيضا بالفقر والتخلف، مبتلون بهذه الأموال النفطية المفاجئة. من كان يظن أن الحفاة العراة رعاء الشاء، سكان الخيام والقفار، سيشيدون ما ترى وتسمع من باذخ البناء، وسيرفلون في سيارات الذهب، وسيحلقون في طيارات صنعت خاصة لهم إلى... أوكار القمار والفساد في أركان المعمور ؟

قال الله تعالى: **﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾** (البقرة، 155). وقال عز من قائل: **﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾** (الأنبياء، 35).

وقد رتب الله عز وجل إنعامه على العباد باستقامتهم له. فمن أهم ما نتخذ من أسباب للخروج من التخلف، واستدرار الرزق، أن نرجع إلى الله ربنا. قال نوح لقومه: **﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَاراً وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَاراً﴾** (نوح، 10–12) التوبة والإيمان والتقوى علاج تخلفنا وبؤسنا التاريخي. وشعب الإيمان بضع وسبعون، احسب منها

إن شئت حسن تصريف الأموال، وجهاد العدو للتحرر من التبعية له، والحرص على الكسب الحلال، وإيتاء الزكاة بعد إقامة الصلاة، إلى غيرها من العلم والابتكار وإصلاح الزراعة وتوطين الصناعة، ومحاربة الاحتكار والتبذير الشيطاني.

نعطي الأسباب حقها الشرعي بفطانة عقولنا، ونشاط جوارحنا، والطاعة في ذلك كله لأمر ربنا. نتعرض باحترام شرعه وانفتاح قلوبنا إليه لقدر ينجينا. وما بوسائلنا وحيلتنا نفلح إن أخطأنا التوفيق، وفاتتنا البركة. قال الله تعالى يبصرنا بمواقع القدر السابق لكل الأسباب: ﴿ **أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاء الَّذِي تَشْرَبُون أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعاً لِّلْمُقْوِينَ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ**﴾ (الواقعة، 63-74).

سبحان ربنا العظيم، جعل لنا تاريخ الأمم من حركة وسكون، من بسط وقبض، من عطاء ومنع، من ظهور وخفاء، من نصر وهزيمة، من رخاء وعسر، من نماء ونقص، تذكرة لكيلا ننساه فينسينا أنفسنا. وإن نسيناه وشمرنا تشمير المعتد بحوله، المزهو بنفسه، لا تشمير المتوكل، فإنما نحن همل من هذه السوائم البشرية.

نورد في هذا الفصل إن شاء الله نبذة من الأحكام والآداب الإسلامية المتعلقة بالاقتصاد، ننقلها بألفاظها من كتابات علمائنا الذين سبقونا بإيمان. إن تغير شكل الاقتصاد وتعقدت علاقاته، فإن التوبة والإيمان والتقوى وشيجة بيننا وبينهم رحمهم الله لا تبليها الأيام. ربهم

الرزاق ربنا، فلا وحشة بل أخوة. وما الزمان بيننا وبينهم إلا ستار شفاف لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا.

ذكر الله في السوق

ألهاكم التكاثر ! والسوق مركز الملهاة، وموطن الغفلات. لذلك سن لنا أن نذكر الله فيه. وليس لكلمة «سوق»، لمن يعتبر العلة في الأحكام وينفذ إلى المقاصد العليا، مدلول المكان المعين خاصة. بل ذكر الله من خلال كل العمليات الاقتصادية مطلوب شرعا. صلاة الاستسقاء عبادة تعرض فيها الحاجة الاقتصادية في الموقف المتضرع بين يدي المولى عز وجل. وصلاة الإمام على مؤتي الزكاة، أي دعاؤه لهم، سنة يقلد فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم. وكلمة «**اللهم ارزقني**» واردة في الأدعية النبوية. وشكر النعم قربة. ولا يحل لنا أكل ما لم يذكر اسم الله عليه. وهكذا تصبح كل العمليات الاقتصادية بالنية، وطاعة الله ورسوله، والذكر الدائم، عبادة.

إن ذكر الله في المكان المسمى سوقا سنة. قال أبو طالب المكي رحمه الله: «كان ابن عمر رضي الله عنه إذا دخل السوق يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفسوق، ومن شر ما أحاطت به السوق. اللهم إني أعوذ بك من يمين فاجرة، وصفقة خاسرة». قال: ولذكر الله في السوق ما لا يوجد في سواه. فليعتمد ذكر الله تعالى في ساعات الغفلة، وحين تزاحم الناس في البيع والشراء. وكان الحسن (البصري) يقول: ذاكر الله في السوق يجيء يوم القيامة وله ضوء كضوء القمر، وبرهان كبرهان الشمس. ومن استغفر الله في السوق غفر له بعدد أهله. وفي الخبر العام: «ذاكر الله في الغافلين كالمقاتل عن الفارين،

وكالحي بين الأموات». وفي الخبر الخاص: «**من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير. كتب له ألف ألف حسنة**».

وكان ابن عمر ومحمد بن واسع رضي الله عنهما يدخلان السوق قاصدين، يذكران الله عز وجل طلبا للفضيلة. «يدخلان السوق لا قصد لهما إلا ذكر الله ليحصلا على الفضيلة الواردة في حديث: من دخل السوق...».

قال: فإذا دخلت سوقا أو كنت فيه فلا يفوتنك التهليل والذكر، فهو عمل وقتك (لا إله إلا الله: الكافر يقول: الوقت من ذهب، والمؤمن يقول: الوقت لذكر الله !). ولا تقعدن في السوق لغير ذكر الله أو غير معاش، فقد كره ذلك. وإذا سمعت التأذين للصلاة فلتأخذ في أمر الصلاة، ولا تؤخرها عن الجماعة، وإلا كنت فاسقا عند بعض العلماء.

قلت: ينبغي أن يوقت العمل في الحقل والمصنع والمتجر والمكتب، لا على أوقات الأكل والشرب والراحة، بل على أوقات الصلاة لتحترم مواعيدها. وإلا كان اقتصادنا فاسقا، وذهبت البركة والنعمة، وحل الخسار والنقمة. والعياذ بالله.

قال رحمه الله: فإدراكه لتكبيرة الإحرام في الجماعة أحب إليه من جميع ما يربح من الدنيا إلى أن يموت. وفوتها أشد عليه من جميع ما يخسر من الدنيا. (...) وقد كان السلف من أهل الأسواق إذا سمعوا الأذان ابتدروا المسجد يركعون إلى وقت الإقامة. وكانت الأسواق تخلو من التجار. وكان في أوقات الصلاة معايش للصبيان وأهل الذمة. وكانوا يستأجرونهم التجار بالقراريط والدوانق يحفظون الحوانيت إلى أوان انصرافهم من المساجد. وهذه سنة قد عفت، من عمل بها فقد أنعشها.

قلت: الله ! الله ! لو أطلعت أخي على زماننا ! ويرحم الله من أحيى تلك السنة. يتأكد ترك التجارة وكل شغل إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، كما جاء بذلك الأمر المطاع. وعلى الدولة أن تسهر على تطبيق العطلة عن كل شغل يوم الجمعة، وأن تستبدل بعطلة اليهود والنصارى عطلة المؤمنين. ومن المعلوم عند علمائنا أن العقود باطلة إن أشهد عليها تلك الساعة الخاصة من اليوم المبارك. قال مالك رحمه الله: يحرم البيع حتى يخرج الإمام يوم الجمعة.

قال رحمه الله: وجاء في تفسير قوله عز وجل: ﴿**رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ**﴾ (النور، 37) قيل: كانوا حدادين وخرازين. وكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو غرز الإشفا فسمع الأذان لم يخرج الإشفا من الغرزة، ولم يرفع المطرقة، ورمى بها، وقاموا إلى الصلاة».

والحديث الذي أورده أبو طالب رحمه الله، جاء هكذا عند الترمذي وابن ماجة بسند حسن، عن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت. بيده الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة**» وفي رواية عوض الثالثة: وبنى له بيتا في الجنة.

آداب المكتسب

نتقل عن أبي طالب المكي -نور الله مقامه- هذه الآداب كما رتبها، منها الواجب والحرام والمستحب:

1) «وليجتنب هذا السوقي البيوع الفاسدة، مثل: بيع الغرر والخطر والمجهول. ومثل: بيعتين في بيعة، إحداهما مصارفة ومشاطرة. ولا يبيع ما ليس عنده، ولا ما اشتراه حتى يبدو صلاحها، ويؤمن عليها العاهة».

2) «ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش. وهو أن يعطي بسلعة شيئا وهو لا يريد أن يشتريها بشيء ليغر غيره». (وقلت: هذه حيلة المتظاهر بالمساومة من رفقاء البائع. أصبحت اليوم فنا شيطانيا يلعب به السماسرة بأسواق الناس وأموالهم. فيا للحسبة !) قال رحمه الله: «ولا يبتاع شيئا من ذهب وخرز، مثل: القلادة ونحوها، حتى يفصل كل واحد على حدته. كذلك السنة». قلت: فن العرض وتجميل السعلة وتغليفها للدعاية لها خداع لا يقبله الإسلام.

3) «وليتوقَّ كل بيع وشراء أخبر العلم ببطلانه، أو خروج من حكم العلم به. فإن ذلك كله منقصة للدين، مخبثة للكسب. فإن أشكل عليه شيء من هذه الأمور بخفائها سأل أهل العلم والفتيا، فيأخذ منهم على مذهب الورعين ورأي المتقين. ويحتفظ لدينه، ولينظر لنفسه، ولا يغمض في أمر آخرته. فذلك خير له وأحسن توفيقا».

4) «وليجتنب الصنائع المحدثة من غير المعروفة، والمعايش المبتدعة في زماننا هذا فإن ذلك بدعة ومكروه، إذ لم يكن فيما مضى من السلف.

قلت: يعني رحمه الله بالصنائع المحدثة الحرف الترفية التي طرأت على الأمة. وإلا فتعلم الصنائع النافعة واجب كما سنرى ذلك في فصل «بأس الحديد» بعد حين إن شاء الله. والتطور السريع في عصرنا لأساليب الصناعة يوجب علينا أن نبذل جهدا خاصا في تأسيس معاهد للبحث العلمي، إذ في تلك الميادين تربح أو تخسر المعارك.

5) «وكل ما كان سببا للمعصية من آلة وأداة فهو معصية، فلا يصنعه ولا يبعه فإنه من المعاونة على الإثم والعدوان. وكل ما أخذ من المال على عمل بدعة ومنكر فهو بدعة ومنكر. وكل معين لمبتدع أو عاص فهو شريكه في بدعته ومعصيته. وأخذ المال على جميع ذلك من أكل المال بالباطل».

6) «ومن أكل الحرام فقد قتل نفسه وقتل أخاه، لأنه أطعمه إياه. قال الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ**﴾ (البقرة، 188). وقال تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ**﴾ (النساء، 29). وليس هذا من سبيل المؤمنين. وقد قال الله تعالى: ﴿**وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ**﴾ (النساء، 115).

7) «ولا ينبغي للسوقي أن يشغله معاش الدنيا عن الآخرة، ولا تقطعه تجارة الدنيا عن تجارة الآخرة، ولا يمنعه سوق الدنيا عن سوق الآخرة، لأنه من الموقنين. وبيوت الله عز وجل في الأرض هي أسواق الآخرة. قال الله عز وجل: ﴿**لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ**﴾ (النور، 36). وقال الله عز وجل: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ**﴾ (النور، 37). فليجعل العبد طرفي النهار لخدمة سيده، يذكره ويسبحه في بيته صلاة وأورادا، وفي السوق يذكره بحسن المعاملة. وقد كان عمر رضي الله عنه يأمر التجار فيقول: اجعلوا أول نهاركم لله عز وجل، وما سوى ذلك لنفوسكم».

قلت: ينبغي في دولة الإسلام أن يبكر الناس إلى العمل. فقد ورد في حديث نبوي رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجة: «**اللهم**

بارك لأمتي في بكورها». فإن المؤمن لا ينام كالجيفة حتى تفوته صلاة الفجر. والجلسة بعد الفجر لذكر الله وتلاوة كتابه أفضل ما يفتتح به العبد يومه. فحبذا لو تكون تلك السويعة المباركة موعدا في مساجد المدينة، ومساجد المعامل، ومساجد الإدارات، للقاء المؤمنين، وتجالسهم في الله للذكر والعلم والتذكير. إثرها مباشرة، مع طلوع الشمس، يبدأ النشاط اليومي لينتهي في ساعات مبكرة من المساء. وينبغي أن نتحرر من تقليد الكفار في ترتيب نهارهم وليلهم، فنخرج من الزمان العلماني، والتوقيت العلماني لنساير مواقيت الصلاة والتسبيح والتكبير. ثم لنخصص آخر اليوم لتبليغ الدعوة، وللتطوع في الخيرات، وللتعليم والتعلم.

اللقمة الحلال

كتب العلامة ابن الحاج رحمه الله قال: «ولم يزل السلف الماضون رضي الله عنهم يتحفظون على القوت الذي يدخل أجوافهم التحفظ الكلي. وفيه كان تورعهم، والوساوس التي تدخل عليهم فيه يدفعونها عن أنفسهم بتركه. قال ابن العربي رحمه الله: وقد ورد في الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله ! من المؤمن ؟ قال: «**المؤمن إذا أصبح سأل من أين قرصه** (خبزه)، **وإذا أمسى سأل من أين قرصه**». قلت: يا رسول الله ! لو أن الناس كلفوا علم ذلك لتكلفوه. قال: «**علموا ذلك، لكن غشموا** (خلطوا) **المعيشة غشما**». وقال عليه الصلاة والسلام: «**طلب الحلال فريضة على كل مسلم بعد الفريضة**» أي بعد فريضة الإيمان والصلاة (...) وفي الصحيح: «**أحل ما أكل الرجل من كسب يده**».

ورع التاجر

قال أبو طالب المكي رحمه الله: «وقد سئل بعض العلماء عن الورع في المبايعة فقال: لا يصح الورع في البيع إلا بحقيقة النصح. قال: وكيف ذلك قال: إذا بعته شيئا بدرهم نظرت: فإن صلح لك أن تشتريه بدرهم فقد نصحته في البيع. وإن كان يصلح لك بخمسة دوانق، وقد بعته بدرهم، فإنك إن لم ترض له ما ترضى لنفسك فقد ذهب النصح. قال: فإذا عدم النصح ذهب الورع. ويقال: إن البائع يوقف يوم القيامة مع كل رجل باعه شيئا وقفة، ويحاسب عن كل واحد محاسبة، حتى عدد من عامله ومن اشترى منه في الدنيا.

الغش حرام

وقال رحمه الله: «والغش في البيوع والصنائع حرام على المسلمين، ومن كثر ذلك منه فهو فاسق. ومن الغش أن ينشر على المشتري أجود الطرفين من المبيع، أو يظهر من المبيع أجود الثوبين، أو يكشف من الصنعة أحسن الوجهين. روي أن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما، فأعجبه ظاهره، فأدخل يده فرأى بللا. فقال: **ما هذا** فقال: أصابته السماء (أي المطر) فقال: **هلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غش فليس منا**» قلت: والحديث في الصحيح.

قال رحمه الله: « فينبغي للبائع والصانع أن يظهرا من المبيع والمصنوع أردأ ما فيه، ليقف المشتري والصانع على عيوبه، ويكونا

على بصيرة من باطنه» قلت: شتان بين من يتحرى لآخرته، ومن يزين البضاعة ويشهد شهادة الزور بجودتها في أبواق الدعاية وألوان العرض ليغري المشتري.

قال رحمه الله: «وأستحب له أن يتوخى في الشراء والبيع، ويتحرى أهل التقوى والدين، ويسأل عمن يريد أن يبايعه ويشاريه. وأكره له معاملة من لا يرغب عن الحرام، أو من الغالب على ماله الشبهة». قلت: إن مقاطعة الغشاشين، وذوي الدمم الخربة، وسماسرة الكفار، وإخراجهم من دورة الاقتصاد، واجب جماعة أهل كل سوق تجارية أو صناعية أو مالية.

قال رحمه الله: «ولا يمدح إذا باع أو صنع صنعة، ولا يذم إذا اشترى أو استعمل صانعا. فإن هذا لا يزيد في رزقه، ولا ينقص منه تركه. وهذا من اليقين في الرزق في هذا الباب. وفعله يزيد في الذنوب فينقص من الدين».

إتقان الصنعة

قال رحمه الله: «وعلى الصانع أن يبلغ غاية النصح في صنعته لمستعمله، لأنه أعرف بصلاح صنعته وفسادها وبسرعة فناء الصنعة وكثرة بقائها. فينبغي أن يتقن نهاية علم الصنائع بصلاح الصنعة وحسن بقائها، مع نهاية بغية مستعمله من تجويدها وإحكامها. ويتقي من فساد يسرع إلى فنائها ما لا يفطن له مستعمله. فإذا فعل الصانع والتاجر ذلك كانا قد عملا بعلمهما، وسلما من المطالبة والمساءلة عنه. وإلا فهما يسألان، فيقال لهما: ماذا عملتم فيما علمتم ؟ إذا كانوا على علم من التجارة والصناعة، وبهذه الأشياء عمارة المملكة (يعني

المملكة الإلهية). فلابد أن يسألا (يوم القيامة) عن ذلك كما يسأل من كان على علم بالدين والإيمان. لأن لهم في علوم العقل والتمييز من أبواب الدنيا أجرا أيضا ومقامات من حيث كان عليهم في ذلك تكليف وعبادات. ويقال: إذا أثنى على الرجل جيرانه في الحضر، وأصحابه في السفر، ومعاملوه في الأسواق، فلا تشكوا في صلاحه».

قلت: هذا كلام نفيس. فالمسؤولية الاقتصادية مسؤولية دينية يترتب على رعايتها صلاح الصانع والتاجر والعامل في دنياه وأخراه. وإتقان الصنعة نصح للمسلمين. وانظر كيف أصبح اقتصاد الاستهلاك الجاهلي قائما على عدم جودة البضاعة ليسرع إليها الفناء فيسرع المستعمل إلى تعويضها، فتروج وتستمر المعامل في دورانها. روح الكفر سرت في كل أوجه حياتهم والعياذ بالله.

التكسب بنشاط

وقال رحمه الله: «قال الله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً**﴾ (النبأ، 11) فذكره فيما عدده من آياته ونعمته. وقال عز وجل: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ (الأعراف، 10). فجعل المعاش نعمة طالب بالشكر عليها. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهم بطلب المعاش**». قال صلى الله عليه وسلم: «**أحل ما أكل المرء من كسب يده، وكل عمل مبرور**». وفي لفظ آخر: «**أحل ما أكل العبد من كسب يد الصانع إذا نصح**». وفي الخبر: «التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء»، وقد جاء في الحديث: «**من طلب الدنيا حلالا، تعففا عن المسألة، وسعيا على عياله، وتعطفا على جاره، لقي الله عز**

وجل ووجهه كالقمر ليلة البدر». وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا مع أصحابه ذات غداة، فنظروا إلى شاب ذي جلدة وقوة، وقد بكر يسعى، فقالوا: ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله عز وجل ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **لا تقولوا هذا ! فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفها عن المسألة، ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله. وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله. وإن كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو في سبيل الشيطان**».

«وقال ابن مسعود: إني لأمقت الرجل أراه فارغا، لا في عمل دنيا ولا في عمل آخرة. وقال إبراهيم النخعي رحمه الله: كان الصانع بيده أحب إليهم من التاجر، وكان التاجر أحب إليهم من البطالة».

قلت: هنا حكمة توافق فيها مصلحة الأمة اختيار السلف الصالح رضي الله عنهم. فإن الصناعة من فلاحة وحرف هي عمدة الاقتصاد، وتضخم الجهاز التجاري يؤدي إلى طفيلية اقتصادية تعطل عن العمل المنتج أموالا وجهودا نحن في حاجة أن تنشط فيما يزيد من فرص الشغل للعاطلين، لا فيما يساعد على المضاربة (بالمعنى العصري للكلمة لا بمعناها الشرعي) والجري وراء الربح العاجل السهل، والسمسرة.

محاربة الترف

قال رحمه الله: «حدثت عن أحمد بن عبد الخالق قال: حدثنا أبو بكر المروزي قال: سألت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) عن الرجل يدعى إلى الوليمة، من أي شيء يخرج (أي ما هي البدع التي إن وجدها في الوليمة خرج منها نهيا عن المنكر) ؟ فقال: خرج أبو أيوب حين دعاه

ابن عمر فرأى البيت قد ستر (عليه ستور). ودعي حذيفة فخرج، وإنما رأى شيئا من زي الأعاجم. قلت: فإن لم يكن البيت مستورا ورأى شيئا من فضة. فقال: ما كان يستعمل ! يعجبني أن يخرج ! وسمعت أبا عبد الله يقول: دعانا رجل من أصحابنا قبل المحنة (محنته على يد المامون العباسي في مسألة خلق القرآن)، وكنا نختلف إلى عفان، فإذا فضة ! فخرجت، فاتبعني جماعة. فنزل بصاحب البيت أمر عظيم (تألم لذلك). قلت لأبي عبد الله: فالرجل يدعى فيرى المكحلة رأسها مفضض. قال: هذا لا يستعمل فاخرج منه ! (...).

«سألت أبا عبد الله عن الرجل يدعى فيرى فرش ديباج، ترى أن يقعد عليه، أو يقعد في بيت آخر ؟ قال: يخرج ! قد خرج أبو أيوب وحذيفة، وقد روي عن ابن مسعود. قلت: فترى أن يأمرهم ؟ قال: نعم، فيقول: هذا لا يجوز ! (...) قلت: الرجل يدعى فيرى تصاوير ؟ قال: لا ينظر إليه ! قلت: فقد نظرت إليه ! قال: إن أمكنك خلعه خلعته».

تسامح وصدقة

قال رحمه الله: «فينبغي للتاجر أن يكثر من الصدقة ليكون فيها كفارة خطاياه وأيمانه وكذبه. فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم التاجر بالصدقة لذلك».

«فينبغي للتاجر والصانع أن يكونا مستعملين لهذه الخصال، فإنها جامعة له، تشتمل على جمل أعمال البر. فليأخذوا أنفسهم بها، فإنها من أخلاق المؤمنين، وطرائق المتقدمين. وقد ندبوا إلى جميعها. فمنها أن يسمح إذا باع، ويسمح إذا اشترى، ويحسن إذا قضى،

ويحسن إذا اقتضى. وليمش الرجل بدين غريمه إليه، ولا يحوجه إلى اقتضائه فيشق عليه. وليصبر صاحب الدين على أخيه، ويحسن تقاضيه، ويحسن له النظرة، ويؤخر حقه إلى ميسرة. وليغتنم دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم على ذلك، فيتنافسوا في مدحه لمن فعل ذلك».

«فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**اسمح يسمح لك**» وقال: «**خير الناس أحسنهم قضاء**». وقال: «**خذ حقك في عفاف، وافيا كان أو غير واف، يحاسبك الله حسابا يسيرا**». وقال: «**رحم الله عبدا سمح البيع، سمح الشراء، حسن القضاء، حسن الاقتضاء**» وقال: «**من مشى إلى غريمه بحقه أظلته الملائكة**». وقال: «**من أنظر معسرا أو ترك له حاسبه الله حسابا يسيرا**». وفي خبر آخر: «**أظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله**».

وذكر صلى الله عليه وسلم «**رجلا كان مسرفا على نفسه. حوسب فلم يجد له حسنة فقيل له: هل عملت خيرا قط ؟ فقال: لا ! إلا أني كنت رجلا أداين الناس، وأقول لغلماني: سامحوا الموسر، وأنظروا المعسر**». وفي لفظ آخر: **وتجاوزوا عن المعسر. قال الله عز وجل: نحن أحق بذلك منك ! فغفر له**».

وفي خبر آخر: «**من أقرض دينا إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله. فإذا حل الأجل فأنظره بعده، فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة**». وفي حديث: «**من أدان دينا وهو ينوي قضاءه وكل به ملائكة يحفظونه ويدعون له حتى يقضيه**». وكان جماعة من السلف يدانون وهم واجدون لأجل هذا الخبر. وكان جماعة لا يحبون أن يقضيهم غرماؤهم دينهم لأجل ذلك الخبر الأول، إذ له بكل يوم تأخر قضاؤه صدقة».

قلت: أولئك قوم يتَّجرون مع الله عز وجل فطوبى لهم، وقد نقلت هذه الأحاديث عن رجل من الصالحين ليس من أهل الحديث، ولعل فيها ضعيفا. ومعلوم من كلام شيخ المحدثين الإمام أحمد أنه يستشهد بالضعيف في فضائل الأعمال. وكان الضعيف في مصطلحه غير ما تعارف عليه المحدثون من بعد. لكن هذه الأحاديث هنا لا تتنافى مع روح التسامح الإسلامي. وتزكيها جميعا آية: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾ (البقرة، 280).

تطرق الشيخ رحمه الله في هذه الصفحة إلى باب مهم من أبواب المعاملات، ألا وهو الإحسان في التداين والتقاضي والتبايع وتداول المصالح. وهو فضيلة زائدة على العدل الذي يخول الدائن أن يطلب حقه من القضاء، والبائع أن يشترط، والمشتري أن يدقق في فحص البضاعة. إن حضارة قائمة على التسامح والإحسان الذي كتبه الله على كل شيء لهي حضارة الأخوة بين الناس. نقيضها حضارة المشاحة والشراسة ويبس العاطفة، وهي الحضارة المادية التي شدت أطنابها على أرضنا.

نرجع إن شاء الله لموضوع الخصومات والمشاحة والملاجة أمام المحاكم في غير هذا المكان. لكن نشير هنا إلى أن التسامح الأخوي ينبغي أن لا يكون ثغرة منها يدخل علينا المحتالون ليحدثوا الفوضى في المعاملات. ذلك أن ارتباط الصانع والتاجر، خاصة في المشاريع المهمة، بمواعيد وتكفلات لا يسمح لهما أن يجعلا للمماطل بالدين ذريعة لتعطيل عملهما. فإن تعطل المشروع توقف العمل، وقذف بالعمال والكسبة في الشارع، وضاعت الخلائق. وهو فساد اجتماعي جرت إليه العناية بمصلحة فردية. ودرء المفاسد سابق على جلب المصالح كما هو مقرر. ويبقى التخلق الفردي والتسامح فضيلة

أساسية بشرط أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه القائل: «لست بالخب ولا الخب يخدعني !».

في حدود هذه الملاحظة، وعندما تستقيم الذمم، وتذهب كزازة الأنفس وقسوة القلوب، وعندما يؤمن استغلال طيبوبة الناس، تحتل الأخلاق الإسلامية مكانتها في المعاملات الاقتصادية، فتميزنا في السوق كما تميزنا في السياسة والحياة اليومية.

معاشرة الأغنياء والفقراء

إن هدف العدل، وهدم الحواجز الطبقية، وتقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء في اتجاه أكبر قدر ممكن من المساواة في القسمة، أهم ما يجب أن تتصدى له الدولة الإسلامية. هذا الهدف الاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد وتنظيمه، وازدهاره، وتوزيع الأرزاق بواسطته.

أما الإحسان، وهو المحسن اللاحق بالعدل، المكمل له، فهو من شأن الدعوة والتربية، ومخالقة المسلمين بعضهم بعضا بالخلق الحسن، وتعارفهم، وتباذلهم، وتواسيهم، وتكافلهم. ولكل هذا السلوك آداب مستحبة، ودقائق من الرعاية والعناية، تمهد لتسود الألفة بين المسلمين عبر الفروق الاجتماعية، ولكي يصان شرف الفقير فلا تجرح عواطفه.

نسردها سياقا لأحد الخبراء بالتربية والآداب الإحسانية من رجال هذه الأمة، وهو الشيخ الإمام عبد القادر الجيلاني رحمه الله. قال: «أما الصحبة مع الأغنياء فالتعزز عليهم، وترك الطمع فيهم، وقطع الأمل مما في أيديهم، وإخراج جميعهم من قلبك. وحفظ دينك من التضعضع لهم لتواليهم كما جاء في الحديث. وهو قوله صلى الله

عليه وسلم: «**من تضعضع لغيره من أجل ما في يده ذهب ثلثا دينه**». فنعوذ بالله من فعل ينقص به الدين، وصحبة أقوام ينثلم بهم الدين، وتنقطع عراه، ويطفئ نور الإيمان شعاع أموالهم وبريق دنياهم كما جاء في الحديث.

«غير أنك إذا ابتليت بصحبتهم في سير أو سفر أو مسجد أو رباط مجمع، فحسن الخلق أول ما يستعمل، وهو حكم عام شامل في صحبة الأغنياء والفقراء. فلا ينبغي لك أن تعتقد لنفسك فضيلة عليهم. بل تعتقد أن جميع الخلق خير منك لتتخلص من الكبر. ولا تطلب لنفسك فضيلة الفقر. ولا تعتقد لها خطرا (أهمية) في الدنيا ولا في الآخرة. ولا تر لها قدرا ولا وزنا كما قيل: من جعل لنفسه قدرا فلا قدر له، ومن جعل لها وزنا فلا وزن له. فأدب الغني بالإحسان إلى الفقير، وهو إخراج المال من كيسه إليه. ويكون فارغا من ماله مستخلفا فيه، غير متهالك عليه. وأدب الفقير إخراج الغني من قلبه. ويكون قلبه فارغا من الغني وماله، بل من الدنيا والآخرة أجمع».

قلت: يقصد الشيخ -رحمه الله- بفراغ القلب من الآخرة التعلق بخالق الدنيا والآخرة، فإنما الآخرة خلق. وهذا هو مقام الإحسان. ولا يعنى هذا، معاذا الله ! الاستخفاف بأمر الآخرة، ولا جحود أي حقيقة من حقائق بعث الأجسام والنعيم والعذاب الحسيين في الجنة والنار، نستجير بالله من عذاب النار ونسأله الفردوس الأعلى من الجنة بمنه وكرمه. قال رحمه الله: «ولا يجعل لشيء من الأشياء في قلبه موطنا ومحلا ومدخلا، بل يتصفى من ذلك كله ويخلو منه. ثم يترقب امتلاءه بربه عز وجل (امتلاء القلب بحبه سبحانه). فلا يكون لغيره في قلبه وجود، ولا حول ولا قوة. فيأتيه عند ذلك فضل الله عز وجل. فحينئذ يحصل الغنى به عز وجل من غير تعب ولا هم».

«وأما الصحبة مع الفقراء فبإيثارهم وتقديمهم على نفسك في المأكول والمشروب والملبوس والملذوذ والمجالس وكل شيء نفيس. وترى نفسك دونهم، ولا ترى لها عليهم فضلا في شيء من الأشياء البتة».

قلت: هذه الآداب الرفيعة ليست في متناول عامة الناس ممن لم تتهذب نفوسهم، وإنما ندرجها هنا، نحكيها بلسان حكيم مرب، ليجدها جند الله المجاهدون في سبيل تجهيز الأمة بحاجاتها الاقتصادية، فتذكرهم بواجبهم التربوي الدعوي، وترفعهم إلى آفاق الإحسان، فلا تستولي عليهم هموم الدولة، وعنف توالي الأحداث، ومخالطة ضجيج العالم، تلك المخالطة التي لا مناص منها. فلعل تكرار ذكر الصالحين والمتأدبين بالآداب النبوية يبدلهم بعدوى تلك الخلطة بركة صحبة أهل الله.

قال رحمه الله: «عن أبي سعيد بن أحمد بن عيسى قال: صحبت الفقراء ثلاثين سنة، ولم يجر بيني وبينهم كلام قط تأذوا به. ولا جرى بيني وبينهم منافرة استوحشوا منها. قيل له: كيف ذلك ؟ قال: لأني كنت معهم على نفسي أبدا. وإذا دخلت عليهم أدخلت عليهم سرورا ورفقا، واستعملت معهم خلقا: هدية وأدبا أو سببا من الأسباب».

قلت: الفقراء في اصطلاح الشيخ عبد القادر وأمثاله هم المتجردون عن الدنيا، المتفرغون للعبادة. وتلك كانت إحدى صور اعتزال الصالحين للفتنة. وليس الوقت الآن لذلك، فالقعود والدروشة والهروب بالدين للجبال لا يليق بالرجال والأمة محتلة مهددة. والدرس الأخلاقي السلوكي من تلك العهود وصية حية لنا مفيدة.

قال رحمه الله: «ومن آداب الصحبة مع الفقراء أن لا تحوجهم إلى مسألتك. وإن اتفق فاستقرض الفقير منك شيئا فتقرضه في الظاهر

ثم تبرئه منه في الباطن، وتخبره عن قريب بذلك. ولا تبدأه بالعطاء على وجه الصلة لئلا يتحشم بحمل المنة منك بذلك.

ومن الأدب معهم مراعاة قلبه بتعجيل مراده، دون تنغيص الوقت عليه بطول الانتظار.

لأن الفقير ابن وقته كما ورد: ابن آدم ابن يومه، وليس له وقت لانتظار المستقبل.

ومن الأدب معهم أنك إذا علمت أنه ذو عيال وصبيان فلا تفرده بالارتفاق معه، بل تتخلق معه بقدر ما يتسع له ولمن يشتغل به قلبه».

قلت: ما أجمل أن تسود هذه الأخلاق الأخوية المجتمع، وأن يكون إدخال السرور على أخينا المسلم وعلى عياله خلقا نتخلق به ! وقد وردت أحاديث شريفة في الحث على ذلك.

قال رحمه الله: «ومن الأدب معهم الصبر على ما يذكر الفقير من حاله، وأن تتلقاه في حال ما يخاطبك بوجه طلق مستبشر، ولا تلقاه بالعبوس، ولا بالنظر الشزر، ولا بالكلام الوحش. وإذا طالبك بما لا يحضر في الوقت، فاصرفه بالوجه الجميل إلى مساعدة الإمكان، ولا توحشه بيأس الرد على الجزم، لئلا يعود بحشمة الإخفاق وعدم الإصابة بحاجته عندك، والندم على إفشاء سره إليك حسيرا».

قلت: وهذا أدب نبوي من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «**والكلمة الطيبة صدقة**»، فالكلمة الطيبة تواسي بها أخاك المحتاج إن لم يكن معك وجد تسد أبواب التباغض. قال رحمه الله: «وربما يغلب عليه طبعه، وتستولي عليه نفسه، فيظهر عليه الجهل بحاله والسخط عليك، والاعتراض على الرب عز وجل فيما قسم

له من الفاقة إلى الخلق والتبذل لهم. فيعمى قلبه، وينطفئ نور إيمانه. فكنت أنت مؤاخذا بذلك كله».

الفقير الصابر

في الكتاب والسنة ذكر الصبر على البلاء، والشكر على النعماء. ومازال الصالحون من الأمة يتدبرون أيهما أحب إلى الله عز وجل: الغني الشاكر أم الفقير الصابر. ومازال الأغنياء الظالمون، والقراء المزورون، والبله الخاملون، يخلطون بين شرع الله الذي يأمر بإنصاف الفقير المحروم من الغني البخيل وبين قدره سبحانه في قسمة الأرزاق. فيزينون للمحروم السكوت عن حقه، والتبلد السلبي، باسم الصبر.

بعد أداء حق الله وحق المستضعفين في المال للفقراء، يبقى الصبر إحسانا يصل العبد بربه. صبر له معنى غير معنى السكوت عن الحق، وباعث غير التبلد السلبي.

قال الشيخ رحمه الله: «قال الله جل وعلا: ﴿**إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ**﴾ (التوبة، 111). صبروا على الإفلاس في الدنيا، وردوا التصرف في الأنفس والأموال والأولاد إلى ربهم عز وجل، وسلموا الكل إليه جل جلاله، سوى الأوامر والنواهي».

قلت: هذا هو العلم: التسليم للقدر بعد إقامة الأوامر والنواهي الشرعية.

قال رحمه الله: «وامتثلوا الأوامر، وانتهوا عن النواهي، وسلموا في المقدور، وتحرزوا من الخليقة، وتجوهروا عن الإرادة والأماني والهمم (هموم الدنيا) في الجملة (أي بالكلية). فشغلهم بما لا عين رأت

ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. كما قال جل وعلا: ﴿ **إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ** ﴾ (ياسين، 36). فهكذا الفقير إذا فعل ذلك في الدنيا وتحقق بظاهر القرآن، باع حينئذ الجنة بربه عز وجل. وطلب الجار قبل الدار (...) كما قال الله عز وجل: ﴿ **يُرِيدُونَ وَجْهَهُ** ﴾ (الكهف، 28).

الفصل العاشر

القومة الزراعية

- أرقام ناطقة
- استصلاح الأرض
- الأرض لمن يزرعها

أرقام ناطقة

ناطقة مفصحة عن وضعنا المزري وعجزنا المخزي عن إنتاج طعامنا وكفايتنا من المنتوجات الزراعية. إنها أرقام تنذر بغد أكثر بؤسا وهزيمة وتبعية، وتشكل بتصاعدها من سنة لسنة الخط البياني الذي يقيس هبوطنا في سلم الحضارة، وتدهورنا في دركات التخلف والعوز، كلما ارتفعت حاجاتنا من ضرورات الغذاء وكماليات الاستهلاك الترفي. أرقام تشير باللسان البليغ، لسان الحال الأفصح من لسان المقال، إلى كوننا عالة في كفالة الدول المنتجة، لحما على وضم بين يدي الدول النشيطة الخبيرة.

في سنة 1981 من تاريخ النصارى استورد العرب من الموارد الغذائية بثلاثة عشر مليون دولار. وأعلن «مسؤول» عربي عند إعلان أرقام الإفلاس هذه بأن عجز العرب عن إنتاج غذائهم راجع إلى تدبير قوى خفية تحاول أن تزيد العجز الغذائي العربي، وتساهم بوسائل مختلفة في توجيه الاقتصاد العربي نحو الحاجة والتبعية.

قوى خفية من سوس الاستعمار الداخلي واحتكار الكافل الجاهلي. لابد أن تضع الحكومة الإسلامية في مقدمة واجباتها حريتها لتغيير هذا المنكر بإصلاح زراعي، أو ثورة زراعية. قومة في أول الأسبقيات، سمها ما شئت.

يمثل العرب 3.6 بالمائة من سكان العالم، ويملكون الأراضي الزراعية عشرة بالمائة من أراضي العالم. حصة كفيلة أن تضمن الكفاية الغذائية ثلاثة أضعاف لو استعملت الأموال العربية الوافرة، والطاقات البشرية، ومصادر المياه، وغيرهما من المقومات التي في يد سفهاء العرب، استعمالا حكيما منتجا.

لكن العرب دخلوا في حلبة الاستهلاك الجنوني الذي بمقتضاه يموت مجاهد أفغانستان ولاجئ المسلمين في مخيمات الفلسطينيين، وفلاح بنغلاديش، جوعا ليتأتى لمترف البترول إقامة مآدب برمكية بمناسبة «الزفاف» رقم20. وبمقتضاه يصرف الحاكم موارد الدولة لتشييد مصانع للأبهة والسمعة، تعمل بعشرة بالمائة من طاقتها، بينما تهمل الأرض والفلاحة لأنها نشاط لا يعبر عن «التقدم» مثلما تعبر المصانع المتألقة أبراجها المعدنية في صحراء العرب.

في سنة 1970 من تاريخ النصارى استورد العرب بمائة مليون دولار من المنتجات الزراعية. قفز الرقم في سنة 1979 إلى 800 11 مليون دولار: مائة ضعف وثمانية عشر ضعفا في عشرة أعوام ! تصاعد فظيع، إن وضعته في أفق العشر سنوات المقبلة أخبرك عن مصيرنا إلى الهاوية.

استورد العرب، حسب إحصاءات 1979 وعلى أساس معدل الصادرات الغذائية العالمية بين سنتي 1977 و1979، النسب التالية: 17٪ من القمح المصدر في العالم، 15٪ من الأرز، 10٪ من السكر، 40٪ من الأغنام الحية، 11٪ من لحم الضأن، 13٪ من الألبان، 53٪ من زيت بذرة القطن، 12٪ من زيت دوار الشمس.

لم تأت الإحصائية بمقدار ما استورده المترفون من المخدرات والخمور وعظائم الفجور. الأغنام حلال، ولا بأس في فقه الاسترخاء والتبلد من استيراد أغنام العالم لولائم المبذرين إخوان الشياطين.

وهاك أرقاما أخرى منبئة عن تبذير الجاهلين الذين يساهم إفسادهم في الأرض مع إفساد مترفينا في تجويع العالم المستضعف. قال رجاء كارودي: «إن طعام الفقراء تغذى به أنعام الأغنياء. يمثل سكان الدول المصنعة سدس سكان العالم. وهم ينتجون ويتصرفون

في 60٪ من حبوب العالم، يعلفون تلثي هذه الحصة أنعامهم بالإضافة إلى الصوجا وعلف الفول السوداني ودقيق السمك. وبذلك يزيدون جوع المستضعفين في العالم فداحة. (...) كيلو واحد من الصوجا يعطي الإنسان من البروتينات الغذائية مثل ما تعطيه ثلاث كيلوات من لحم البقر، أو عشر لترات من اللبن، أو ستون بيضة. ومع ذلك فثلاثة بالمائة فقط من إنتاج الصوجا في العالم يستعمل غذاء للإنسان. الباقي يعطى علفا للأنعام، أو يستعمل لاستخراج الألياف الصناعية».

استصلاح الأرض

يكون جهاد عمارة الأرض، واستصلاحها، وتهييئها للإنتاج، وحسن توزيعها، وتسيير العمل فيها، من آكد أنواع الجهاد. لأن بعمارة الأرض تحصل الأمة المجاهدة الأزواد وتضمن الأمن الغذائي. ثم إن صلاح الزراعة قاعدة ضرورية لتأسيس اقتصاد صحي يأتي التصنع مكملا له. فإن خربنا الأرض لنبني طرق الأسفلت، وبنايات الإسمنت، ومزابل لنفايات الاستهلاك، مقابر للسيارات «الخربانة» كما يقول سواق الأمير عن السيارة الكادلاك بعد أول وأدنى عطب يصيب محركها، فستلفظنا الأرض كما تلفظ بعض الحشرات المؤذية. هات يا فلاح دمك ليستبدل الأمير سيارته الخربانة !

قال الإمام علي كرم الله وجهه لعامله: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلا. فإن اشتكوا ثقلا (ثقل الخراج المؤذي)، أو علة، أو انقطاع شرب (انقطاع ماء السقي)، أو بالة

(رطوبة) أو إحالة أرض (إفسادها للبذور) اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم. (...) وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها».

هكذا كانت عنايتهم بالفلاح ومشاكله وباستصلاح الأرض. وهكذا كان فهمهم رضي الله عنهم لعمادية الفلاحة في الاقتصاد.

إن القومة الزراعية تتطلب إعادة النظر في ملكية الأرض، وتوزيع عوامل الإنتاج توزيعا متوازنا بين أنواع الصناعة وأنواع الزراعة، والعدل في أجور اليد العاملة بين عمال الحواضر والبوادي، وحماية الفلاح، وضمان أمنه، واستقراره، وحاجاته، لحبس الهجرة من البادية لحاضرة مدن القصدير، واختيار أنسب التقنيات للإنتاج، وتيسير الإدارة، ورفع وصاية الحكومة عن الفلاح، وتشجيع التعاونيات الفلاحية الإنتاجية والتسويقية، ودعم الإنتاج الزراعي بتيسير أثمان المخصبات، والآلات، ودفع قروض سخية لأكثر المنتجين نفعا، وتوجيه الزراعة للإنتاج المغذي بدل إنتاج التصدير، وحبس استيراد المواد الكمالية من الخارج، والتدرج في إيقاف استيراد الحاجيات لتشجيع السوق الداخلية الإسلامية.

أقصد بالخارج البلاد التي في يد غير المسلمين، وإلا فالتبادل التجاري والزراعي، خاصة بين البلاد الإسلامية، لا يتنافى مع الاعتماد على قوانا الخاصة حتى إن كان من أقطارنا ما لا يزال تحت الحكم الغاصب الجبري. أما شراء التجهيزات الآلية والخبرة الضرورية لتنمية زراعتنا فلابد فيه من التوجه للبلاد المصنعة، خاصة البلاد الصناعية الجديدة التي تناسب تقنياتها مستوى تطورنا.

ويعتبر في استيراد الحاجيات الاستهلاكية والتجهيزات، ما يكفي بدون سرف لتغطية الحاجات الاستهلاكية والتنموية لأمة تدخر من قوت يومها لتؤسس كفاية غدها وقوته.

ويكون من الأهداف الأولية في هذا المجال الزراعي، كما يكون في كل مجالات الاقتصاد، استعمال أنماط الإنتاج التي تقلل البطالة، وتعتمد على اليد العاملة أكثر مما تعتمد على تشغيل الآلات التي ندفع فيها أموالنا لتأتي إلينا تعطل الإنسان عن العمل. وهذا ما يسمى بتصدير البطالة، لأن صانع الآلة عندهم يشتغل دواما، فتأتينا آلته لتنشط عندنا عمر الزهور، عمر السيارة «الخربانة» المرمية في الصحراء بعد أول زكام أصاب المحرك، وليتعطل الإنسان !

على أن معظم أرضنا جافة. وما يسقط فيها من مطر، وما يأتي من زرع، يطلب السرعة في الحراثة والحصاد وسائر العناية. والسرعة تعني ضرورة الآلة. وصلابة الأرض تريد قوة الآلة، وتعميق الحرث يريد الآلة. فإصلاح التناقض بين الآلة واليد العاملة يقيم لنا إن شاء الله تقنية من نتاج أدمغتنا وأيدينا. ومن فضله تبارك وتعالى نطلب البركة ونستسقي الغيث.

من أوليات القومة الزراعية نزع الملكية الجائرة وتحديدها، وتقسيم الأرض قسمة تمنع من احتكارها في يد الملاك الغائب، وتجميعها لمنع التشتت في بقع صغيرة يضيع معها حيز مهم في رسم الحدود ولا تساعد على العمل المنظم كما تساعد الملكية المتصلة.

وإن تربية الفلاحين لمن أعز الأهداف، وتأطيرهم بمرشدين يقنعونهم في آن معا بواجبات العبادة وواجبات الإنتاج وهو صورة أخرى للعبادة، يقنعونهم بتبني الأساليب العلمية الرفيعة، وبالتعاون

والنظام. وعلى الدولة الإسلامية أن تحمي سوق المنتوجات الضرورية من الوسطاء، وشركات الاحتكار، ومن المرابين.

إن الأمة الإسلامية محاصرة، فما ظنك بجيش حاصره العدو ومنع عنه الطعام ! إما أن يموت جوعا وإما أن يستسلم خنوعا. والثالثة أن نحقق استقلالنا الغذائي بالإنتاج الوفير، ثم بالتقلل، فإن المؤمن يأكل في معي واحد كما قال الحبيب صلى الله عليه وسلم. وليس من الممكن ولا من اللائق مروءة ولا من المباح شرعا أن يستهلك العرب وهم 3٪ من سكان العالم 40٪ من الغنم المصدرة في العالم. لا ولا من المباح أن نباري الكفار الذين يأكلون في سبعة أمعاء، في التبذير ومستوى المعيشة المترفة.

الأرض لمن يزرعها

قال الإمام ابن حزم رحمه الله، وغفر لنا وله: «يأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات. ويجعل لكل أحد ملك ما عمَّره، ويعينه على ذلك فيه. لترخص الأسعار، ويعيش الناس والحيوان، ويعظم الأجر، ويكثر الأغنياء وما تجب فيه الزكاة». سبحان الله ! هم المؤمنين أن ترخص الأسعار، ويعيش الإنسان والحيوان. يا من تعلفون كلابكم طيبات الأرض، تكرمون الحيوان بإفقار العالم وقتله جوعا ! هم المؤمنين أن يكثر الأجر جزاء لعمارة الأرض التي أمرنا بها. فهل تعمر الأرض إن احتكرها من يعطلها، أو يتاجر فيها، أو يفسد فيها ؟ قال العلامة ابن حزم: «لا يجوز كراء الأرض بشيء أصلا. لا بدنانير ولا بدارهم، ولا بعرض، ولا بطعام مسمى، ولا بشيء أصلا. ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه:

1) إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه. (قلت: فإن عطلها ثلاث سنوات اعتبرت مواتا).

2) وإما أن يبيح لغيره زرعها، ولا يأخذ منه شيئا. فإن اشتركا في الآلة والحيوان والبذر والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراء فحسن.

3) وإما أن يعطي لمن يزرعها ببذره وحيوانه وأعوانه وآلته بجزء. ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى».

ذكرنا في غير هذا الكتاب كيف يجوز للسلطان نزع الملكية الخاصة لمصلحة الجماعة، ومن هذه الملكية الأرضُ. والحكم في تحول الأرض إلى موات إن عطلت ثلاث سنوات معروف. فتتسع النصوص لاستنباط قوانين شرعية تربط ملكية الأرض بالإنتاج، وتعتبر الإهمال الجزئي تعطيلا للأرض، فيكون ذلك رادعا يكمل حوافز الجهاد الزراعي الإيجابية. والله ولي الرشاد.

الفصل الحادي عشر

بأس الحديد

- تصنيع خاسر
- قام الإسلام بالقرآن والحديد
- صناعة ثقيلة
- التكامل الإسلامي
- تصنيع ذو أهداف
- توطين التكنولوجيا

تصنيع خاسر

أمرنا الله تعالى أن نعد القوة، والقوة بأس الحديد في عصرنا يعني التصنيع الناجح. ولئن ألححنا فيما سبق على ضرورة إعطاء الأسبقية للفلاحة فما ذاك عن قلة إدراك للضرورة الأخرى: الصناعة. ليس التصنيع في حد ذاته من أسباب تأخر الزراعة، بل بالعكس. لكن المغرورين بالغرب ونمطه الاقتصادي يتبارون في تقليد الآخرين، ويغطون فشلهم في التصنيع معا والفلاحة بشعارات ونظريات استهلكت في بلاد غير بلادنا، فهي مما يستورد للاستهلاك.

نريد تصنيعا يأتي كاللباس على جسم هو جسمنا، على مقاساتنا، خادما لأهدافنا، من ترتيبنا وتخطيطنا، ومن بنات اختراعاتنا في مختبراتنا، وبأدمغتنا وأيدينا. إلى هذا يؤول جهدنا إن شاء الله بعد فترة الاقتباس. لا عبرة بكون الصناعة ثقيلة أو خفيفة بقدر ما هي العبرة بمواءمة الصناعة لنظامنا السياسي والاجتماعي، بمواءمتها لطاقاتنا البشرية الموكول إليها تشغيل الآلة الصناعية وصيانتها، بمواءمتها لحاجاتنا المحلية والإسلامية مواءمة تكثر على سلعنا الطلب، وتفتح لها الأبواب، ويتسع لها السوق، وتتطور بذلك الصناعة، وتتقوى، وتتفرع، وتتجدد، وتتوطن !

إن التصنيع الخاسر هو ذلك الذي ينبني على البريق الكاذب للمعامل العصرية الضخمة المشتراة جاهزة، التي لا توائم الإنسان ولا المكان، ولا تنتج حاجة الشعوب المستضعفة وإنما تتعطل، أو تشتغل إن اشتغلت بجيش من الخبراء الأجانب، ولسوق استعمارية، بإدارة الشركات الكبرى.

كأنك ما رأيت وسمعت الحكام المغربين ينتقلون من مكان لمكان «لوضع الحجر الأساسي»، لمعامل براقة، هياكل يختفي وراءها سر الفشل والخسار !

إننا بحاجة لصناعة ثقيلة وخفيفة لإنتاج السلاح، والآلات الفلاحية، والبضائع الضرورية. لكن التصنيع على النمط المغرب لن يعطينا شيئا من ذلك. فإن الاستقراض بلا حدود، وتبني التكنولوجيا الغربية بلا تمييز، حبال تربطنا بالجاهلية، بل سلاسل في أعناقنا تتبعنا لهم تبعية الأسير والعبد. وعجزنا عن التحكم في سير عملية التصنيع يثبت دعائم التخلف، ويحرك ماكينته من فشل إلى فشل، من درك إلى درك.

قام الإسلام بالقرآن والحديد

ذلك خسران تصنيع عائم لا أصل له في نفوسنا ولا في عقيدتنا، ولا قدرة له من ثم على تلبية حاجاتنا. وتتغير النظرة عندما نعود إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله لنؤصل حوافز التصنيع، ونوجهه نحو أهدافنا الإيمانية.

إن الجهاد قوامه الرشاش، والمدفع، والطيارة، والدبابة، والصاروخ والتجهيزات الإلكترونية المعلوماتية، والاستقلال الغذائي والصناعي. هناك القرآن وبينات الهدى، وهناك الحديد وسيلة لنصر القرآن. قال الله عز وجل: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾ (الحديد، 25).

القوة والعزة ونصر الله منوطة باجتماع المصحف والسيف، وتلاحم الدعوة القرآنية والدولة الحديدية. مصحف بعكاز من خشب، ذلك رمز الإسلام المنقاد للحاكم. ومصحف بجانب رشاش، ذلك رمز إسلام المجاهدين المنيع العزيز. وما العزة إلا بالله العزيز الحميد.

قال الله تعالى يحكي نعمته على عبده داود عليه وعلى نبينا وإخوانهما أفضل الصلاة وأزكى السلام، ويجدد أمره للعباد الصالحين: ﴿ **وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ (سبأ، 10-11). كان خليفة الله داود ونبيه حدادا يصنع من الزرد دروعا. أمره الله عز وجل أن يصنعها سابغات، أي وافيات. وأمره أن يقدر في السرد، أي أن يتقن المقاييس والصنع. وأخبرنا وإياه أنه سبحانه وتعالى بصير بمثل هذا العمل الصالح، يجزي به ويحبه. فعندما يصبح التصنيع عبادة، والاشتغال والإتقان عملا صالحا يدخر ليوم الحساب، ويمارس بمراقبة الرب البصير تبارك وتعالى، نقترب من الفلاح والاستقلال عن حوافز الجاهلية وهيمنتها.

ما بلغنا أنه كان للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صناعة واسعة للحديد. لكن السنة والسيرة العطرة يخبران عن الاستعمال العتيد لبأس الحديد.

فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حريصا على اقتناء الأسلحة. وكان صلى الله عليه وسلم يلبس لامته للحرب، ويظاهر بين درعين. وكانت كتيبة المهاجرين والأنصار تسمى الكتيبة الخضراء، أي السوداء، لكثرة ما عليها ومعها من حديد.

وقد أرسل صلى الله عليه وسلم عروة بن مسعود وغيلان بن سلمة إلى جرش، من أعمال دمشق، ليتعلما صنعة العرادات والمنجنيق

والدبابات. وهي أسلحة متطورة بالنسبة لذلك العصر. فالمنجيق آلة لرمي الحصون بالحجارة الثقيلة، والعرادة نوع منه، والدبابة درع جماعية يضعها المهاجمون للحصون على ظهورهم لتقيهم أسلحة العدو ونيرانه وقذائفه. وقد استخدم صلى الله عليه وسلم هذه الآلات في حصار الطائف حتى طلب العدو الصلح.

أجمع الفقهاء على أن إقامة الحرف والصناعات فريضة على الأمة، يأثم الجميع بتركها. وقد برع المسلمون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في فنون الصناعة، وطوروها بعد اقتباسها. فصنعوا السفن وغزوا عليها. وكانت دروعهم الخفيفة التي لا تثقل الفارس ولا الفرس أدوات متطورة بالنسبة للدروع الثقيلة التي كانت وقاية الصليبيين، تثقل حركتهم في ساحة المعركة. كما كانت سيوفهم الرشيقة وسهامهم الرقيقة أقدر على بلوغ المراد مما كان مع أعدائهم. كانوا دائما على رأس التطور الصناعي حتى بزغ فجر العصور الحديثة، عصور تصنع فيها الجاهليون وتقننوا، وقعدنا عن ذلك الجهاد لما ثقلنا عن كل جهاد.

صناعة ثقيلة

لا تستطيع الزراعة أن تتطور بدون صناعة تسعفها وتكملها، ولا تكفي الزراعة وحدها، على أهميتها القصوى، لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء القوة الضرورية لاستقلال الأمة، ورخائها، وتقدمها.

الصناعة الخفيفة تلبي حاجات الاستهلاك، وتناسب الاقتصاد اللامركزي الذي يقرب الشغل إلى القواعد المحلية، ويساعد على

توزيع الثروات، ويشجع الإنتاج بما يتيح من مواءمة مستمرة بالسوق، وبما ينهض عليه من مبادرات حرة يسهر عليها من قريب، وفي حوار مباشر مع اليد العاملة، رجال الأعمال النشطون.

لكن الصناعة الثقيلة، مثل صناعة الصلب والحديد، والصناعات الكيماوية والكهربائية، وصناعة آلات الإنتاج هي المدخل الصحيح للتصنيع الشامل. هي المحرك للعملية الاقتصادية الصناعية، تجرها جرا، وتدفعها إلى التوسع دفعا. ثم إنها، قبل كل شيء، ضرورية لإعداد القوة، والتمكن من بأس الحديد الملازم اللازم للنصر في آيات الهدى والفرقان.

أنزل الله عز وجل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس، فمن كونه فيه بأس شديد تكون صناعاته الثقيلة الحربية أساسا أولا، ومن كونه فيه منافع للناس تكون تفرعاته أساسا ثانيا.

إن الصناعة الخفيفة التي تعتمد على آلات الإنتاج المستوردة، وعلى تحويل المواد الخام محليا، وعلى تقليد البضائع المستوردة المألوفة وتعويضها محليا، تفتقر دائما إلى استيراد آلات الإنتاج وقطع الغيار، بالإضافة إلى افتقارها للخبرة المستوردة. وكل أولئك يربطوننا ربط التابعين لمصدري تلك الآلات والقطع والخبراء كما تربطنا بهم حاجتنا للسلاح. تبعية سياسية واقتصادية لن تزداد إلا فداحة إن لم نبن اقتصادا متكاملا مستقلا، بأصوله الصناعية الثقيلة، وفروعه الصناعية الخفيفة. أما أن نبتاع بنات صناعتهم، وهن تلك الآلات الواردة ومعها دفتر كيفية الاستعمال، فلن يمكننا توطين الصناعة ببلادنا لأن البنات القاصرات دائمات الحنين إلى أمهاتهن، يجفلن ويرفضن الحركة. فإما ترمي بالسيارة الخربانة إلى مقبرة السيارات إن كنت سفيها، وإما تتوسل، وتقبل الشروط المجحفة، وتتنازل

عن سيادتك إن كان توقف الآلة أو انعدام قطع الغيار مسألة إفلاس اقتصادي أو هزيمة عسكرية.

لا مناص للدولة الإسلامية من السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي كما تحقق الاكتفاء الذاتي الفلاحي، لكيلا تكون في قبضة الاستراتيجيات الاستكبارية، ولكيلا تزدردها المصالح الاقتصادية المتصارعة.

التكامل الإسلامي

ولئن كانوا أسبق منا، بما لا يقاس، في هذا الميدان، وكانت قدرتنا اليوم على منافسة بضائعهم أقل من قدرتنا على التنافس أيُّنا يكون خير زبون لهم، فإن القومة الصناعية الإسلامية، واندماج الأقطار الإسلامية المحررة في بعضها، وانفتاحها التكاملي على بعضها، واعتبار أسواقها سوقا واحدة، وتفضيل البضاعة الإسلامية على غيرها ولو ارتفع الثمن، كفيلة أن تمهد ذلك الطريق، وتساعدنا على اقتحام تلك العقبة.

فباعتبار التجهيز الصناعي جهادا يعبئ طاقات الأمة بحافز لا يقاوم، وباندماج الأسواق والطاقات القطرية بعضها في بعض، يتم توزيع المهمات وتقاسم الاختصاصات. وبتفضيل البضاعة الإسلامية على غيرها بقطع النظر عن كلفة الشراء يمكن أن نشجع اقتصادنا على الازدهار، وصناعتنا على التقدم.

يطلب إلينا ذلك أن نقدم على حساب الربح العاجل أمل وحدة المسلمين وعزهم. وأن لا نتخذ بطانة من دوننا، وما الزبانة للكافر

إلا نوع من اتخاذه بطانة وصديقا. وما مصادقة الكفار رجاء ربح مادي عاجل وتعريض المسلمين للإفلاس إلا نوع من الخيانة، من أكبرها.

يطلب إلينا ذلك أن نقدم في الاعتبار درء المفاسد على جلب المصالح. فربما تقتضي الخطة الاقتصادية الصناعية التكاملية بين بلاد المسلمين أن يتخصص قطر في صناعة ما، تكون أقل مردودية وأبطأ عطاء. فإن كان توقف ذلك القطر يسبب مفسدة عامة للأمة، فما التشبث بالمصلحة المحلية العجلى إلا ضرب من الخيانة.

نكتب كل هذا ترسما للخط المثالي والسلوك الإيماني. نكتبه من جانب الدعوة. أما الدولة، وحتى الدولة الإسلامية الشورية العادلة الراشدة، فتقع تحت ضغوط وضرورات تقلص من قدرتها على المسلك المثالي الذي لا يكلف الكاتب إلا استدعاء الأفكار والكلمات من سماء الشعور الفاضل. لكن لابد من رسم المثل الأعلى في طريق أهل العدل والإحسان، وعلى الله التكلان.

ولا ننفك نوصي بأن تتعامل الدولة القطرية المحررة، واتحاد الدول القطرية المحررة، مع سائر أقطار المسلمين الباقية تحت حكم الجبر. ولتعتبر ذلك الجماعة الإسلامية المحلية بمثابة ضرورة قاهرة، وبمثابة انبساط للمد الإسلامي التحرري في أرض إسلامية لا تزال في مراحل القومة الأولى. قد يستغل حكام الجبر الصداقة الاقتصادية مع دولة القرآن للتمويه على الشعب المقهور، فعلى الدعاة المحليين أن لا يسقطوا في المقارنات السهلة، ولا في الاستنتاجات العجلى.

نعم، قد يكون موقف الدولة الإسلامية الوليدة من الحراجة والضيق والخطر بحيث تضطر لمصادقة حكام فاجرين كافرين

جاثمين على صدور الأمة. مثل هذا حدث للثورة الإيرانية الإسلامية في تحالفها مع حزب البعث النصيري الكافر. وهو خطأ فادح من وجهة نظرنا. دونه ما نشير إليه هنا من التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي. ولعل الحرب التي يخوضها إخواننا هناك، وصعوبات البدايات، تنجلي إن شاء الله عما يكشف الغمة ويصوب الأخطاء.

تصنيع ذو أهداف

ينبغي أن تكون الخطة التصنيعية في دولة الإسلام خطة ذات أهداف إسلامية. هذه الأهداف مجملة تتلخص في هدفين:

1) البأس الشديد

2) المنافع للناس

تحتاج الخطة بعد ذلك لدراسة تفصيلية توائم بين الأهداف، والمراحل، والوسائل، والتخصصات القطرية والمحلية داخل القطر. وتحتاج للنظر فيما هو قابل من كل ذلك للتنفيذ حالا، وما يتوقف على إعداد عوامل اقتصادية تمهيدية من تجهيزات أساسية، ويد عاملة ماهرة، وتمويل وافر، وتقنية مناسبة.

ويعتبر التصنيع إسلاميا وناجحا إن حقق التنفيذ بشروط المردودية والتوازن، بين هدف القوة والبأس وهدف المصالح للناس. فإن التصنيع الفاشل ماليا، العاجز عن الإنتاجية العالية والمردودية، تصنيع إفلاس. ولا يغطى اسم «الإسلام» الفشل والإفلاس ولا يقبلهما وإن اندسا تحت ذيوله. وإن اقتصاد الترف والتبذير اقتصاد جائر، لأنه لا يحترم أصول العدل والإحسان وخدمة المستضعفين.

من أسباب خسران الاقتصاد، وفشله، وإفلاسه، سوء تدبير العملية، وسوء تنسيق سيرها. فحذار أن نغتر بحماس ثوري أعشى يثور للإنتاج من أجل الإنتاج. فإن لم تصحب الحكمة أمراء الاقتصاد وساقة الجند العاملين في حقوله، فسرعان ما يختنق الاقتصاد، وتضطرب حركته، وتنقطع أوصاله.

إن اتخاذ القرار الاقتصادي، وزراعة المنشآت الصناعية، لاسيما الكبرى منها، في أرض متخلفة يطلب من أمراء الاقتصاد وجنده شبيه ما يطلبه القرار العسكري من أمراء الحرب وجنده من تبصر وحسن اختيار الحجم والوقت. حساب الحاجات والموارد من الطاقة، والمواد الأولية، والمياه، واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، والنقل، والتسويق، والإدارة، والتمويل الخ.

التصنيع الهادف لا يدفع العجلة الإنتاجية في حركة عشوائية ليتمكن المسؤولون من صف أرقام إحصائية على مائدة المباهاة. لكن يقتصد في الوسائل، ويتخلى عن المباني المشيدة المرتفعة التكاليف، ويستثمر المال في المشاريع المفيدة المتواضعة، المتكيفة مع الظروف والمناخ.

توطين التكنولوجيا

من أهم العقبات أمامنا دون التصنيع الكفء المستقل فقرنا في العلوم الصناعية، وقلة زادنا من الخبرة والأيدي الماهرة. لا يصح أن ننكر تفوق الجاهليين علينا في هذا الميدان تفوقا ساحقا، كما لا يصح أن تشل المقارنة المعجزة حركتنا وأن نقف مسحورين مكتوفي الأيدي.

إنها معركة حاسمة، معركة انتزاع العلوم والخبرة من مخالب قوم شحيحين بها، غيورين عليها. ولن يمكننا بناء حضارة إسلامية

ولو بلغ كم المواد الخام وعدد الأيدي العاملة والمال الموفور ما بلغ بدون المواهب العلمية، والمهارات العملية، والتدبير الإداري، والتنظيم المتخصص. وإنه إخفاق فظيع للقومة بدون صناعة، وإنه حلم تافه أن ترفع أبراجا معدنية مستوردة على ركام من بلادة الأدمغة وبداوة الحس.

هناك فخ منصوب لاصطياد أموالنا ومصادرة مستقبلنا يسمى «استيراد التكنولوجيا». صفقات تدفع فيها الدول المتخلفة عصارة جهدها وثروة أرضها ليحصل لها شرف استقبال الخبراء الأجانب ببالغ الحفاوة، والتفرج عليهم وهم يبنون في عقر ديارنا معاقل ترسخ أقدام صناعتهم وشركاتهم بين ظهرانينا. ثم لا تخدم تلك «التكنولوجيا» إلا أهدافهم، ولا تنطق إلا بلغتهم، ولا تأنس وتطرب إلا بذكر حضارتهم.

إن أهدافنا مخالفة لأهداف المركب الصناعي الحربي لكِلا طرفي الجاهلية. وكما يجب أن نحارب تلك الأهداف الاستكبارية يجب أن نمتحن «التكنولوجيا» ونطوعها لأهدافنا حتى تستحق منا الثقة. ولا يكون ذلك إلا بتقديم رجالنا الفضلاء المهرة في البحث العلمي والابتكار في العناية والاعتبار، وتشجيع البحث العلمي المخترع الصانع لا «البحث العلمي» الأكاديمي الذي نجاري به فلسفتهم وخرافاتهم، ونصرف عليه أموالنا على شكل ترجمات «أدبية» لإفرازاتهم، وعلى شكل «قراءات» لا تنتهي للتراث القديم، غثه قبل سمينه.

جعلنا تخلفنا العلمي وحاجتنا لصناعتهم عالة ضائعين، بل فريسة ممتازة سمينة بأموال النفط. فيا من يوطن في بلادنا تلك العلوم ليحررنا من الضياع !

الفصل الثاني عشر

العمل



- جهاد البناء
- القاعد عن الكسب ساقط الشرف
- حقوق العمال
- النقابة

جهاد البناء

يا من يفك رقبة الأمة ! يا من يطعمها في أيامها ذات المسغبة ! يا من يخرجها من يتمها وبؤسها ومتربتها !

إن شياطين التبعية، والجوع، والهزيمة التاريخية، لا يفيد في طردها الاستعاذة. تنهى الصلاة عن الفحشاء والمنكر، لكن المصلي يبقى عالة على غيره إن لم يشمر عن ساعد الجد ليكسب قوته، ولم يتحفز للنشاط الدائب وإعداد القوة ليدافع عن نفسه الشياطين الإنسية التي لا تردها الاستعاذة كما ترد شياطين الجن.

إن الذي يفك رقابنا عمل منبعث من أعماق ديننا الحنيف الذي يأمر بالسعي في الأرض، والمشي في مناكبها، وعمارتها، والخلافة فيها. ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ**﴾ (ص، 26).

فهل قال له الله عز وجل: نم ونحن نرزقك ونبطش بعدوك ؟ كلا بل قال له: ﴿**فاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ**﴾. وقال له عز وجل: ﴿ **أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً**﴾ (سبأ، 11).

ورد عن المصطفى صلى الله عليه وسلم في الحث على العمل سلسلة طويلة من الأحاديث يقرأها خطباؤنا الأماجد من على منابر إسلام الخمول، والحركة خارج المسجد تعج بنشاط لا يمت إلى الإسلام بصلة، إلا من حيث استمرار الناس بالاعتقاد أنه لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كان من عمل فردي يختلط صلاحه بفساد الغادين الرائحين على غير قصد سام، وجهاد بان.

قوى العمل معطلة في البطالة، أو موجهة لإنتاج معاش متخلف. ولا شرف للعمل الجاد، إنما الشرف لمن يحتال. والعامل عسيف

مظلوم في أدنى درجات السلم الاجتماعي. بقي في كلام العرب أثر للمعاملات الجاهلية، فنجد في الحديث قول الأعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن ابني كان عسيفا». قال مالك رحمه الله: العسيف: الأجير. فحمل الاسم معاني الظلم والتعسف الواقعين على الأجير العامل.

في معرض حديثنا عن جهاد البناء يجب أن لا نتصور هذا الجهاد على شكل تطوع شامل تهب الأمة بكاملها بمقتضاه لتنجز الأعمال الشاقة في جو المرح والنشاط والحماس.

يلزم كثير من التطوع وكثير من الانبعاث الجماعي ويلزم أن تسود روح النشاط عبادة البناء بنية التقرب إلى الله عز وجل. لكن هذا الجو الإيماني ما هو إلا إطار نفسي حركي، وجسم العمل وماهيته بذل العامل جهده اليومي في حدود واجب هو مسؤول عنه، وحق هو مطالب به، حق يحميه القانون الشرعي.

الإطار الإيماني دعوة، والدولة الإسلامية مستندة إلى الدعوة، متحركة على هديها، يجب أن تقنن للجهاد البنائي قوانين تخطط العمل، وتعبئ الجهود، وتصنف العامل لتنفي عنه التعسف، وتعطي صاحب المال حقه بالقسط.

ولا تحسب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الميامين كانوا رجال غدوة إلى المسجد وأخرى لساحة القتال، والأيام بين ذلك فارغة، بل كان العمل الدائب، والسعي الكاسب نشاطهم العادي اليومي.

قال الحافظ ابن القيم نور الله ضريحه: «إن النبي صلى الله عليه وسلم باع واشترى، وشراؤه أكثر، وآجر واستأجر واستئجاره أكثر.

وضارب وشارك، ووكل وتوكل، وتوكيله أكثر، وأهدى وأهدي له، ووهب واستوهب، واستدان واستعار، وضمن عاما وخاصا، ووقف وشفع. فقبل تارة ورد أخرى، فلم يغضب ولا عتب، وحلف واستحلف، ومضى في يمينه عدة، وكفر أخرى. ومازح وورى ولم يقل إلا حقا. وهو صلى الله عليه وسلم القدوة والأسوة».

وقد بوب البخاري رحمه الله: باب كسب الرجل وعمله بيده. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: اختلف العلماء في أفضل المكاسب، قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصنعة. وعند البخاري قول أبي بكر الصديق بعد توليه الخلافة: «كان أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم عمال أنفسهم»، أي أنهم كانوا يباشرون أعمالهم بأيديهم، لم يكونوا طبقة طفيلية. وعنده قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده. وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده**». وقوله صلى الله عليه وسلم: «**لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه**».

وعند البخاري في كتاب الحرث والمزارعة قول رسول صلى الله عليه وسلم: «**ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**». وعنده رحمه الله هذا الحديث العجيب الحكمة، عن أبي أمامة الباهلي أنه قال، وقد رأى سكة وشيئا من آلة الحرث: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل**». فهل هذا زجر عن احتراف الزراعة واتخاذ عدتها ؟ كيف وفيه، إن فهمناه هذا الفهم، تناقض سافر مع ما أمر الله به من الحرث والزرع وشكر نعمة الله في ذلك، ومع الحديث السابق في فضل الغراس والزرع !

كان الصحابة رضي الله عنهم عمال أنفسهم في كسب المعاش، وكانوا عمال الله في مرابطتهم المستمرة واستعدادهم الدائم للجهاد. فإن دخلت الآلة الزراعية البيوت، واحتلت محل السلاح، واستحال جند الله مجرد زراع خاملين، فقد حل الذل بالأمة. السكة والمحراث، وما في حكمها من آلة إنتاج المنافع الاستهلاكية لا تعوض السلاح ومعامل صنعه. فإن تزاحم هدفا بأس الحديد ومنافع الناس على اهتمام المسلمين واختل التوازن في صالح الإنتاج الاستهلاكي الوديع المسالم فذلك هو الذل، لأن أمة من الفلاحين الملتصقين بالأرض، وأمة من عمال البضائع المدنية بدون حماية وشوكة أمة مفتوحة للغزو.

وقد بوب البخاري رحمه الله على حديث أبي أمامة هكذا: «باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر». قال الحافظ ابن حجر نفع الله به: « وقد أشار البخاري بالترجمة (أي بعنوان الباب) إلى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث الماضي في فضل الزرع والغرس. وذلك بأحد أمرين: إما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك. ومحله ما إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه (قلت: الجهاد خاصة)، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع، إلا أنه جاوز الحد فيه». قلت: تجاوز الحد وتضييع ما أمر بحفظه علة ونتيجة للإخلال بتوازن العمل الاقتصادي بين هدفي: بأس الحديد ومنافع الناس.

القاعد عن الكسب ساقط الشرف

بعد شهور قليلة من غزو اليهود للبنان، وتدميرهم أحياء المسلمين في عاصمتها، وذبحهم إياهم، واحتلالهم الأرض، ظهر الأثر العميق

لذلك الغزو في اقتصاد لبنان، إذ غزت بضائع اليهود سوق لبنان، وغزت أسواق العرب من خلال لبنان.

وكان اليهود حريصين في عقد صلحهم مع حكام مصر على «تطبيع» العلاقات. وتعني الكلمة أول ما تعنى التبادل التجاري الذي بواسطته يأكل الأقوى الأضعف، يأكل الاقتصاد اليهودي النشيط اقتصاد مصر المتخلف.

الهزيمة الاقتصادية مقترنة لا تنفك عن الهزيمة العسكرية والحضارية. وبقياس العلل والنتائج بعضها على بعض، نجد هذا الدرس في الحديث الشريف الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**يوشك أن تداعى عليكم الأمم من كل أفق كما تداعى الأكلة على قصعتها**». قال: قلنا يا رسول الله أمن قلة بنا يومئذ ؟ قال: «**أنتم يومئذ كثير. ولكن تكونون غثاء كغثاء السيل. تنتزع المهابة من قلوب عدوكم، ويجعل في قلوبكم الوهن**» قال: قلنا: وما الوهن ؟ قال: «**حب الحياة وكراهية الموت**».

تداعى الأكلة علينا يعني الاستعمار والاحتلال الاقتصادي. والوهن الذي هو حب الدنيا وكراهية الموت، سبب للهزيمة العسكرية كما أن حليفه حب الراحة وكراهية العمل سبب للهزيمة الاقتصادية.

روى أبو داود بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل ذات يوم المسجد، فإذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة جالسا فيه. فقال: «**يا أبا أمامة ! مالي أراك جالسا في المسجد في غير وقت الصلاة ؟**» قال: هموم لزمتني وديون يا رسول الله ! قال: «**ألا أعلمك كلاما إذا قلته أذهب الله عز وجل همك، وقضى عنك دينك ؟**» فقال: بلى يا رسول الله ! قال: «**قل إذا أصبحت وإذا أمسيت: اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزَن، وأعوذ**

بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من البخل والجبن، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال». الاستعاذة من الكسل ورفاقه واردة في الصحيح في غير هذا الحديث.

لاشك أن اللجأ إلى الله عز وجل بالدعاء المبارك سبب متين. لكن الله عز وجل واضع الأسباب، يذهب الهم ويقضي الدين بتيسير أسباب الكسب لا بإمطار الذهب والفضة والمتاع من السماء. وجه النبي الكريم صلى الله عليه وسلم صاحبه المشتكي ليطلب من الله تعالى رفع الكسل ورفاقه، لم يوجهه بذلك إلا للتشمير وعقد العزم على إمساك الأمر بجد ونشاط وشرف.

أخرج ابن الجوزي أن عمر رضي الله عنه كان إذا رأى غلاما فأعجبه سأل: هل له حرفة ؟ فإن قيل لا، قال: سقط من عيني ! وذكر ابن الجوزي عنه رضي الله عنه أنه قال: «لأن أموت من سعي على رجلي أطلب كفاف وجهي أحب إلي من أن أموت غازيا في سبيل الله».

علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السعي على العيال عبادة، وشرف للعامل، وحث على الكسب. فلم يكن هناك عندهم تمييز بين الجهادين، جهاد الكسب وجهاد العدو. جاء في ترجمة سعد بن معاذ في «الإصابة» عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسعد: «**ما هذا الذي أرى بيدك ؟**» فقال: أثر المسحاة، أضرب وأنفق على عيالي فقبل النبي صلى الله عليه وسلم يده، وقال: «**هذه يد لا تمسها النار !**».

في دولة الإسلام المتجددة يجب أن يشرف العامل، ويحبب إلى النشء العمل اليدوي المنتج، جنبا إلى جنب مع المهارات الفكرية العلمية. بل يجب أن يحارب الميل إلى العادات الاسترواحية التي يفضل أصحابها المعاش الرخو المترفع عن الكد والمعاناة والصبر

الطويل. ذلك أن الانتصار في معارك التصنيع والزراعة يطلب من الخشونة وشدة المراس نظير ما يطلبه الانتصار العسكري.

جهاد البناء شقيق جهاد السيف، يرضعان معا من خصال الشجاعة التي تذهب الوهن، وحب الشهادة الذي يذهب الخوف من الموت، وشرف اليد التي تضرب بالمسحاة تنفق على العيال فيموت الكسل.

دماء الشهداء، حبر العلماء، نفس الصالحين، زفرات الواعظين، إرشاد المربين، عرق العاملين وأيديهم الشريفة، نشاط المتاجرين والصانعين، أمانة الإداريين، تدبير المسيرين، حكمة أمراء المسلمين. كل أولئك بناة.

نقرأ كثيرا في السيرة النبوية عن المغازي النبوية، والإنجازات القتالية. لكن قليلا ما نتسمع إلى ذلكم التاريخ المجيد لنستطلع أخبار الغادي والرائح في مهنته، أخبار العمل الاقتصادي.

أوردنا في رأس هذا الفصل كلمة ابن القيم عن نشاط رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور معاشه. ونكمل هنا الصورة إن شاء الله.

كان أبو بكر رضي الله عنه تاجرا بزازا يسافر في التجارة مثلما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة. وكان عمر يتجر، وعثمان، وخديجة أم المؤمنين، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وما لا يحصى غيرهم. وكان في المدينة أسواق تعج بالنشاط الاقتصادي والتجاري. فكانت متاجر الحبوب والتمر تسوق منتوجات البلد، وكان البزازون، والعطارون والقائمون على الميزان، والصرافون، والحدادون، والرماحون، وتجار الأسلحة، والعشابون وهم صيادلة الوقت، والخرازون، والدباغون، والنساجون، والسماسرة، والخياطون، والنجارون، والصاغة صناع الحلي، وصناع الأقداح

من الخشب، وصناع الفخار، والنقاشون، وبائعوا الدهن والسمن، والبناؤون. وكان النساء يساهمن بنصيبهن الكامل في ذلك النشاط.

حقوق العمال

في الدولة الإسلامية المتجددة يجب أن توفر للعمال حقوقهم الملموسة التي يجدها الكم والإحصاء والعد مضافة إلى حقهم في التكرمة التي يستحقونها لشرف جهادهم. فتكون الحقوق المعدودة، الكمية، الملموسة، عنوانا عن ذلك التكريم وبرهانا. فيتاح لكل المسلمين الحصول على عمل مثمر، والحصول على التدريب اللازم، بإشراف الحكومة، أو بمبادرة أصحاب المشاريع، والحصول على تعويض للمرض والبطالة القسرية، والحصول على العلاج والمأوى وتربية الأولاد، والحصول على المعاش بعد التقاعد والحصول على ظروف إنسانية حال العمل.

يقتضي هذا أن ينظم الضمان الاجتماعي، وأن تفرض لتمويله ضرائب على الأغنياء، إن لم تكف الزكاة تطبيقا للأصل الوارد في الصحيح: «**تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم**».

إن التصنيع من شأنه أن يحدث في المجتمع تطورات لها نتائج اقتصادية سياسية تعرض العمال لجور المشغلين. فإن لم تحم الدولة حقوق العمال اضطرب المجتمع وانضر الاقتصاد، واستفحلت فرص الاستغلال الرأسمالي الممقوت.

يجب أن تعطى للعمال حقوقهم الفردية فيما يخص الأجرة العادلة، وظروف العمل، ومؤنة الأسرة، وصيانة الصحة، وتربية المهارة، وترقية المرتبة، وتوقيت الشغل توقيتا يسمح للعامل بالتفرغ لعباداته

وحاجاته. لكن هذه الحقوق الفردية لن تضمن ولن يسخو أحد بإعطائها إن لم يكن قانون الدولة ماسكا بزمام الأمر، وإن لم يكن هذا القانون راعيا يقظا للحقوق الجماعية للعمال، معتمدا على يقظتهم وحرصهم على إقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حيز نشاطهم.

إن اقتصر القانون على تسمية الحقوق الفردية، وترك التطبيق لإرادة المشغلين فستؤول النزاعات الفردية بين العامل ومشغله إلى الحل التعسفي الذي يأكل القوي بمقتضاه الضعيف. كان العامل عسيفا، ويكون تحت كل نظام جاهلي. وتقاس إسلامية الدولة برفعها العسف عن العامل، فكل تنظيم وتقنين يساعد على ذلك فهو من قبيل «ما لا يحصل الواجب إلا به فهو واجب».

النقابة

لا يقدر على استخلاص الحق إلا القوي. ولا يستطيع القانون وحده أن يعطي الحق، لاسيما إن كان صاحبه صامتا خائفا، أو كان طالب الحق غير بصير بدقائق النصوص، وأصول التعامل، التي يتقنها الغريم، فيحتال على القانون، أو يراوغه. لذلك لابد من دعم النقابة ومساندتها لتدافع عن الحقوق الفردية والجماعية وتنتزعها. لا فرق في ذلك بين أن يكون المشغل هو الدولة أو هو صاحب الاستثمار.

النقيب لغة: هو ممثل الجماعة والناطق بلسانها. وقد عقد القاضي الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» فصلا عن النقابة وعدها من أهم خطط الدولة، عنى بالنقابة نقابة الأشراف. فقد كان لآل البيت، ولا يزال في بعض البلاد، تجمع تعترف به الدولة، وممثل مدافع عن

حقوق العترة الطاهرة. وإن عنايتنا تحت ظل الدولة الإسلامية بالعمل والعمال وشرفهم يجب أن لا تقل عن عنايتنا بذوي القربى أعزهم الله وبأنسابهم، بل تقبل اليد المؤمنة الخشنة من أثر المسحاة قبل اليد الناعمة الموفورة النعمة.

يجب أن تقوم النقابة تحت ظل دولة القرآن بغير المهام التي تقوم بها نقابات الشيوعيين من كونها أداة من أدوات الدولة. ويجب أن تسلك أسلوبا غير أسلوب الإضراب والعنف الذي تسلكه نقابات الرأسمالية. يجب أن يستبدل بالإضراب تنسيق ثلاثي بين ممثلي النقابة والدولة وأصحاب الشغل. ويجب أن تكون النقابة أسمى من وكالة همها الوحيد بيع قوة العضلات بأغلى الأثمان، وأرفع من أن تسمح بالفوضى وتشيع الحقد.

نقابات تفاوض، وضغط معنوي قانوني، لا نقابات رفض وإضراب وتخريب. وعلى الدولة أن تقدر المصلحة، وتحمي العسيف، لتلتقي بواجبها في الجمع بين مصلحة الأمة كلا ومصلحة المستضعفين عضوا حيويا في الأمة، تضيع الأمة بضياعه. وظلم العسيف خراب.

قال أبو عبد الله بن الأزرق شارح ابن خلدون: «من أشد أنواعه (أي الظلم) العائدة بفساد العمران، تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بها. لأنها من قبيل التمولات التي بها المعاش. فإذا كلفوا عملا في غير شأنهم، واتخذوا سخريا في غير معاشهم، أبطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم، وذهب معاشهم بالجملة. وإن تكرر عليهم أفسد آمالهم في العمارة، وقعدوا عن السعي فيها جملة، فتأدى إلى خرابها لا محالة».

«من اخترع نظرية فائض القيمة» وابتزاز العمل من العمال ؟

الفصل الثالث عشر

العدل

- العدل والقسط
- كونوا قوامين بالقسط
- العدل أساس الأمن والاستقرار
- الظلم مؤذن بالخراب

العدل والقسط

من اخترع أن للعمل قيمة، وأن تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بها اغتصاب لهذه القيمة ؟

نعم عرف علماؤنا كيف يعبرون عن هذا قبل أن يصوغه ماركس صياغته الاقتصادية «العلمية». لكن كلمة الله الذي أمر بالعدل والقسط وقفت لها مخاوف الفتن فلم يتحول ذلك العلم بالاغتصاب ثورة على الحكم الجائر.

ذكرت في القرآن مادة «عدل» بمعنى العدل ضد الجور في مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ**﴾ (النحل، 90). وقوله سبحانه: ﴿ **إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ**﴾ (النساء، 58) وجاءت بمعنى الميلان عن الإنصاف والاعتراف بالله إلى الشرك في مثل قوله عز من قائل: ﴿**ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ**﴾ (الأنعام، 1)

وتفيد كلمة «قسط» الإنصاف في الحكم والقسمة في مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ (المائدة، 42)، وقوله تبارك وتعالى: ﴿**وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ**﴾ (النساء، 143)، وقوله سبحانه: ﴿**أَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ**﴾ (الأنعام، 152).

هما عدلان مترابطان متلازمان. عدل القاضي والحاكم، يطبقان شرع الله عز وجل في إعطاء حقوق العباد وإنصاف بعضهم من بعض،

وعدل القسمة الاقتصادية الاجتماعية. والظلم في الحكم والجور في القسمة عديلان لا يفترقان.

ولوضع الكلمات القرآنية في أوضاعها اللغوية نخصص كلمة «عدل» للحكم والقضاء، وكلمة «قسط» للإنصاف في القسمة، لكيلا يختلط حديثنا عن العدل الحكمي والعدل الاجتماعي الاقتصادي. قال الراغب الاصفهاني رحمه الله: «العدل يستعمل فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام (...) فالعدل هو التقسيط على سواء».

وقال: «القسط هو النصيب بالعدل كالنَّصَفِ والنَّصَفَةِ».

كلا الكلمتين تدل على التسوية بين طرفين. لكن نخصص لنلح على أن القسمة العادلة للمال والأرزاق مطلب شرعي لا يقل أهمية عن مطلب العدل الحكمي والقضائي. وما وظيفة الحاكم أول شيء إلا السهر على أن لا يأكل القوي الضعيف ليحصل الأمن الداخلي. ولا يتقاضى الناس غالبا إلى القاضي إلا لقسمة أسيئت أو نزاع راجع لسوء قسمة.

إن إقامة العدل والقسط ركن ركين في صرح الدولة الإسلامية، وعلى إقامتهما مدار صلاح الحكم، والاقتصاد، والشورى، والإدارة، والأمر كله. فإن مجتمعا تكون مقاليد الثروة فيه في يد طائفة من الناس لن يلبث أن تعكس قوانينه مصالح هذه الطائفة وأن يستولوا بواسطة قوانين الجور، أو تحريف الكلم عن مواضعه، على السلطان. فإذا كان السلطان والمال، ومن شأنهما أن يتآلفا، مجتمعين في يد طبقة فإن أجهزة الدولة ومحاكمها تدين لقانون الغالب. فباختلال القسط يختل العدل.

إن سيطرة الاحتكار الاقتصادي على مصير الشعوب المجوعة البائسة يتجلى في جور طائفة أو طبقة ملكت أزمة المال والأقوات والوسائل المادية، فأتاح لها ذلك التحكم في التوجيه، والقرار،

والإعلام، والتربية، وسائر مناحى النشاط السياسي والاجتماعي. فإن صعب على الطبقة الاحتكارية أن تجهر بجورها فإن ما لديها من وسائل مادية وثقافية وسياسية يمكنها من تزوير ديمقراطية تشترى فيها الأصوات من الناخبين وتزور بها واجهة قانونية ظاهرها الحرية والعدل والقسط وباطنها من قبله العذاب.

كونوا قوامين بالقسط

قال الله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ**﴾ (النساء، 135). قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أمر الله المؤمنين أن يقولوا بالحق ولو على أنفسهم أو آبائهم أو أبنائهم، لا يحابوا غنيا لغناه، ولا يرحموا مسكينا لمسكنته». وأخرج ابن جرير عن السدي أنها نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم: اختصم إليه رجلان، غني وفقير. فكان حلفه مع الفقير (أي ميله) يرى أن الفقير لا يظلم الغني. فأبى الله إلا أن يقوم بالقسط في الغني والفقير. قلت: كلام السدي يتضمن أن حكمة التشريع اقتضت إبراز هذا الحكم بهذه الصورة. وإلا فالنبي صلى الله عليه وسلم أبصر بالأمر، كيف وهو عبد يوحى إليه، منزه عن أن يكون له حلف مبني على الظن.

وقال الله عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُوا**﴾ (المائدة، 8). قال السيوطي في «الدر المنثور»: أخرج ابن جرير عن عبد الله بن كثير أنها نزلت في يهود خيبر: ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليستعينهم في دية فهموا أن يقتلوه. فذلك قوله: ﴿**وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ**﴾.

يتخلص لنا من كل هذا وجوب إقامة ميزان العدل والقسط بين الأغنياء والفقراء، والأقارب والأباعد، بلا حلف، ولا هوى نفس، ولا رغبة انتقام. وسواء في وجوب ذلك العدل القضائي المتمثل في أداء الشهادة أمام القاضي، والقسط في القسمة. وفي الآيتين الكريمتين إسناد القيام لله عز وجل في قوله: ﴿قَوَّامِينَ لِلّٰهِ﴾ وإسناد الشهادة له سبحانه في قوله: ﴿شُهَدَاء لِلّٰه﴾.

فمن هذا نأخذ أن عمدتنا ولسان ميزاننا في إقامة العدل والقسط هو إخلاصنا الوجهة لله عز وجل، ذلك الإخلاص الذي يعصمنا من الميل مع الهوى، ومن الظلم في الحكم والجور في القسمة.

تزعم الرأسمالية أن نظامها القائم على حرية الفرد، وعلى الديمقراطية، وعلى الباب المفتوح في الاقتصاد، هو النظام الصالح لتوطيد العدل السياسي القضائي والقسط الاقتصادي الاجتماعي. وتزعم الاشتراكية أن ذلك لا يتأتى إلا في ظل نظامها الجماعي المرتكز على استبداد البرولتاريا.

ونشاهد عند القوم وعندنا أن باستمرار الحكم الرأسمالي والاقتصاد الرأسمالي تزداد طبقة الأغنياء غنى، ولا تنتزع الطبقة العاملة الناصبة حقوقها، أو بعض حقوقها، إلا بالعنف النقابي أو تحت تهديد الأحزاب الاشتراكية الاجتماعية. وهي خلاف الاشتراكية الثورية.

ونشاهد أن باستمرار الحكم الشيوعي تتحول الطبقة المحرومة من قبل إلى طبقة جديدة تستأثر بالملكية والمال والسلطان والمتاع.

الكفتان هنالك في الأنظمة الجاهلية راجحتان لصالح الطبقة الأقوى والأدهى. وفي دولة الإسلام يجب أن يكون القيام لله، والشهادة لله، والمرجع لله، والقانون شرعه المقدس الذي يجد فيه المجتمع توازنه، ويجد فيه كل ذي حق حقه.

الصراع في بلاد الرأسمالية مستمر بين الطبقات الاجتماعية. صراع يحرك السياسة والاقتصاد، يتحكم في الانتخابات والإضرابات والتحالفات. وتحت الجاهلية الأخرى نسمع جماعة من المحتجين، سموهم «متمردين»، ينازعون مشروعية الحكم البرولتاري المستبد، ويطلبون شمة من العدل، ونسمة من القسط، وهبة من الحرية.

العدل والقسط هنالك، كما هما في ظل أنظمة الجور عندنا، مطلبان دائمان، بهما وعليهما وفي أمل الحصول عليهما تحيى الشعوب. والخلاف على معنى العدل، وماهية القسط، وقاعدتهما، ومن الكفيل بهما، والحكم في شأنهما، خلاف عجاج رجاج.

وفي دولة الإسلام، يقوم جند الله لله، ويشهدون لله فيثبت الميزان في أيديهم، وينتهي الخلاف، إن نشِب، إلى حكم الله الذي أنزل الكتاب والميزان. قال عز من قائل: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ (الحديد، 25). وقال سبحانه: ﴿**وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ**﴾ (النحل، 64).

وقد بين صلى الله عليه وسلم ضوابط العدل وقوانينه، وأصوله، وفروعه، وأنصباء القسط، وقسمته، وأمناءه، فلا مجال أن يحيف حائف عن العدل، ولا أن يتقول متقول في وجوب القسط، وكيفيات كل ذلك وقواعده. وما سكتت عنه الشريعة ولم يرد فيه نص من شؤون العدل والقسط، مما يتلبس بالظروف الطارئة، فالاجتهاد وفق الضوابط والقواعد والأصول شرع.

فالحق الذي لا مراء فيه هو أن الشريعة الإسلامية كلها عدل، وكلها قسط، وكلها رحمة بمن أدى أمانته وحقوق الله والناس عليه، وكلها جفاء وزجر لمن عطل ذلك وحاف.

أورد الآيتين من سورتي النساء والمائدة الآمرتين بالقيام والشهادة لله بالقسط. ثم ضع الشطر الأول من الأولى قبالة الشطر الأول من الأخرى، واقرأ أن القيام بالقسط يقابل القيام لله، وأن الشهادة لله تقابل الشهادة بالقسط. معناه أن القيام لا يكون لله إلا كان القسط في حق الناس عديله. وأن الشهادة بمعناها القضائي وبكل معنى تحتمله اللفظة، لا تكون لله إن لم يكن القسط بين الناس موازيا لها.

كلمة «اشتراكية» مشحونة بالآمال المتطلع إليها الإنسان في عدل وقسط يريحانه من ظلم الساعة وجور الواقع. ولشيوع الكلمة على لسان المحرومين والرافضين والسياسيين المحترفين، واغترارا بهم على لسان أصناف المستضعفين، تجد من اللصيقين بالإسلام من يتخذ الكلمة لما لها من بريق لحنا في القول يراود به أفئدة المظلومين وعقولهم، مثلما يفعلون بالكلمات الأخرى الواردة علينا كالديمقراطية والحرية وما شابه. وإن الإسلام لله، والشهادة بوحدانيته تعالى وحاكميته، والشهادة له، والقومة لنصرة دينه، تتضمن في جانب الإنسان إنصافه، والقسط والعدل في حقه. فإذا قلنا «القومة الإسلامية»، و«دولة القرآن»، فقد نطقنا بالأمرين متعانقين: حق الله علينا أن نعبده وحده لا شريك له، وحق العباد أن نؤتيهم ما لهم بالقسط والعدل.

ملاحظة: فعل «قسط» بالصيغة الثلاثية معناه: ظلم ولم يوف بالقسط. وأقسط بالصيغة الرباعية معناه: عدل ووفى بالقسط. قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾ (الجن، 15). وقال جل اسمه: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الحجرات، 9).

العدل أساس الأمن والاستقرار

ترث الدولة الإسلامية عند قيامها إن شاء الله في بلادنا قومتها الجديدة مجتمعات مكونة من مصالح متضاربة. من جانب الأغنياء، وفي يدهم المال والوسائل والنعمة، حياتهم مليئة بالأشياء النظيفة مظهرا الغالية ثمنا الوفيرة عددا. صحتهم مضمونة، يحضر الطبيب عند كل أنة يئنها الطفل، ويتجند المستشفى الخاص لاستقبال كل سعال طرأ على الثري. أولادهم وبناتهم في أبهى اللباس، يغدون إلى أرقى المدارس والجامعات، ليعودوا حكاما على أعلى المستويات، ومن الجانب الآخر فقراء محرومون، حياتهم مليئة بالآمال في عدل تأتي به قومة الإسلام ودولة القرآن.

من جانب، الأغنياء الذين يودون أن تستمر فرص استعلائهم، ومن جانب، المستضعفون الذين يودون أن تخف عنهم وطأة الفقر والجهل والمرض، وأن تفتح لهم ولذريتهم نوافذ نحو النور والصحة والرخاء. سكان البادية والعمال، والموظفون الصغار، والفلاحون بدون أرض، والشباب العاطل، وكل من يكظم في صدره غضب القرون، سيهبون احتفاء بالوعد الجديد يوم يقال: هاؤم الدولة الإسلامية.

فهل تعمد دولة القرآن إلى أساليب الصراع الطبقي، تأتي بالعنف لتقطع من جسم الأمة الأعضاء المريضة، أم تجعلها إصلاحية تسوق الآمال العريضة لسواد الأمة إلى غد لا تطلع شمسه، فيطول الانتظار ؟

العدل والقسط متى، وكيف ؟ العدل والقسط بهما الاستقرار، وبهما أمن القومة، وعليهما مدار حياتها. فكيف، ومتى ؟

لا جواب هنالك يمكن سرده في جملتين. وما هذه الصفحات الطويلة إلا محاولة لرسم الإطار الذي يسمح بالجواب العملي عن السؤالين يوم تبيض أيامنا بانتصار جند الله على أنظمة الجور بإذن الله. يكفي أن نضيف هنا أن أسلوب الصراع الطبقي، وبتر الكيان العضوي للأمة بتصفية طبقة الأغنياء، ليس أسلوب الإسلام. ويفسر فقه «رد المظالم» كيف ترد الحقوق إلى أهلها ممن كان ظلم من أموال المسلمين شيئا، فتاب، أو تعنت حتى أمسكت به يد السلطان الإسلامي لتقيمه من كبوة وتقومه من عوج، وتؤدبه من سفه. وما تمسك تلك اليد عباد الله لتسفك دمائهم إلا في حد من حدود الله، بعد إقامة شرع الله، في جولة مستأنفة.

كيف ندفن ماضي الجور ؟ يا رحمة الله بالمسلمين ! ويا نقمته من كل جبار عنيد ! إن تطبيق شريعة الله كفيل بأن يرجع الأمور إلى نصابها، والمياه إلى مجاريها، بعد طول انحرافها عن النصاب. وإن وازع القرآن هو قوام الحق، برجوعه مع ذهاب الظلمة إلى غير معاد، تستقيم الأمور وتستقر إن شاء الله. قال القاضي أبو بكر العربي: «قال مالك بن أنس: قال عثمان: ما يزع الناس السلطان أكثر مما يزعهم القرآن. قال مالك: يعني: يكفهم. وقد جهل قوم المراد بهذا الكلام، فظنوا أن المعنى فيه أن قدرة السلطان تردع الناس أكثر مما تردعهم حدود القرآن. وهذا جهل بالله وحكمه وحكمته ووضعه لخلقه. فإن الله ما وضع الحدود إلا مصلحة عامة كافة قائمة بقوام الحق، لا زيادة عليها، ولا نقصان معها، ولا يصلح سواها. ولكن الظلمة خاسوا بها، وقصروا عنها، وأتوا ما أتوا بغير نية منها، ولم يقصدوا وجه الله في القضاء بها، فلذلك لم يرتدع الخلق بها، ولو حكموا بالعدل، وأخلصوا النية، لاستقامت الأمور، وصلح الجمهور».

إن رب العزة سبحانه الخبير بخلقه، وضع لنا شرعا فيه صلاحنا، فمهما كان نوع الجاهلية التي سبقت الإسلام، أو نوع الفتنة، أو نوع النظام السياسي، أو نوع الفساد الخلقي، أو نوع الظلم الاجتماعي، أو نوع التخلف الاقتصادي، أو نوع القوانين الجائرة، فالصلاح بإعادة تلك الأوضاع إلى الاستقامة على الشرع، واختبارها بمعياره، وتهذيب أطرافها بآدابه، وإخضاع عتوها لسلطانه، وتربية كبيرها وناشئها على احترامه، وتنظيم حركتها بميقاته وإبانه، ودمغ كل مخالف ببرهانه.

الظلم لغة وضع الشيء في غير موضعه. فيكون العدل والقسط إرجاع الأوضاع الظلمية إلى مكانها ومسارها الشرعيين.

والطريق الموصل من المدار الذي تدور فيه الأمور زمان الظلم إلى المدار الإسلامي يرسمه أيضا المنهاج النبوي والنموذج المصطفوي. على حبيب الله وحبيبنا أفضل الصلاة وأزكى السلام.

القوة المحركة الضرورية لإزاحة الأثقال والأوزار الجورية، وتنشيط الدورة التجديدية، يعلمها المنهاج النبوي، وهي القوة المشخصة في جماعة جند الله، أهل الله، أهل القرآن، الشهداء لله بالقسط.

إن الأمن الاقتصادي والعسكري، والاستقرار السياسي والاجتماعي، غائبان عزيزان في حياة الأمة تحت أنظمة الجور. ولن تحتفل برجوعهما الأمة إلا بعد الإسلام، عدل يبني ما خربه الظلم، ويحيي ما أماته، ويحرك ما أخمده، وينير ما أظلمه.

الظلم مؤذن بالخراب

قال الله العزيز الجبار: ﴿**وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخَرِينَ**﴾ (الأنبياء، 11). كان ظلم أهلها سبب خرابها.

وأعظم الظلم الشرك بالله، عنه تتفرع أوجه الظلم. من لا يعترف بالله ربا ولا يدين بشريعته قانونا، كيف يعدل فيما بينه وبين الناس. قال الله عز وجل حكاية لقول لقمان الحكيم لابنه: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان، 13). وفصل حكيمنا ابن خلدون آثار الظلم والتسلط على الاقتصاد حيث قال: «الفصل الثالث والأربعون في أن الظلم مؤذن بخراب العمران. اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم. وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك. وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب. فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش، كان القعود عن الكسب كذلك، لذهابه بالآمال جملة، بدخوله من جميع أبوابها. وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته. والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال، وسعي الناس في المصالح والمكاسب، ذاهبين وجائين.

«فإذا قعد الناس عن المعاش، وانقبضت أيديهم عن المكاسب، كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال، وابْذعرَّ الناس (تفرقوا) في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها. فخف ساكن القطر، وخلت دياره، وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان، لما أنها صورة للعمران، تفسد بفساده مادتها ضرورة».

جملته الأخيرة رحمه الله تعني أن الدولة ما هي إلا صورة جسمها الاقتصاد. وخراب العمران (أي الاقتصاد) بغياب العدل. وذكر رحمه الله هجرة الناس من أرض الظلم. فيا من يجاهد لإرجاع دولة العدل إلى فلسطين ! أين هجرة المشردين الهاربين من رجس يهود من الهجرات ! إنا لله وإنا إليه راجعون.

الفصل الرابع عشر

الـرخـاء

- من أصبح آمنا في سربه
- القومة والشدة
- نصيبك من الدنيا ينظم آخرتك
- مصائب قوم...
- من شق على المسلمين...

من أصبح آمنا في سربه

روى الحافظ عبد الرؤوف المناوي في كتاب «كنوز الحقائق» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من أصبح وهو لا يهم بظلم أحد غفر له ما اجترم**».

وأخرج الترمذي عن عبد الله بن محصن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها**» الحديث رواه أيضا البخاري في «الأدب المفرد» وابن ماجة وابن حبان. قال الترمذي: حديث حسن غريب. بحذافيرها: بأسرها.

في الحديثين الشريفين إصباح على نية أن لا يظلم أحد أحدا لينال مغفرة الله، وإصباح على الأمن والعافية والكفاية وهي جماع أمور الدنيا.

العدل والرخاء مقترنان حكمة، وقرانهما هنا الإصباح، وهو مظهر الاستقرار. فإنه لا صباح لمن لا أمن له من عذاب الله، ولا صباح لمن سهر خوفا أو جوعا أو مرضا. العدل والرخاء توأما خير، كما أن الظلم والخراب عديلا شر.

في الحديث الشريف مطالب ثلاثة بتحصيلها يحل الرخاء بدل الشدة:

1) الأمن في السرب وهو الاستقرار الاجتماعي. وتأمل استعارة لفظة «سرب» الموحية بانسجام المجتمع كما ينسجم سرب الطيور في تحليقها. هدوء ونظام وحركة لطيفة.

2) العافية البدنية. وهي العناية الصحية، بزيادة معنى السلامة من كل المنغصات الشاغلة للإنسان. فالعناية الصحية قد تكون عن مرض، أما العافية فهي سلامة أصلية.

3) قوت اليوم. وتأمل كلمة «قوت» فهي دالة على الكفاف من الضروري والحاجي لا زائد عليهما من التوسع والتبذير والترف.

إلى هذه المطالب الثلاثة تنتهي أساسيات الرخاء وإليها تعود مكملاته. والحديث الشريف يفصل منة الله عز وجل على عبادة، ويترجم عنها. تلك المنة التي كفر بها الظلمة المشركون، ودعي المؤمنون لعبادة الله شكرا عليها. قال الله عز وجل ذو الفضل العظيم والطول الجسيم في سورة قريش: ﴿**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاء وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**﴾ (قريش، 1 – 4).

فجمع لهم سبحانه من الخير أطرافه، إذ يسر لهم أسباب الكسب، وبسط أيديهم له، وسرح طريق السعي إليه، وبسط من الرزق بواسطته ما يطعم الجائع ويسلح المدافع، ويعطى الهيبة والأمن لقوم معظمي الجانب.

تبصر رحمنا الله وإياك كيف ذكرت منَّتا الإطعام من جوع والإيمان من خوف بعد ذكر رحلة الشتاء والصيف، وما في ثنايا الرحلة من كسب، وتجارة، وتعب، واتخاذ أسباب، لتعرف مواقع الكلم، ومضارب الحكمة والأمثال، في كلام رب العالمين. ذلك أنه لا رخاء يرجى لإطعام، ولا أمن، ولا عافية بدن، لقوم كسالى نائمين. إنما بالسعي والحركة والعمران وغشيان الأسواق يأتي الرخاء. اقتصاد نشيط، زراعة تطعم، صناعة توفر السلاح، رجال تطب، وتعلم، وتربى.

القومة والشدة

تعرضنا في فصول سبقت إلى ذكر ما يصحب كل تغيير ثوري من أزمات بطبيعة المد والجزر في حركة الاقتصاد، وبطبيعة «ذهاب آمال» الطبقة المستفيدة من الحكم البائد حسب تعبير ابن خلدون، وبطبيعة تهريبها للأموال، وإمساكها عن الكسب، وبطبيعة قلة تجربة الحكام الثوريين، وبطبيعة افتقادهم للثقة في الأوساط الغنية داخلا وخارجا، وهي وحدها مصدر التمويل الطبيعي لكل مجهود اقتصادي. والأسباب لا تقف عند هذا، فمنها النفسي، والسياسي الاجتماعي، والاقتصادي الحسابي. وما يقر عين أعداء القومة مثل أن يروا اقتصادها خرابا، وصندوقها قاعا صفصفا.

وما من فرد أو طبقة مسَّتهم الثورة في مصالحهم إلا يعتبرون ذلك ظلما، ويسعون في إنقاذ متاعهم وأموالهم على حساب الثورة، ويمسكون عن الإنفاق والاكتساب. ويؤول الأمر إلى خراب العمران حسب تحليل ابن خلدون لمسلسل الخراب الناتج عن الظلم.

في حساب المؤمنين، وفي ميزان الحق، ليس رد المظالم، وإقامة القسط، وإنصاف المغصوبة حقوقهم، جورا. لكن شعور القوم بأن كل ذلك يهددهم، وما ينتج عن هذا الشعور من خيفة، وقعود عن الكسب جملة، وكساد في الاقتصاد من جراء ذلك، يدخل على القومة الإسلامية أسباب الشدة من كل أبوابها.

فإما يداهن رجال القومة في الحق، ويُسوفون اتخاذ القرارات اللازمة، وإما يبادرون إلى ما ليس منه بد. والآمال من القاعدة المنتظرة

عِراض في أن يفد عليهم الرخاء في حلله الزاهية، واليد قصيرة، والضغوط من كل جانب.

هنا يحتاج جند الله إلى خصلتين عظيمتين تلتقي بهما جهود الأمة لتقاوم جيوش خيبة الآمال وفساد الثقة.

أولاهما وأهمهما وجود كتلة قيادية مجندة واعية بما تعنيه القومة من صعاب. ألا وهي الجماعة الإسلامية المتصدية أو رابطة الجماعات المتحالفة، ومن حولها الشعب ملتفا واثقا باذلا الثمن من تضحيات يومه ليؤمِّن بعد محنة الشدة رخاء الغد. والأسلم أن تصارح دولة الإسلام في مهدها، ولدى أول خطواتها ودائما الأمة بحقائق ما يجري، وحقائق ما يتوقع. وإن أساليب الخداع والوعود الكاذبة أخس خلقا وأفدح بلادة من أن تليق بالصادقين. على أن التضحيات اللازمة يجب أن توزع توزيعا عادلا، ينال منها حظه من لهم شحم ولحم قبل الحفاة العراة. ورحم الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي امتنع عن أكل السمن عام الرمادة، وهو عام مجاعة، يواسي المسلمين بنفسه، ويتساءل عندما سألوه لم لا يأكل السمن مع جدته إياه: «أكُلُّ المسلمين يجد ؟».

يلزم الأمة الواثقة بقيادتها أن تنفق أيام التحول من مراتع الظلم إلى غد العدل من كنوز الصبر. ويعطي جند الله المثال. فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم.

الخصلة الثانية تلحق بالأولى في كونها من نعوت الصبر: ألا وهي التدرج. إذا كانت الأهداف واضحة أمام القيادة، فإن عدم وضوح الطريق إليها، والوسائل، وضرورة الاستفادة من عامل الزمن، قد يدفع القيادة للتسرع، وقد ينطق ناطق ثرثار بما يهول الموقف على رجال الاقتصاد المتسمعين من وراء الباب، وقد تصور لهم حساسيتهم البالغة كل إجراء للدولة اعتداء عليهم فينقبضون.

لا مندوحة عن اتخاذ الإجراءات لتحويل مجرى الأحداث من أول يوم. لكن بين هذا وبين كسر الآلة الاقتصادية فرق. لابد من البداية في إنصاف المحرومين من أول يوم، لكن وعد الناس بالرخاء العاجل تغرير. ولن يأتي الرخاء بدون ثمن، كما أن القومة نفسها لن تبرز من عالم الآمال لعالم الأحداث بدون ثمن. في ركب واحد، في موكب الفضل، يتحلى الشهداء بدمائهم والصابرون في البأساء والضراء وحين البأس بصدقهم. وإنها لمعركة شديدة نحو الرخاء لابد للأمة جميعا من خوضها.

إنها لعقبة وعرة، من جملة أخطارها أن يستدرج التساهل وحب السلامة الحكام المسلمين إلى إصلاحية فاترة، فإذا بقومتهم انتفاضة عاجزة، وإذا بتدرجهم إيثار لإبقاء ما كان على ما كان.

هل يمكن التحول من الظلم ومخازيه إلى العدل ورخائه بدون حرب طبقية، وبدون كسر آلة الاقتصاد الموروثة، وبدون قطع الأعضاء المريضة من الأمة، وبدون التراجع عن هدف التغيير الجذري اكتفاء بالطلاء الإصلاحي؟ حكمة نرجو الله جلت عظمته أن يؤتيها أحبابه، وتؤدة لا يعرفها الثوار الجاهليون نرجو من فضله أن يلهمها الصادقين، وسنة نبوية ما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم.

نصيبك من الدنيا ينظم آخرتك

أترانا نتعلق بأذيال الغيب لنفر من حقائق الشهادة الصلبة؟ أم تحسب أن قدر الله وشرع الله يتناقضان؟ أم تنسى أن مجال فكر المؤمنين وتحسباتهم واهتماماتهم يمتد بين الدنيا والآخرة، بين العقل

والقلب، بين إعداد القوة والتفويض الإيماني، بين التخطيط اليقظ الواعي وطلب التوفيق من رب العزة ؟

تحدثنا قبل عن النطاق الإيماني للاقتصاد في فصل خاص، وفي هذه الفقرة نضع إن شاء الله الرخاء المطلوب، وهو نصيبنا من الدنيا، وهو الأمن في السرب، والعافية في البدن، وقوت اليوم، في موضعه الشرعي.

فإن وضعنا الآمال في غير موضعها الشرعي، وأطلقنا العنان للشهوات أو للطموح في التوسع الزائد عن الكفاية، أو وجهنا الاقتصاد وجهة التنمية بلا حدود والاستهلاك بلا ضابط، فهو الظلم والبغي.

قال الله تبارك وتعالى يحكي لنا خطاب قوم موسى لباغ معتد منهم: ﴿ **إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ (القصص، 76-77)

وأي إفساد في الأرض أشد بغيا من أن تتكدس الأموال والثروات في أيدي قلة من الناس، ويبقى الجمهور عائلا جائعا فقيرا !

يستشهد بعض عامة الفكر، عامة العلم، عامة الإيمان، بآية ﴿ **وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**﴾ (القصص، 77) في معرض التشجيع على المتعة والشهوة، يخرجون الجملة من سياقها، وقد وردت في خطاب قوم مظلومين إلى ظالمهم يناشدونه الحق أن لا يتعدى حقه ونصيبه فيستحوذ على حقهم ونصيبهم.

قال العالم أبو طالب المكي يبين حدود النصيب الطيب للعبد من الدنيا ومأخذه ومصرفه ووظيفته: «روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ (الأنعام، 82) (وقد سئل) من هؤلاء ؟ فقال: «**من برت يمينه، وصدق لسانه، واستقام قلبه، وعف فرجه وبطنه**».

قال: «ثم لِيَنْوِ المتصرف في معاشه كف نفسه عن المسألة، والاستغناء عن الناس، وقطع الطمع فيهم، والتشوف إليهم، فذلك عبادة إذا نوى نزعه. ثم ليحتسب السعي على نفسه وأطعمة عياله فهو له صدقة (...) ويكون أبدا مقَدِّما للدين والتقوى في كل شيء. فإن انتظمت دنياه بعد ذلك حمد الله، وكان ذلك ربحا ورجحانا. وإن تكدرت لذلك دنياه، وتعذرت لأجل الدين والتقوى أحواله في أمور الدنيا، كان قد أحرز دينه وربحه، وحفظ رأس ماله من تقواه، وسلم له. فهو المعول عليه والحاصل له. إلا أن من ربح من الدنيا مثل المال وخسر عشر الدين، فما ربحت تجارته، ولا هدي سبيله، وهو عند الله من الخاسرين.

«وقال بعض السلف: أولى الأشياء بالعاقل أحوجه إليه في العاجل، وأحوج شيء إليه في العاجل أحمده عاقبة في الآجل. وكذلك قال معاذ ابن جبل رضي الله عنه في وصيته: «إنه لابد لك من نصيبك من الدنيا وأنت إلى نصيبك من الآخرة أحوج. فابدأ بنصيبك من الآخرة فخذه، فإنه سيمر على نصيبك من الدنيا فينظمه لك انتظاما، ويزول معك حيثما زلت. وقد قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**﴾: لا تترك نصيبك في الدنيا من الدنيا للآخرة، لأنك من هاهنا تكتسب الحسنات فتكون هنالك من المحسنين».

الآخرة تنظم الدنيا. ومن يكدر آخرته لعاجل دنياه فنصيبه الخسران، وإن كان يظن أن ما يخوض فيه من متاع الدنيا قسمة له مقسومة.

والاستقامة في الدنيا تنظم الآخرة. فإن من لا يأوي إلى ركن أمين، ولا يجد من بدنه عافية تمكنه من الكسب، ولا يترك له هم القوت اليومي فسحة لتدبير عاقبته بعد الموت لفي كبد، يذهله تدبير دنياه المضطربة عن تدبير آخرته.

وفي قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ (الأنعام، 82) ربط بين الأمن والعدل. لا أمن مع الظلم، ولا أمن للظالمين حتى ولو كان ظلما متلبسا بإيمان. فما بالك بالظلم الصراح. والاهتداء في السلامة من التظالم، سلامة تحقق الأمن في الدنيا من بطش العباد والأمن في الآخرة من سوء المنقلب والمعاد.

إن من مهمات دولة الإسلام أن تعين المسلمين بتنظيم دنياهم على تنظيم أخراهم. وعلى الدعوة أن تعالج الأمر من جانب الآخرة، فتصرف الهمم والذمم إلى التقوى وبناء المعاد لكيلا يخرب التسابق إلى المتاع أنصباء الناس من الدنيا. فإن اعتداء هذا على نصيب هذا، واعتداء طبقة على نصيب طبقة، واعتداء قوم على نصيب قوم يحل الفوضى الاجتماعية محل الأمن، ويسبب البغي، ويفسد العلاقات السياسية، ويؤذن بخراب العمران. وبذلك يخرب آخرة الجميع. والعياذ بالله.

مصائب قوم...

رخاء قوم مع الظلم شدة على قوم. والرخاء الإسلامي المطلوب هو الرخاء الذي لا يحرم زيدا من الضروريات ليتخم عمرو ويسمن،

ولا يخيف أمة تحت تهديد الجلادين لينعم الملأ المترفون، ولا يهمل الجمهور ليترفه سكان القصور.

وإن ما في المجتمعات الإنسانية، في داخلها، من تفاوت مخل في الأنصباء من الدنيا، وما بين الأقوام والأمم والدول من تفاوت فظيع في القسمة لظلم شنيع يأباه الإسلام. ذلك رخاء قاروني، وإفساد في الأرض.

أي أمن في العالم ذلك الأمن الذي تزعم السعي إليه دول الاستكبار حين تصنع الصواريخ النووية بمقادير تكفي لتخريب الكرة الأرضية عشر مرات ؟ في هذه السنة التي نكتب فيها، 1403، ينفقون في العالم على السلاح ستمائة مليار دولار. ستمائة ألف مليون دولار سنويا لصنع السلاح وتخزينه. وشعوب المستضعفين تقدم قربانا لشيطان العنف. تسلح كل جهة من جهات الجاهلية زبائنها وصنائعه لتأمن دول الاستكبار الانفجار النووي بواسطة تنفيس العنف في بلاد المستضعفين. والثمن يدفعه المستضعفون دما مهراقا وخوفا وبؤسا.

في هذه السنة بلغت ديون الدول المستضعفة في العالم ستمائة مليار دولار. نحسب بالدولار قارون العصر وباغيه. ستمائة ألف مليون من الديون المتراكمة. أقل مما ينفق على السلاح سنويا.

فيا بعد ما بين التعليم النبوي في شأن الأمن والعافية وقسمة الأرزاق وبين الواقع المقيت !

كم بيننا وبين مجتمع السرب الآمن المنسجم ! كم بين الإنسانية المهددة بطفرة جاهلية في مزاج الرئيس الفرعون يضغط على زر الصاعقة النووية وبين العافية والسلام ! كم بين حضارة مرابية ظالمة تضع أغلال التمويل المشروط في أعناق العالمين، وبين الرخاء لبني الإنسان لينظم نصيبهم من الدنيا نصيبهم في الآخرة !

في أمريكا ينتقل الناس في السيارات الخاصة بنسبة 80 ٪، وبالطيارة بنسبة 15 ٪، والباقي - 5 ٪- لوسائل النقل العامة من قطارات وحافلات.

وما تستهلك السيارات الخاصة من معادن، ومواد أولية، وجهود بشرية لصنعها، ومن نفط لتسييرها، وأموال للإنفاق عليها ! وفي مقابل ذلك فلاحون في مصر وبنغلاديش وأفريقيا يخوضون عراة حفاة في المياه الملوثة بديدان البلهارسيا وينشرون المرض الخطير في مجتمعاتهم.

رفاهية المستكبرين ثمنها بؤس العالمين. ويصدرون إلينا عقاقير من أمريكا وأوربا وروسيا مكتوب عليها: «خاص للتصدير». أثبتت الفحوص أن معايير صنعها أردأ نوعا، وأكثر سما، من الأدوية التي يصنعونها لأنفسهم وأهليهم، بل يصدرون إلينا أيضا أدوية تجاوزت ميقات استعمالها فأصبحت خطرا محققا على مستعملها.

في أمريكا تستهلك الجريدة الواحدة من الورق يوميا ما يساوي خشب خمس هكتارات من الغابة. اضرب الرقم إن شئت، أو ثلثه، أو عشره، في مآت الجرائد اليومية، والمجلات، وورق التغليف، والإعلان والإدارة، واحسب مساحة الأشجار التي تقطع وتطحن وتعجن ورقا.

وفي أفريقيا، وغير أفريقيا بعد أن أحرق القحط الغابات يفتقد الناس عودا يستعملونه لوقودهم، لطبخ حبات الأرز أو الميلت، وهو طعام البؤساء. كم قبيلة، كم دولة، كم خلق كان يحصل على خشب لقدره لو تفضلت حضارة التبذير والبغي القاروني فاكتفت بعشر صفحات في جرائدها بدل مائة صفحة ؟ كم خلق يأمن في سربه، ويعافى في بدنه، ويطمئن على قوت يومه لو لم يكن رخاء قوم هو عين الشدة الباطشة على الخلق أجمعين ؟

لا يسع الدولة الإسلامية، إن أرادت الرخاء للمسلمين داخل مجتمعاتنا، إلا أن تحارب الظلم أينما كان. فإن الظلم ملة واحدة، وشبكة مشتبكة، وشجرة خبيثة أصلها في بلاد الاستكبار وفروعها الزقومية منتشرة في كل مكان.

سياسة الإسلام نصرة المستضعفين ليأمنوا من خوف. نحن من دعاة السلام لا من مساعير الحرب. ونحن من دعاة نزع السلاح إن كان نزع السلاح لا يعني أن نجرد من قوتنا لنستسلم للقوى الغاشمة.

نحن من أنصار وضع الديون الربوية عن الدول الفقيرة المفقرة. ألا ثورة على المرابين محتكري أقوات الخلائق !

من شق على المسلمين...

روى الإمام مسلم عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه**»، وأخرج البخاري عن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من سمَّع سمَّع الله به يوم القيامة. قال ومن شاق شقق الله عليه يوم القيامة**». قال الحافظ ابن حجر: «والمراد بالحديث النهي عن القول القبيح في المؤمنين، وكشف مساويهم وعيوبهم، وترك مخالفة سبيل المؤمنين، ولزوم جماعتهم، والنهي عن إدخال المشقة عليهم والإضرار بهم».

بالجمع بين الحديثين تتبين لنا الصلة بين الرخاء وبين استقرار الحكم. فإن الشقاق وهو الخلاف، وشق عصا الطاعة وهو التمرد، وشق والي الأمر على الأمة وهو إضراره بهم وشدته عليهم، بينها علاقة المسبب بالسبب. وما والي أمر الأمة إلا بمثابة الراعي

المسؤول عن رعيته أن لا يشق عليها، بل أن يحسن إليها بأن لا يقبح ولا يخوف ولا يجيع ولا يؤذي في عرض ولا في بدن.

روي في كتاب الأموال عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قال: «إن الخليفة هو الذي يقضي بكتاب الله ويشفق على الرعية شفقة الرجل على أهله».

وجاء في رواية الخطيب البغدادي لحديث رواه أيضا الإمام أحمد والطبراني عن عبد الرحمن بن معقل بن يسار قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**أيما وال ولي شيئا من أمر أمتي فلم ينصح لهم، ويجتهد لهم كنصيحته وجهده لنفسه كَبَّهُ الله على وجهه يوم القيامة في النار**».

كان الرفق بالضعيف والسهر على راحته والحدب على مصالحه ديدن الخلفاء الراشدين، أسوة بالرؤوف الرحيم، الذي أرسله الله رحمة للعالمين. روى البخاري عن عمرو بن ميمون قال: «رأيت عمر بن الخطاب قبل أن يصاب بأيام بالمدينة. وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف فقال: كيف فعلتما ؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق (أرهقتما الناس بخراج ثقيل) ؟ قالا: حملناها أمرا هي له مطيقة. وما فيها كبير فضل. فقال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ! فقالا: لا ! فقال عمر: لئن سلمني الله تعالى لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى أحد بعدي» الحديث.

خاتمة

بداية ونهاية

ما أشبه التطورات التي يشهدها العالم متسارعة بحركة جيولوجية، تلك التي رفعت وخفضت وأرست جبالا وغيرت معالم وأعطت الأرض سطحها وأعماقها، سمات دائمة ! ما أشبه لولا أن الزفرات البركانية الجيولوجية تقلب مادة معدنية جامدة بينما تعصر الفورات التاريخية العنصر البشري، تفرم لحمه فرما، وتقهره، وتحرمه، وتجوعه، وتعريه، وتغطسه في حمامات دماء وحمآت رذيلة، وتذله وتمتهنه، وتنبذ حياته في هوامش البؤس.

الأدهى والأمر أن الطوارق الحدثانية العظمى، وما تجره في ركابها من مفازع، وما تضرب به من مقارع، تفسد آخرة الإنسان بإفسادها دنياه. المترفون المستكبرون في الأرض منعمون في دوابيتهم يتقاذفهم الجشع على الدنيا، ويستخفهم الفرح بها، ويلهيهم الأمل في مزيد من متاعها. فذلك فسادهم وإفسادهم. والمستضعفون في الأرض في شغل بمر الحياة، وملاحقة مادة الحياة، والكدح البئيس سعيا وراء رزق اليوم، ومأوى الليل، وأمن الوقت.

أستغفر الله، فما تقلبات الأرض في أعصارها، ولا اضطراب الإنسان في أرجائها خبط أعمى وسير بلا اتجاه ولا معنى. يتحدث الغافلون عن الله بلغة الاقتصاد والسياسة والكم والكيف عند تحليلهم لمجريات الزمان. والمؤمنون يراقبون من وراء الحدث والمظهر قدرة الله وحكمته ودفاعه الناس بعضهم ببعض، وسنته في الكون المعدني الجامد في أحشاء الأرض السابح في مسافات الفضاء، كسنته في تاريخ الإنسان على وجهها، اليقظ منهم والسادر، المؤمن منهم والكافر.

كل يجري لأجل مسمى، وبقدر معلوم. والآخرة هي القرار.

يَهْوِي عهد من تاريخ المسلمين، هو في هُوِيٍّ وانحطاط، مظهره تفتت المسلمين، وتجزئة أرضهم، وتمزق كيانهم المعنوي، وذهاب مقوماتهم الاقتصادية، والغارة الشعواء على مبنى وجودهم ومعناه، بوسائل الغزو المدمر الطائر في الجو القاذف القاتل، وبوسائل التدمير الأخلاقي المعنوي بما تبثه الأقمار الصناعية من دعوة سافرة عاهرة للفحشاء والمنكر، والبغي والكفر والدوابية.

يهوي رويدا رويدا سدنة العهد المنهزم، جيل من المسلمين وطني قومي قاوم الاستعمار الاحتلالي وحصر همه في الاستقلال. وكان ماجدا فاضلا. ومات رحمه الله، ثم خلف من بعده خلْف أضاع الصلاة، واتبع الشهوات، وتزيى بزي المستعمر المنحشر، ونشأ على الإعجاب الحداثي التقدمي بأفكاره، ورسخ رسوخا في الولاء لقيمه، وذاب ذوبانا في خضم حضارته، وتشرب بشغف ولهف رحيق ثقافته، منهم من حساها حسوا، ومنهم من تجرعها تهتكا وعفوا.

بل غرس المستعمر وتعهد في مشاتل أنظمة التعليم. فشجرة الزقوم أينعت إلحادا، وأثمرت فسادا.

فئة تهوي إلى الحضيض، وتأخذ فلولها المنهزمة مجراها إلى «مزابل التاريخ» كما عبر الآخر. وتلك طبقة جيولوجية بائدة.

وتبرز طبقة من المسلمين، من شباب المسلمين خاصة، من الذرية السالمة التي لم تشارك في الأمجاد الوطنية، ولا يكاد يكون لها بالمقاومة المشكورة خبر.

وأنجاها الله من البوار والصغار الذي تمرغ فيه الخلف الملحد ويتمرغ.

أبرز الله، خلق الله، هدى الله، أستغفر الله.

يهوي قوم ويبرز قوم في أعماق المجتمع المسلم. نرى نحن صنع الله العلي القدير، ويحلل غيرنا الأوضاع تحليلا ماديا فيزعم أن الحتمية الاقتصادية، والبؤس في أحياء الصفيح، والبطالة واكتظاظ السكان واليأس، «والجوع الثقافي» تدفع الهامشيين إلى أحضان الإسلام حيث يجدون دفئا وعونا ومحضنا أمينا هاربين من عالم مرعب ووسط متفكك، وأسرة منحلة.

إن كان انسراب الغرس الاستعماري في مجاري الهوي السياسي ملحوظا، فإن المسخ الفكري لا يزال يستقوي بالمد الثقافي الدوابي الوافد المتقاطر على الأطباق المقعرة. فالتحليل والفهم والدراية ما تراقبه الأجهزة الأمهات هناك، وما تقرره الأمخاخ الأستاذة، وما تردده الببغاوات الأنيسة في بيت الحضارة الغالبة، تخرج إلينا فتستنسر، وتقاتل بالمخلب والناب عن حوزتها المغتصبة المغتنمة من رصيد الحركة الوطنية رحمها الله.

لا يهدي الله، ولا يفعل الله، ولا يوجد الله، تعالى الله. الأمر مقارعة ومناقضة وصراع. الأمر أن تكون حديثا معاصرا تنصر ثقافة الحرية، والديمقراطية، والتقدم، والعلم. أو تكون غيبيا متخلفا ظلاميا.

في مؤخرة الفلول الخلفية المهزومة بقايا مثقفة بالثقافة العالمية الدوابية لما تفهم، أو لما تقبل، أو لما يبلغها خبر أنها بداية ونهاية.

البداية إسلام متجدد، وإيمان، وتوبة، ومسجد، وقرآن، وعزة بالله، وفخر ينتعل الثريا بالانتماء إلى رسول الله، وفرحة لا تضاهيها فرحة باكتشاف حق أن الله خلق، ويرزق، ويهدي، ويحيي، ويميت، ويبعث، ويجزي المحسن بإحسانه، والكافر بكفرانه. فرحة عظمى يوم

استقرت في أعماقي، واشتدت حتى صارت يقينا، حقيقة أنني لست قردا كما تزعم الدروينية، ولا موارد بشرية كما تزعم المادية، ولا زبونا ممكنا كما تنظر الرأسمالية السلعية.

هذا الذي انتهى، وهو بصدد الانقراض ولو طال أمد الضمور والحضور، هو الخلْف المنهزم حضاريا، المهزوم سياسيا، المتقمم من موائد الغير فتات ثقافة، وثمالة شراب، وحثالة فكر.

وهذا الذي ابتدأ، ويبتدئ، ويبرز برعما تهدده الأعاصير، وتعقد المؤتمرات -مؤتمرات الخلْف الخاسر والعدو الكافر- لتبتسره وتحتقره وتقهقره. وهيهات ينال الخلق مما يغرسه الخالق ! هيهات تذبل نبتة الشجرة المباركة الكلمة الطيبة !

يكلأ الله عز وجل بداياتها وهو القادر، ويلطف وهو اللطيف.

وما هوى بالهاوين إلا ما اقترفوا من آثام، وما عبدوا ويعبدون من أنصاب وأزلام. ﴿**إِنَّ اللّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللّهَ لاَ يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ (يونس، 81)

يده القوية سبحانه، وقدره الحكيم، أقامت أمام الصحوة الإسلامية بل أمام الإدارة البادئة المتجددة، عقبات مما نرى ونسمع ونعيش من صخب في الدنيا، وزعقات، ورجات، وزلازل، وحروب على المسلمين.

اليهود الصهاينة بلغوا أوج علوهم في الأرض وفسادهم فيها، وهو علو موعود في القرآن في سورة الإسراء. يعقبه متى شاء الله الوعيد المنصب على فسقة بني إسرائيل في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ**﴾ (الأعراف، 167).

في انتظار نقمة الله، نؤمن بها ونجهل ميقاتها وأسبابها وظروفها، هاهم الخلف الحاكمون على رقاب المسلمين يعقدون صلح محبة ومودة وتطبيع مع الكفرة من بني إسرائيل.

تطبيع رسم بنار الهوان والخزي معالم العلو اليهودي الصهيوني ومهاوي الخلف المنهزم المهزوم.

في يوم من أيام الله يرتفع الإسلاميون مع رياح التاريخ إلى سدة الحكم. أستغفر الله العظيم من لوثة الخطاب المادي الفج الكافر، بل يرفعهم الله، ويحبوهم الله، ويورثهم الله، ويستخلفهم الله، ما من رافعة خافضة إلا بإذنه.

ماذا هم فاعلون النشء الصالح غداة يمسكون بأزمة الحكم، وهم واجدون المعاهدات الاستسلامية، وسرطان التطبيع ينهك، وتنين الاقتصاد اليهودي المدلل المترف، المدعوم بالدولار، المتقن صناعة، المتفوق تكنولوجيا، الناجح سوقا وبضاعة وزبانة بما أتقنت الأدمغة اليهودية المتعلمة، وبما صنعت، وبما سوقت ؟

أستغفر الله، بل بما أمد الله سبحانه الإسرائيليين الفسقة من مال وبنين في قوله عز من قائل: ﴿**وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً**﴾ (الإسراء، 6). أمدهم العزيز الجبار سبحانه ببنين لا كالبنين. هم نخبة الفلسفة الغربية، وناشرو الثقافة، ومالكو الصحافة، وعباقرة الاختراع، والجاثمون حيث يصنع كل قرار سياسي تجاري صناعي.

ماذا هم فاعلون النشء الصالح مع المعاهدات الدولية، ومع عقابيلها وشروطها ومنها التطبيع مع الدولة الغاصبة ؟

تسقط القيم في عالم السوق، ويربط رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روابط رابحة مع الاقتصاد الصيني المزدهر، يتقدم في ذلك بفلسفة برغماتية سماها «الدبلوماسية الاقتصادية».

ماذا هم فاعلون الإسلاميون مع الأوضاع الموروثة غدا ؟

إن كانت الضرورات كالحة اليوم، فالرجاء من بركات الله أن تخف غدا. والواجب الإيماني لا تحجبه ضرورة، الواجب في حدود الوسع، وفي عمق التربية، وفيما ترضعه الأم لابنها وابنتها، وفيما يلقنه الأب لأبنائه وبناته، وهو رفض الولاء لعدو غاصب، ورفض الاستسلام دينا يدين به المسلمون مهما اضطرت القوانين الدولية والمعاهدات الممضاة دولة المسلمين إلى تنكيس الراية.

قد تنكس الراية حزنا وهدنة، لكن دولة القرآن لا ينبغي لها أن تفعل استسلاما إلى أن يأذن الله بتحقيق أمره ذات زمان وذات جيل.

من ارتطامات الانقلاب الجيولوجي الذي تشهده نهاية عصر، وهوي عقلية، وهزيمة جيل في بلاد المسلمين، وسقوط جدار برلين، وتهافت الشيوعية، وتفكك الإمبراطورية السوفييتية، ثم تطارح القوة العظمى، كانت على موائد الرأسمالية تستطعم وتشحذ دولارا وشحنة قمح ومساعدة لتنخرط تابعة في ركاب الرأسمالية.

منذ أربعة قرون عاشت روسيا وهي لا تعرف نفسها إلا سيدة على إمبراطورية شاسعة. فلما تفككت أكبر تجليات الهيمنة الروسية باستقلال دول شرق أوربا، وعم التململ الولايات المحتلة منذ عهد القياصرة، بلغ الشعور بالذلة والمهانة مداه.

فمن زفرات البركان الجيولوجي ونيرانه انصباب الحمية السلافية نقمة على المسلمين في البوسنة والهرتسك، وجهالة الجيش الروسي على مسلمي الشيشان.

حمية قومية عرقية انتقامية من التاريخ. أستغفر الله.

وحمى اقتصادية استنفرت بها أمريكا ثلاثين دولة، وأفتت الأمم المتحدة بكذا وكذا قرارا لتحرق العراق والمسلمين في العراق.

حرب الخليج حمم هي في التاريخ الجيولوجي، أم منعطف في مسيرة العرب والمسلمين، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيي عن بينة ؟ وإن الله لسميع عليم.

وصحب الانفجارات والحروب والمجازر في المسلمين أزمات في الفكر، وذهول قومي وقتام في الأفق ودخان. بشر المثقفون بعضهم بعضا لما آنسوا من جانب العالم الحر نار الديمقراطية.

الديمقراطية قارب النجاة من طوفان يتهدد، وملاذ من شر يتمدد.

الديمقراطية مفتاح المستقبل، خشبة يتشبث بها يتامى الإديولوجية كما يستمسك بها الواعون بالحرب الاستراتيجية المبيتة على المسلمين.

ولنا مع الفضلاء الديمقراطيين حوار.

لنا حوار حول من وكيف ولم. لنا حوار هل تضمن الديمقراطية، ونحن نراها تتخبط؛ مجنونة خائنة سارقة في إيطاليا، عدلا لا ينفصل عن حرية. لنا حوار هل تتضمن المواثيق الديمقراطية المؤسسة للأحزاب التعددية بنود فضيلة وذمة وأمانة. ما بال الديمقراطية في فرنسا أمنا العزيزة اللاييكية جدا تهزها عواصف الفضائح ؟ ما بالها في أمريكا الصائلة القائلة تتحول مسرحا، ومعرضا، ورباط عنق، ولهجة خطاب، وصناعة صورة على يد مختصين يتقاضون مآت ملايين الدولار.

مال هي الديمقراطية، واستغلال نفوذ، وتزوير فواتير ؟

أم نؤمن بالله وباليوم الآخر، نحن والفضلاء الديمقراطيون، لنؤسسها شورى قرآنية نبوية راشدية، الفضيلة والصدق والأمانة والوفاء بالعهود مادة ماهيتها ؟

الكلمة الصارخة في العالم السوق: ديمقراطية تدين بدين حقوق الإنسان. والواقع تنازع بين أقوياء العالم على أسلاب المستضعفين في الأرض. وما شعار نظام الديمقراطية وشعار دين حقوق الإنسان إلا مصاحبة موسيقية لتنويم الناس، وتهويم الناس وتوهيم الناس. نعوذ بالله من الوسواس الخناس.

كان توازن الرعب بين القوتين العالميتين بالأمس ينظم التجاذب والتنازع على إيقاع دبلوماسية الشد والمد، تتأرجح عليهما الحرب البادرة.

ويبحث أقوياء العالم بعد سقوط النجم الأحمر عن نظام لعبة استراتيجية لحفظ استقرار العالم في زعمها، لإثبات الذات وفرض الوجود والاستئثار بالمغانم في حقيقتها.

أوربا جسم يتمدد، هوية تستجمع قواها، تلم أطرافها لتستعيد أمجاد حقبة المجد الاستعماري، مكتشفة ذاتها في المعارضة الفرنسية للغزو الثقافي الأمريكي، وفي الماكينة الصناعية التكنولوجية في ألمانيا. تبوح مطالبة فرنسا بـ «الاستثناء الثقافي» عن طموح إلى حرية. ويثبت الإتقان الألماني والقوة النقدية الألمانية كل يوم أنها الأجدر، والأقوى، والأكثر مهارة.

وفي أفق الوحدة الأوروبية ضم أوروبا الشرقية لتصبح أوروبا الكبرى ضعفي الولايات المتحدة حجم اقتصاد، وقدرة صناعة، وسعة سوق...

في الأفق قطبية جديدة متعددة تناوش منذ الآن همسا وتلويحا وغمغمة العملاق الأمريكي.

وغدا ! ما بدايات غد الغرب ونهاياته غدا ؟

كل وليد يشب، ويقوى، ويتحسس عضلاته ليثبت ذاته في الوجود. كذلك الدول والأمم تحتاج لنقيض وخصم تضعه أمامها في حسابها ليُجرب الوعل أَقرونه أقوى أم الصخرة.

فإذا كانت القرون نووية، وكانت الصخرة مدججة بما تخترعه وتكتنزه حرب النجوم !

إن خارطة العالم ما بين ضفتي الأطلنطي، وما يمتد في آسيا وشواطئها، لفي تحول منزعج، موجات باطنية جيولوجية، وتكونات لا تنفك تتفاعل.

تتفاعل القارة الآسيوية فينفط على ظهرها فقعات اقتصادية سموها تنينات. سنغافورة القزمة جغرافيا وبشريا تتعملق جنبا إلى جنب مع تايوان وسائر بنيات اليابان.

تتعملق اليابان وبناتها في صناعة الشرائح الموصلة، وأشباه الموصلات، والفتائل شبه الزجاجية، والذاكرة المتطورة الخازنة أضعافا مضاعفة.

وتتعملق هذه الصبيات في تطوير الحاسوب، وبرامج الحاسوب، وتطويع المسموع والمرئي لتنافس العملاق المتشايخ في أمريكا والعجوز المستفيقة إلى شباب متجدد في أوروبا.

والأم اليابان تنظر في حنان وعطف وتلهف واشتياق إلى أمها الصين. وذلك قطب الغد. فما هي فاعلةٌ الحضارة الغربية وقد امتصت

آسيا إدامها العلومي، وتمثلت مهارتها المؤثلة، أضافت إليها وتضيف الحذق الياباني والصبر الصيني والمثابرة الآسيوية ؟

بل ما هم فاعلون المسلمون غدا بقيادة الأمناء الأقوياء وهيمنة الجبار المارد الأمريكي إلى مواجهة تحد متعدد الأطراف، تحد يفتح للمسلمين والمستضعفين فجوة للمزاحمة بمناكب التعلم والعمل والمدافعة والقوة والرخاء ؟

المسلمون غدا واليوم محتاجون لاستثمارات مستوردة، وهي بكونها استثمارا واستيرادا حبلى بالغبن وسوء الكيلة. ورؤوس الأموال جوالة رحالة، تنتقل من صقع في العالم إلى صقع حيثما أغرتها اليد العاملة الرخيصة، والضرائب المخفضة، والجوعى إلى رأس المال الأجنبي كثرة في الدنيا، والمرابي يساوم ليربح. وهي سوق إن كانت يتأثر فيها الاقتصاد بالعوامل السياسية، والتكنولوجية، فأثرها بإعلامها وعاداتها الاستهلاكية على تربية المستورد وصحته وبيئته وتنميته وحالته الاجتماعية وأمنه وغذائه وبقائه أثر حاسم.

تموت الحرة ولا تأكل بثديها. لكن الشعوب لا تستغني عن طعام اليوم، وصحة البدن، وإيجاد السكن، وتشغيل الأيدي.

فإن لم ينحفظ لنا الربح في الأطراف فلا نبع جوهر وجودنا: ألا وهو ديننا، ومعنانا، ورسالتنا في العالم، ورسالتنا إلى الإنسان نحمل إليه بشرى أنه إنسان مبعوث بعد الموت خالد، لا ظل حيوان وسليل قرود.

كيف نتعامل مع عالم آلتنا الاقتصادية منتشبة في عجلاته، لا فكاك ! ولا مناص ! وليس كسر الآلة وتعنيفها مما يحل المشاكل. وإنما الرفق والمصانعة والتحرر النسبي المستقل نسبيا كلما اشتد ساعد الاقتصاد المسلم، وتماسكت وحدة المسلمين.

تحرر نسبي، واستقلال نسبي لحاجة الناس بعضهم لبعض على وجه هذه الأرض، ثم -وهذه أسبق في الاعتبار- لأننا أمة تحمل رسالة إلى العالم، إلى الإنسان. والعالم قرية صغيرة منذ حين. والإنسان لابد لك من غشيان السوق لتلتقي به، وتكلمه، وتبلغه بنموذجية حضورك في الدنيا، ونموذجية سلوكك الخلقي، ونموذج نظافتك إن اتسخ الناس، وأمانتك إن خان الناس.

أين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقى الناس في بداية رسالته ؟ في السوق، في أسواق العرب مجنة وذي المجاز وغيرهما يعترض القبائل في تجمعاتها.

من نافذة المستقبل

منطق السوق القسوة، والحساب، والجشع، والربح الأناني، ودوس حقوق العامل، والمنافسة، والإنتاجية، والمردودية.

ومنطق الدعوة رحمة، ورفق، وعدل، وتهمم بالإنسان وبكل ذي كبد رطبة. الدعوة خطاب للإنسان من جانب معناه، ومعاده، وآخرته.

تحدثه عن مصيره بعد الموت وحياته المادية الآنية لا أمن له عليها، ولا أمل في تحسينها. لا يسمع ! لا تسمح له العالمية التجارية، والقيمة السلعية، والضجيج السوقي، والضغوط الكبيرة.

كيف يسمع وحضارة اللحظة والسرعة تجري بسفينته التائهة إلى غير وجهة !

تخاطب إنسانا فقد معناه فهو منجر في ركاب حضارة مجلجلة مصلصلة لا معنى لها ولا غاية ولا مثل أعلى من إنتاج بضائع أكثر إغراء. استهلاك ! إنتاج ! بيع ! إشهار !

فقد المعنى الأمريكي صانع الصواريخ تاجر الكوكاكولا، بائع الهمبرغر، حضارته في انحطاط. «نمط الحياة الأمريكي» كان حلما ومظهرا ينكشف مع الأيام عن جوهر نفعي مادي كئيب. وراء الحضارة المعلبة البراقة الوهاجة حقائق انحطاط الإنسان، وخوف الإنسان في شوارع الجريمة، وبؤس الإنسان وتخدير الإنسان.

كل شيء يباع بالدولار ويقيم: ذمة القاضي، وصوت الناخب، وولاء الموظف، وإبداع الفنان، وموعظة الكاهن في التلفزيون يحتوش كذا وكذا ألف دولار في كل «شو». والكلمة أمريكية تعبر وحدها عن حقيقة أمريكية.

حضارة وسائل، وإدارة للتصنيع والإنتاج، ودولاب الرأسمالية الجامحة أحيانا، الراكدة، لها نطاسيون ينعشونها بمعالجة الفوائد الربوية، وحقن الأموال، والنفخ في البورصة. فينتعش اقتصاد العالم أو يركد.

وفقد العالم المتهالك المنهار عالم الشيوعية معناه يوم استيقظ الروسي، وقبله البولوني، وقال: لم أعد شيوعيا ! كفر بمثله العليا المعلنة المفلسفة بعد أن ظهر فشله في إدارة اقتصاد، وتطوير صناعة استهلاكية، وتحسين معيشة. لم ينجح إلا في إهلاك طبقة، وصناعة آلة جهنمية.

وتتمركن أوربا وتتروس طوعا وكرها، إلى حين تقوى وتتنمر معتدة باستثنائها الثقافي، ونباهة المارك الألماني، وسيادته يوم يستعير اسما أوربيا، ويتقنع ليقود اقتصاد أوربا فيناطح الدولار وحضارة الدولار.

عالم فقد المعنى، وإنسان تتأرجح به سفينة هائمة.

ونحن المسلمين حملة رسالة، ومستودعو أمانة.

كنا نكون كذلك لولا ما نحن فيه من تفتت غثائي، وضعف بنية، وسقوط مرتبة في الموازين التي تعطي الإنسان مصداقية، والمجتمع فاعلية، حتى يسمع منه القول، وتلتفت إليه الأنظار، ويعتد برأيه، ويهاب جانبه.

كنا نكون.

لولا.

المستمع إلى كلام الإسلام الرسمي، والخطب الطقوسية، قد تنفذ إلى أذنه نغمة حنين، ورنة حزن، وبكاء على ماض مضى كان متألقا، وعلى سنة ضاعت، وعلى عزة أهينت. والبكاء الماضوي مكتوم منغوم مغموم، إلى أن يدرك الخطيب صباح يوقظ النوم إلى حقائق العصر والمصر. فيتحول الخطاب إلى قصيدة في مدح «دين الانقياد» كما يسمي ابن خلدون رحمه الله الخنوع القروني للحاكم بأمره.

أنكون أساتذة العالم، ومعلمي الإنسان، وحاملي رسالة، ومؤدي أمانة إذا كانت دعوتنا إلى خنوع وخضوع لغير الله، وكانت مواقفنا منسجمة راضية مصفقة مع من حاد الله، وكانت دلالتنا بالكلمة والموقف العملي على غير الله !

نداء ماضوي مخنوق مشنوق، لا تشفع له عند الله والناس نبرة حزن وعبرة حنين.

وللنشء الصالح المستنير بنور الصحوة وصبح الدعوة طموح وزعم أن يرفع النداء الإسلامي ليبلغ القاصي والداني. بيد أن قصور اليد، ومعاناة الاضطهاد، واختلاط الكلمة التي لا تزال تبحث عن صواب لهجتها، لا تؤهل الخطاب الإسلامي ليبلغ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم البشارة والنذارة والعلم بالآخرة، وبالمصير إلى الله وبالجنة التي أعدت للمتقين والنار التي أعدت للكافرين.

أن نكـون أسـاتذة العـالم مطمـح عـبر عنـه سـيد قطـب رحمـه الله أبلغ تعبـير.

مطمح لا يزال. والتأهيل لتلك الوظيفة السامية العالية دونه عقبات، ودون العقبات تفشل الإرادات، وتتربص بنا الدوائر عداة. إرهابي كل من حاد عن مسلك قصائد المدح وخطب التزكية ومجالس الإشادة. إرهابي من لا يصفق للتطبيع مع فسقة بني إسرائيل. إرهابي وبدعي وكافر من فرح للثورة الإيرانية والهبة السودانية.

التأهيل لحمل الرسالة وأداء الأمانة يريد تربية، ويريد صبرا ومصابرة حتى تنجلي- والله تعالى الضامن- غمة الاضطهاد. التأهيل يريد نضجا حتى يبرأ الشباب الطاهر من الظن الظنين أن العنف وتكفير الناس هو البلاغة والطريق المختصر لبلوغ المرام.

وما المرام يا صاح ؟

الحكم ومشاكله وعويصاته آئل إليك لا محالة يوما من أيام الله. الدولة جاثية عند قدميك غدا. والامتحان عسير، والأعباء ثقيلة تنوء بالعصبة أولي القوة.

فإن كان مرمى طرفك ومرام همتك وغاية رغبتك ومبلغ علمك أن تأخذ بأزمة الحكم لتفرض على الواقع «الحل الإسلامي» وكأن الحل الإسلامي شيء جاهز، وبرنامج منجد، وطريق ممهد. إن كان مبلغ العلم وغاية الطلب أن تضع مرهم «الحل الإسلامي» على الجروح، وتقلب بكيمياء «الحل الإسلامي» العناصر، وتسحر بإكسير «الحل الإسلامي» المعدن الخسيس فلست هناك. ينقصك

العلم بما هو الواقع. ينقصك العلم بما هو العراك مع معضلات صماء، وما هو الصدام مع إرادات متعنتة.

تنفض يدك من دنس الموروث ورجس الفساد لتبقى الأيدي المتوضئة طاهرة في ملائكية تنزهها ؟ كلا بل هو الاقتحام بلا هوادة، واستغراق الوقت والجهد فيما لا يسر من خوض لجج الباطل وعفونات البيئة البشرية.

أريد أن أغير المجتمع. أريد أن أبني لأمتي عالما ومستقبلا. واجبي أن أجاهد جهاد تبليغ الدعوة للعالم الأكبر، والأقوام من أصفر وأحمر.

أفئن كان عالم قلبي خرابا، وهوس وساوسي بحرا عبابا، وساحة مزرعتي يبسا يبابا، أغير الناس إلى رشاد، وأبني وأنا رماد !

في خاصة نفسي إنما أتأهل لحمل الرسالة وأداء الأمانة إن تعهدتني تربية، وأصابت قلبي يقظة إيمان ورحمة وتزكية، وأنار عقلي علم أتعلمه، وشحذ عزيمتي هم بالله وبالآخرة أتحمله.

لا يسمع ندائي الأهل، ولا ينصت لندائي الإنسان، إن كنت أنا مغارة خاوية، وخرابة هاوية. إن كان غير الله همي، وكانت الدنيا عندي عقيدة وفي سلوكي اليومي مطلبا، وعن الآخرة منتجعا ومهربا، فكيف يفهم غيري كلمتي إلا رجع صدى لما تتوجس به النفوس الهائمة على متن السفن التي لا وجهة لها ولا معنى !

إن كان «الصراع السياسي» والحوار مع الأقرباء والبعداء خبز مائدتي، وطعام يومي، وكوابيس ليلي، فقد نزلت عن مستوى حامل الرسالة المؤتمن، وترديت في مضجع موبوء مرتهن.

إن كان شعاري أن الإسلام بديل لمذهب، وأني وسربي بديل لحزب، وأن حلي الإسلامي مفتاح كما تدخل لسان علبة السردين

في مفتاح السردين فتسحبه فإذا الحوت طعمة جاهزة. إن كان عالمي الباطني مرتاحا لا يؤرقه هم الله، ولا يؤججه الشوق إلى الله، ولا يؤنسه حب الله، ولا يبكيني الخوف من الله، ولا تؤنبني التوبة الخاشعة إشفاقا من يوم لقاء الله، وخجلا مما ضيعت من عمري تحسبا ليوم العرض على الله.

مصير هو مرور الأمم والقوميات والتكونات التاريخية من بدايات لنهايات: تضمحل وتتآلف، تنهزم وتعيد الكرة، تنسى وتتذكر، تطغى في الأرض وتستكبر أو تضعف فتستعبد، تتقوى أو تتلاشى.

مصير هو مرور الأمم والأقوام على مسرح التاريخ.

ومصير هو مرور عبور الفرد على مسرح الحياة. أبرزه الله عز وجل إلى الوجود، وكلأته بعنايتها الأم، وغذاه الأب، واحتضنه المجتمع، وعلمته التجارب. ثم يموت. ثم يموت.

العالم الذي فقد المعنى والوجهة أرسى اقتناعه على مسلمة دوابية كذبها الفلاسفة والحفارون ومؤرخو الأجناس ونباشو القبور والترسبات الأركيولوجية. وصدق الإنسان، إنسان ذلك العالم وبعض أناسي عالمنا المسلم، أنه سليل قرود، وأنها حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين.

صدق أعظم خرافة في الوجود، وابتلعها، وشهدت بصدقها وصدقيتها البراهين الباهرة المشعة المعشِّية للأبصار والبصائر من هذه المخترعات العلومية والكشوفات والصنائع والمركبات الفضائية المعدة لاستعمار المريخ بعد أن أوطأت الإنسان بسيط القمر، وصورت جبال الزهرة وحلق زحل.

إن استيقظت أنا من سبات الغفلة، وسكنني هم الله وهم لقائه، واطمأن قلبي بالإيمان، فتعبئة عالمي المسلم سبيلها وباعثها واعظ

المسجد، ولقاء المسجد، وروح المسجد. لا «الثقافة الإسلامية» جارة الرسن حوارا وجوارا ومماثلة بعد كما يماثل الضد ضده لطول المعاشرة والمنازعة والموازاة.

إن وعيت نداء مستقبلي الأخروي، وعملت لما بعد الموت إيمانا يقينا ومعي كتاب الله وسنة رسوله مستعصمين من الزيغ. وإن وعى عالمي المسلم بوعيي الأخروي ما وعد به المؤمنون من استخلاف في الأرض، ومن أنها خلافة على منهاج النبوة بعد عهود الانحطاط، ومن أنه انتصاب من فسقة بني إسرائيل حتى ينم عنهم مشمئزا من نذالتهم ورذالتهم وفسادهم في الأرض الشجر والحجر.

إن وعيت ووعى عالمي، إن أطللت على حاضري مع الله، وأطلت الأمة على حاضرها من نافذة المستقبل كما وعد الله ورسوله، وكما وصف الله ورسوله، فعسى يسمع مني العالم الذي صدق بالخرافة العظمى، وعسى يلبي الإنسان الذي أبلعوه الفرية الدهرية القردية نداء يبشره بمعناه، ويدله على سبيل الرشاد.

يدخل الأوربيون وغيرهم من الناس في دين الله برغبة وعن تصديق وإيمان. معظم المهديين لبوا نداء رجال التبليغ ونداء الطرق الصوفية. قليل جدا منهم من اهتدى في مسجد الإسلاميين الداعين في بلادهم إلى «الحل الإسلامي».

لماذا ؟ لماذا ؟

اهتدى المهتدون بتلبيس البدع الطرقية وطقوس الرقص والسماع ؟ أم اختص رجال الدعوة بالفكر الثاقب والعلم الجم ؟

كلا ! بل يسمع القلوب البائسة النافرة من فلسفة المسلمة الدوابية، المتقززة المشمئزة من حياة بلا معنى، من يحدثها عن الله، وعن الآخرة وعن معنى وجودها، وعن عبادة ربها.

وتغطس هذه المعاني عند الخطاب الإسلامي السياسي الثقافي في ماهيات خارجية، ومقولات عن الناس، والعدو، والظلم، وإعداد القوة، ومناجزة العدو، ومقاتلته. كل ذلك ونفس المخاطب، ومصيره بعد الموت، وقضيته مع الله، أحوال مسكوت عنها. ربما لأن الداعي فرغ من حمل نفسه على الاستقامة في الدين، أو ظن ذلك، أو توهم ذلك، فقاس الناس على نفسه.

ربما لأن إعداد القوة في نظر بعض المؤمنين يتوجه على القوة الظاهرة من فكر، وثقافة تصد الغزو الثقافي، وبرنامج يباري بذكاء وكفاءة برامج الآخرين.

وعلى سلاح يدفع عن النفس ويقاتل المعتدين.

لكن قوة الإيمان، واطمئنان الإيقان، والمعاملة مع الله، والبكاء على الله، وقيام الليل، وصحبة أهل المسجد، وذكر الله الذي به تطمئن القلوب أحوال وأعمال تنهك أوقاتها، وتصد عنها شراسة العدو، وجسامة الخطوب، وضخامة المسؤوليات التنظيمية، والسعي الجاد لضبط المواعد، ورص الصفوف.

اخترق فسقة اليهود دويلات العرب والمسلمين، واخترق هوس العالم، والفقه البدوي المتحجر الحرفي أوقات ناس الدعوة الإسلامية.

خروق باطنة في تربيتي. وخروق بادية في أمتي.

فإن ذهبت إلى ندي الناس، وسوق الناس، ومجمعات الأقوام أنادي بإسلام هو في قلبي خرق ومزق فمن يسمع مني. أنادي إلى الصلح مع الله وحبل إيماني خلق. أنادي إلى التوبة إليه وأنا سادر !

يا أهل السوق ! هذه أمة مسلمة إسلامية طبقت «الحل الإسلامي» فتعالوا يا عطشى إلى الري، تعالوا إلى الامتلاء يا غرثى، تعالوا إلى الشبع يا جياع الروح ومفتوني الدنيا.

ما تركتني ضوضاء فكرك، ومشوشات بثك، وهموم نضالك أسمع بأذن القلب ما تقول.

حدثني عن نفسي، عن مصيري، عن معناي، عن الله الذي قالت الفلسفة الوضعية إنه مات. حدثني عن الآخرة ودلني كيف أكسب اليقين بها وأنا معك ! وأنا لك ! أخبرني بم تطمئن القلوب وتلين من قسوة الكفر والجحود. بالذكر ؟ وما الذكر ؟ أم ينسى قوم الله فينسيهم أنفسهم ؟

ومن نسي الله فأنساه نفسه لا يذكر المصير لأنه لا يذكر الله، لا يذكر الآخرة ولا يذكر بها لأن رب الآخرة ومصير الآخرة غطى عليهما في القلب وعمى عليهما في الخطاب غضبية المواجهة. فالعالم زحام والأنام طغام.

وقفت فردا داعيا ووقفت معي الدولة الإسلامية، والأمة الإسلامية، والمشروع الإسلامي، والبرنامج الإسلامي على نادي الديمقراطية في بلاد الديمقراطية أدافع عن الإسلام، وأدفع عنه تهمة الإرهاب، و«أحسن صورته» بعد أن سودها المتطبعون المتزلفون حكام أمس الغابر.

قال أهل الديمقراطية في بلاد الديمقراطية -وكان لا يزال معهم بعض ثقة، شبح ثقة، بالديمقراطية- : يا لكم أيها الظلاميون الرجعيون من بسطاء متخلفين ! ماضيكم استبداد وحكم فردي، وحاضركم في هذه التقلبات الجيولوجية غامض خلط. تخدمون الديمقراطية باللسان ولا ندري ما تعنون بكلمة «شورى». ما أنتم إلا عشائر وماض وموت !

نفر الديمقراطية في ناديهم. ولم يسمع نداءنا الإنسان.

وقفت فردا داعيا ووقفت معي الدولة الإسلامية والمشروع الإسلامي على نادي الأغنياء في العالم ندعوهم إلى التفكير في العدل والإنصاف وقسمة الثروة مع سكان العالم البئيس.

فسخر أهل نادي الأغنياء، وقالوا: ما فعلت ثرواتكم القارونية النفطية ؟ لعبتم بها القمار وبذرتموها أنتم العرب في اللهو والفسق فما كنتم أتقياء. ولا كنتم أذكياء حين هجم بعضكم القومي على بعضكم العشائري، فبرهنتم على إفلاس خطتكم التوحيدية، وتكبدت عشائركم الإفلاس المادي والمعنوي حين استغثتم بنا وقدمتم لنا على أطباق هنيئة حصيلتكم من أموال النفط وفوائضه ثمنا لحرب الخليج.

ولم يسمع الإنسان، إذ لا نداء إلى الإيمان تنطق به عشائر نفطية أظلم بوجودها وجه المسلمين. فقد الداعي الصادق صدقيته لما ظهر للناس أنه من جنس وقوم خائنين.

وقفنا على أصحاب العلوم والصناعة والاختراع نناشدهم رحم الحضارة البشرية التي ساهمنا في بنائها، ورحم العلوم التي أورثناها الغرب وأسسنا بعضها.

إن كنت كذلك فما أنا هنالك !

إن كانت الأمم والقوميات يهيب بها إلى النهوض والممانعة والإباء والتضحية نداء الأمجاد السالفة، ومداعبات الذاكرة الجماعية المؤلفة، فتتعبأ وتتجند، وتقوم من كبوة وتتوحد، فإن الإسلام كلمة الله إلى الإنسان، أتقزم وأهون وأنتكس إن قدمتها، وخطبت بها، وكتبت بها، وبشرت بها على مستوى البدائل البشرية، والمذاهب السياسية، والبرامج الانتخابية، والاختيارات العملية.

قبل أن أنادي العالم إلى مأدبة الخير، قبل أن أصرخ بالإنسان حريصا عليه رحيما به، يجب أن أوقظ قومي من سبات، وأجمعهم من شتات، وأحييهم من رفات.

أستغفر الله ! فإنما يفعل ذلك ويهدي إليه الله. وأنا العبد السعيد إن استعملني المولى في مهمة الرسل الأصفياء عليهم السلام.

لابد من تعبئة الأمة.

وقبل أن أحدث نفسي بتعبئة غيري أكون مختانا لنفسي إن لم أحملها على مكاره التوبة، والعفة، والخلق الحسن، والانضباط بالشريعة.

قبل أن أحدث الناس عن البواعث الإيمانية المعبئة، أكتبها في عناوين المكتوبات، آخذ بخناق نفسي لأسألها منذ متى لم تفتح المصحف، ولم تخشع لتلاوة، ولم تتدبر آية. منذ متى لم تحضر صلاة الجماعة في المسجد.

منذ متى لم تشمر أذيالها لتركع في جوف الليل ركعات، وتستغفر في الأسحار.

إن كانت الأمم والقوميات والتكونات البشرية تهبط بها وتصعد الحاجات والضروريات وغرائز البقاء ونداء الأمجاد والأجداد، فإن المؤمنين جماعة مجاهدة، والمؤمن والمؤمنة أفرادا، ياتيهم النداء من المستقبل، يطلون على حاضرهم المجتمعي الاجتماعي الاقتصادي السياسي الوجودي من نافذة المستقبل.

فسخر من تخلفنا القوم، وكان من بينهم أدمغة مهاجرة نافرة.

ولم يسمع الإنسان النداء، ولم يلب الدعوة. قال: مع قومنا علوم ومعكم حنين إلى الماضي. ولا أدري أتفعلون بكفاءاتكم وأدمغتكم غير ما فعل سلفكم ؟

وقفنا على نادي الأقوياء، فعجبوا من هزالنا ونحن مليار ويزيد، وعجبوا من تشتتنا وتمزقنا ونحن أمة واحدة كما يأمر القرآن. كيف يسمع منا ونحن غثاء كثرة أمم عزت وبزت بالوحدة والصناعة والعلوم !

ولم يسمع نداءنا الإنسان لمكان الهزال في بنيتنا، واحتشام الكلمة في حلوقنا أمام الأقوياء. لم يحمل الداعي الصادق محمل الجد لانتمائه لقوم عابثين.

وقفنا على نادي أهل الاقتصاد فما وجدنا منهم إلا كل اهتمام واهتبال، ظنوا أننا زبناء جاءوا يبتاعون ويتسوقون ويتسلحون أكداسا من المدافع وأسرابا من الطائرات والدبابات السعيدة المآل: يعلوها الصدأ فيجددها الحكام ليفرح الاقتصاديون في عالم الأقوياء بصفقات.

كان لنا مع نادي العمال ونقابات الشغل في بلاد العالم العامل النشط حديث. سألونا عن مجتمعنا هل يسير بسرعتين كما يشكون هم من السير المزدوج. فخجلنا أن نذكر الحال، وإنما إنصاف العامل وردم الفجوات بين الأغنياء والفقراء عندنا مجرد مشروع ونية. وسألونا عن المرأة وبؤس المرأة هل وصلنا إلى تشغيل العاطلات، وهل قدرنا في برامجنا ضرورة إعادة ترتيب أوقات عمل المرأة لنحرر لها من يومها حصة لتربية أطفالها. كانوا هم قد أوشكوا على ترتيب وقت العاملات الأمهات ليشتغلن حصة تربوية.

سألونا ثم سألونا. وأخجلونا ولم يسمع الإنسان كلمة الله.

بؤرة الانحطاط

انحطاط القرون أبلى خرقة نسيج الأمة، وضحالة الإيمان في قلبي أنا المنادي في النوادي لا تملك عمقا فلا تسمع الغارقين.

الخروج من بؤرة الانحطاط مهمة أولى وثانية وثالثة في حق الأمة وفي واجب دولة القرآن.

وتجديد الإيمان البالي في الصدور مهمة أولى وثانية وثالثة في حق المؤمنين والمؤمنات. حق في أنفسهم، وواجب على أنفسهم لأنفسهم، ثم يسمع الله من يشاء.

للخروج من بؤرة الانحطاط، لابد أن يتوحد الإسلاميون ويتحدوا في كل قطر ليكونوا القوة السياسية الكفيلة بإخراج الأمة من وهدة الانهزام النفسي. ثم لتعبئة الأمة لتخرج من نفق التخلف. ومنه التخلف الاقتصادي.

كادت ماليزيا تخرج من نفق التخلف الاقتصادي، وهو مظهر مهم من مظاهر الانحطاط والضعف والفقر والمرض. نصف سكانها الصينيين سادوا مجالات المال والصناعة والأعمال وجبذوا نصف السكان من المسلمين إلى مكانة اقتصادية تسامي كوريا الجنوبية والعملاقة القزمة سنغافورة.

المسلمون هنالك تبع مجرورون، مسحوبون في ركاب رأس المال الذكي، والتدبير الرشيد، والمثابرة الصينية. تبع يتدربون. وعسى.

في أندونيسيا ما يشبه ذلك منذ قضى العسكريون على أذناب الشيوعية بالوحشية الفتاكة. فتاكة ووحشية لأن الثوار الشيوعيين كانوا في سباق من يفتك بصاحبه.

وسادت مع العساكر مذهبية سوكارنو الخماسية (بانتاسيلا). وهي دين لاييكي فتح الأبواب للمنصرين، وغط تحت كابوس ثقيل حركة المسلمين المؤمنين.

خلط، نجاح مادي بقيادة من حديد، وعقيدة شيطان مريد.

فيا أهل الإيمان والدعوة والنداء والنموذجية التربوية على مستوى الفرد، السياسية على مستوى الدولة، كيف نعالج الاقتصاد الموروث ليكون لنا به قوام وقوة. قوام جسم وقوة وجود تتقمصها روح الإيمان وهمة الإحسان لنكون للعالمين رحمة وهدى ؟

هذا ما كنت حاولت الكتابة فيه منذ أكثر من ثنتي عشرة سنة.

أضيف آخر هذه الخاتمة ملاحظات وجيزة. ختم الله لنا بالحسنى وزيادة، ولكل من دعا لنا دعوة صالحة تصلنا هدية معتبرة بعد الموت. وختم بذلك للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات.

الملاحظة الأولى: إن أعباء التسلح، وما يترتب عليها وعلى أمثالها من مديونية تثقل الكاهل، ينبغي أن نتحرر منها ونطرحها بتصنيع سلاحنا. والتصنيع قوة. ولا قوة إلا بوحدة المسلمين عربا ثم عربا وعجما ولا بقاء في عالم التكتلات لكيان هزيل.

الملاحظة الثانية: هي أن الاندماج الإسلامي، والتوحد والوحدة على صيغ تدريجية حسب الإمكان، تريد تخطيا لعقبات الذهنيات والعادات والأنانيات العرقية الجهوية اللونية اللغوية مما تغذوه في النفوس ذاكرة التاريخ، ومما يحيله خطرا ساكنا محيقا قلة التربية، وضحالة التعليم، والانخراط في «الثقافة» العالمية الماجنة الجاهلية.

فالمطلوب: تربية، ثم تربية، ثم تربية، وكيف يتربى الإيمان، كيف تتربى العقول، كيف تدرب العقول، كيف تكتسب المهارات ؟

الملاحظة الثالثة: الإقلاع الاقتصادي، والتنمية الناجحة في عالم المنافسة وعملقة الشركات عابرة القارات، يريدان توظيف الذكاء والجلادة والصبر، وتوزيع التضحيات بين رأس المال واليد العاملة.

ذلك لكيلا ينام رأس المال على فراش وثير ويكدح العامل كدحا مهينا، لكيلا يقتطع من الأجور لتسمن حصة رأس المال.

الملاحظة الرابعة: هي أن الرشوة، والظلم، وفساد الذمم، وخيانة القاضي، وغش الموظف، وفشو الفاحشة في الناس، وظهور المنكر، إنما هي أعراض لمرض واحد هو فساد الحكم يتسلسل عنه شلالات منتنة من المحسوبية والمحاباة وبيع الخدمات والحقوق من الأقرب إلى الأقرب.

فمع أسبقية التربية، وإفشاء روح المسجد وأخلاق المسجد وتعبئة الواعظ المتقي في المسجد، يكون العدل والشورى معقد الآمال.

معناه جملة أن صلاح اقتصاد المسلمين أمل خائب إن لم يسبق في العمل إقامة حكم إسلامي.

الملاحظة الخامسة: إصلاح التعليم والتركيز على ربط الجامعة ومعاهد التدريب بالصناعة والبحث العلمي التطبيقي.

الملاحظة السادسة: تبنى أساليب حديثة في الإدارة مما تفتقت عنه عبقريات الأمم، إذ نحن طلاب حكمة: أنى وجدناها فنحن أحق بها إن أحسنا التعلم.

إن جلسنا مجلس التلميذ أمام المعلمين الماهرين استعدادا أن نصبح يوما أساتذة العالم. رحم الله سيد قطب ورحمنا.

الملاحظة السابعة: التعامل مع التقوى العاملة بإنسانية، وبأخوة إيمانية تكنس عار العجرفة والحيف والاحتقار بمنديل التراحم بين الناس. هذا يعني تربية، ومسجد، وتقوى، وأخلاق، وفضيلة. يعني قبل كل شيء العدل.

الملاحظة الثامنة: إنشاء مؤسسات تنسيق بين اقتصادات الأقطار المسلمة ليتأتى لها الحجم فتكون لها الكلمة المسموعة والوزن الوازن في السوق العالم، في العالم السوق. وذلك تمهيد ضروري بين يدي توحد الأمة المسلمة، عربها وعجمها. وذلك أفق المستقبل.

وملاحظات غيرها تمت بصلة للملاحظات التربوية السياسية الأخلاقية الإنسانية التي ربطناها ببواعث الإيمان وضوابط الشريعة.

منها ما يتعلق بالبيئة وإفساد الرأسمالية المتوحشة لها مثلما تتلف معايش المستضعفين في الأرض. ومنها ما يتعلق بالسكان وحرص المترفين في الأرض المستكبرين على تحديد نسل العالم الفقير كي لا يزاحم قططهم وكلابهم في المطعم والمشرب مزاحم يمشي على رجلين. آخر صرخة عندهم الماء المعدني للكلاب !

ومنها ما يتعلق بضرورة ولوج المسلمين، بل اقتحامهم معاقل العلوم الحديثة السائرة بالإنسان في متاهات مبيدة. مثل الهندسة الوراثية ننتفع بها، لا نغير بها خلق الله عدوانا وظلما على حرمة الإنسان. ومثل الاتصاليات والمعلوميات يحتكرون بواسطتها المعلومات ليتداولوها بينهم من دون الناس.

التعاون مع الأمم الناهضة المجلية في ميادين البحث العلمي مثل اليابان، والصين غدا، أمر حتمي، وضرورة يصرفنا عنها اليوم كسلنا، وسوء تدبيرنا، وقلة اهتبالنا بالأدمغة النابغة في عصر الأدمغة فيه هي القيمة الاقتصادية العظمى.

إن توطين العلوم، والتدرب على العمل، واكتساب الخبرات، وتشجيع العاملين المنتجين مفتاح للتنمية الاقتصادية، بل للتنمية على كل الواجهات.

أما التوازنات الاقتصادية، والجهاد الواجب لدحض مذهب الربوية وتسويد المصرف الإسلامي التعاوني، مع ما يلزم ذلك من إدارة الاقتصاد ومراقبته، وتمرينه والحيلة الإدارية له، فذلك شأن أهل الاختصاص من المؤمنين والمؤمنات.

أختم كلامي بالصلاة على حبيب الله صلى الله عليه وآله وصحبه ومن والاه. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم. وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حمد مجيد.

وفرغ منه ليلة الأربعاء تاسع شعبان سنة 1415 والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

الفصل الثالث

الأموال

الفصل الرابع

إدارة المال

الفصل الخامس

الاقتصاد

الفصل السادس

الإنتاج

الفصل السابع

التوزيع

الفصل الثامن

اقتصاد لامركزي

الفصل التاسع

النطاق الإيماني

الفصل العاشر

القومة الزراعية

الفصل الحادي عشر

بأس الحديد

الفصل الثاني عشر

العمل

الفصل الثالث عشر

العدل

الفصل الرابع عشر

الرخاء

yassine.net